سلسلة
ألف قضية

الكتاب الأول

« الأجدر بنا أن نتحاور حول بنوكنا في ضوء الشمس والحقيقة وأن نقود نحن عملية التغيير قبل أن تفرضها الظروف علينا . وفي هذا أرجو أن تحسن قياداتنا المصرفية استقبال هذا الكتاب والابتدار بقطع الطريق على ما فيه بالقول : وكيف تسربت التقارير إلى الصحف والكتب؟ الأهم من سؤال التسرب سؤال الإصلاح والتجديد والتطوير ».

من مقدمة : د. إسماعيل صبري عبد الله

البنكير و المليونير !!

(علاقات شائكة بالوثائق !!)



مصباح قطب

علاء أبو زيد

الإعلامية

سلسلة
الألف قضية

الكتاب الأول

رئيس التحرير
أشرف عامر

البنكير والمليونير!!
(علاقات شائكة بالوثائق !!)

مصباح قطب
عـــلاء أبو زيد

إشارة لابد منها:

قبل ثلاثة أشهر تقريباً قامت «الإعلامية» باصدار كتاب بعنوان «أطفال الإرهاب» تحت سلسلة «الألف قضية» إلا أنها ولأسباب فنية رأت أن تعتبره -على غرار الإصدارات الصحفية- بمثابة العدد «صفر». لذا فقد سمحت لنفسها أن يكون الكتاب الذى بين أيدينا الآن «البنكير والمليونير» هو الكتاب الأول من سلسلة «الألف قضية» والتى سوف تسير على غراره بقية السلسلة بنفس القطع والإخراج والمواصفات الفنية.

الإعلامية للنشر

الأخراج الفنى وفصل الألوان والطباعة

الشركة الأعلامية للطباعة والنشر "ستامبا"

١٢٢ ش محى الدين أبو العز ـ المهندسين

تليفون: ٣٣٥١٥٩٤ - ٣٣٦٨٩١١ فاكس: ٣٣٥١٥٩٧

رقم الإيداع ٧٩٤٧/٩٧

الترقيم الدولى 977-5769-06-X

الطبعة الثانية

أكتوبر ١٩٩٧

الاعلامية للنشر

مقـــدمـة

بقلم : د. اسماعيل صبرى عبدالله

«إن الكتـاب الذى بين يدى القـراء يقـدم فـتـحـاً جديداً فى مجـال حق الرأى العـام ـ المودعـون جزء منه ـ فى معرفة ما يدور فى البنوك وكيف تتصرف فى أموالهم».

« الأجـدر بنا أن نتـحـاور حـول بنوكنا فى ضـوء الشمس والحقيقة وأن نقود نحن عملية التغيير قـبل أن تفـرضـها الظروف علينا وفى هذا أرجـو أن تحسن قياداتنا المصرفية استقبال هذا الكتاب وألا تبادر بقطع الطريق على ما فيه بالقول : وكيف تسربت التقارير إلى الصحف والكتب؟ الأهم من سؤال التسريب سؤال التجديد والتطوير».

جهازنا المصرفى الذى نسى مهمته الأولى

مهمة البنك الأولى فى المجتمع والاقتصاد هى تجميع المدخرات - من الطبقة المتوسطة أساساً - وتوجيهها نحو الاستثمار. وأكبر دليل على أن بنوكنا مقصرة جداً فى المهمة الأولى - حتى ساعة تاريخه! - أن نسبة التعامل بالبنكنوت خارج الجهاز المصرفى ضخمة؛ ووفقا لتقرير البنك المركزى عن عام ١٩٩٦/٩٥ فقد تم التعامل خارج البنوك على ٢٣,٦ مليار جنيه من إجمالى سيولة جارية تبلغ ٣٥,٠٦ مليار جنيه وقد بلغت الودائع الجارية بالعملة المحلية - بأشكالها - ١١,٤٦ مليار جنيه. معنى هذا أن البنوك عجزت عن اجتذاب المال السائل - والسائر! - من السوق، وقد كان أحد النتائج الكارثية لهذا العجز هى قيام شركات توظيف الأموال.

دليل آخر على العجز هو نجاح بنوك أجنبية على أرض بلادنا فى الاقتراض بسندات من السوق المصرية (مثل سيتى كورب والمصرى الأمريكى وغيرهما).

لكن لماذا عجزت البنوك عن تعبئة المدخرات بجذب السيولة من السوق؟ السبب الرئيسى ليس فحسب سكوتها عن إلغاء وظيفة الشيك فى الحياة الاقتصادية ولكن أيضا مشاركتها فى ذلك الإلغاء.

لقد استخدمت بنوكنا الشيك سند دين... بدلا من الورقة التجارية التى هى سند اذنى. أقرضت البنوك زبائنها وأخذت منهم شيكات كسندات وفاء.. كضمانات للإقراض، بينما الشيك - فى العالم كله - له قوة النقود بالضبط. إنه أداة دفع حالة ولا يجب استخدامه خارج هذا النطاق. كان على البنوك أن تسعى لكى تجعل لكل مواطن - إذا استطاعت - حسابا فى البنك يودع فيه كل ما يتوفر له من سيولة، على أن يجرى تعاملاته بالشيكات. كان على البنوك أن تضغط على الحكومة لتجعلها تقبل الشيكات كأداة دفع، بدلا عن الوضع الحالى - الهزلى - الذى يتم فيه السداد والسحب إلى ومن الحكومة بالزكائب، اللهم إلا مصلحة الضرائب التى تقبل الشيكات.

إن البيروقراطية الحكومية تعطل هذا التطور لأسباب مفهومة لكن كان الواجب على البنوك أن تقتدى بما فعلته أجهزة مصرفية عديدة فى دول العالم المتقدم... ضغطت

ووصلت إلى هدفها وهو جعل الشيك أداة التعامل اليومى للأفراد والجهات والحكومة ولهذا فوائده التى سأتى إليها بعد قليل.

ليست صدفة أنه توجد الكمبيالات وتوجد الشيكات، الأولى تصلح كضمانات لأن البنك يستطيع إذا «اتعذر» وكان العميل غير قادر على الدفع، أن يعيد خصمها لدى البنك المركزى أما الشيكات فوظيفتها مختلفة. لو حدث واختفى الدفع النقدى - أو كاد - من التعاملات فى السوق المصرى، على غرار ما هو موجود فى الولايات المتحدة، وغيرها، فسيكون الجهاز المصرفى قد عبأ المدخرات فعلاً ويستطيع أن يوظفها فى المجالات المختلفة لخدمة الاقتصاد والمودعين فى آن واحد.

وهناك سبب آخر للإتهام بالعجز هو المحدودية الشديدة للخدمات التى تقدمها البنوك المصرية لعملائها، أقصد المودعين، الذين هم أساس العملية. إن من المثير للسخرية أن نجد البنوك تقدم هداياها فى الأعياد لكبار المقترضين منها لا لكبار المودعين. وبدلا من أن تبذل قيادات البنوك جهودها لجذب مودعين جدد وزيادة ودائع المرتبطين بها، نراها تتفاخر بالجهود التى تبذلها فى اجتذاب علية القوم من المقترضين!

فى الخارج عين البنوك - و«عباداتها»! - على المودع أو مشروع المودع. ولا يمكن حصر الخدمات التى تقدمها البنوك لمودعيها فى مجال الإنفاق الجارى (مثل سداد فاتورة التليفون وإيجار المنزل وفاتورة الغاز وأقساط الشراء إلخ) لكثرتها، إضافة إلى خدمات بطاقات الائتمان المختلفة، والتيسيرات فى فتح الحسابات... وفى الولايات المتحدة يستطيع المواطن أن يفتح حساباً بدولار بينما فى مصر لابد من حد أدنى مع رسوم يدفعها العميل! أيضاً فإن رسوم الخدمات المصرفية هناك صغيرة بشكل يغرى المواطن .باللجوء إلى البنك فى الكثير من أعماله. أود أن أضرب مثلاً، فقد ذهبت إلى فرع بنك مصرى مشهور أتعامل معه لتحويل مائة دولار كاشتراك فى جمعية علمية فطلب البنك ٣٠ دولاراً كرسوم. النتيجة المنطقية لمثل هذا أن تنتظر أن يسافر أحد أصدقائك لترسل بالاشتراك معه.

أيضا هنا يجرى التحويل من حساب إلى حساب بفلوس ولك أن تتخيل تكلفة تحويل حسابك من فرع لفرع آخر، أو من البنك كله إلى بنك آخر.. تكلفة المال والوقت، وهناك فإن

الكثير من تلك الخدمات يتم فوراً «وأتوماتيكى» ودون مقابل فى أغلبها.

إن العقلية البيروقراطية المهيمنة على البنوك عندنا لا تضر فقط بالمواطنين المودعين أو الراغبين فى التعامل مع البنوك لكنها لا تبعث على أى ارتياح فى قدرتها على استثمار ما اجتذبته من أموال أو ما قدمناه نحن لها كمودعين عن طيب خاطر.

آسف إذ أعود مرة أخرى إلى «بره»، هناك يتم تجميع كل كذا ملف (للمودعين) تحت يد شخص يكون حلقة وصل بين هؤلاء والبنك، ويعمل كمستشار أيضا لكل مودع.. إنه يلاحظ حركة حسابك ويلتقط توجهاتك من خلالها ويسدى إليك النصيحة، قد تفاجأ به على بابك يقول لك مثلا: لاحظت أن لديك كتلة أساسية فى حسابك (وديعتك) تبدو فى غير حاجة إليها إننى أقترح أن أعمل لك بنصف قيمتها محفظة مالية متنوعة وأضمن لك ألا يقل العائد عن سعر الفائدة؟. إن مثل هذه الأساليب هى التى تحول الراكد المالى إلى استثمار قومى لأنه لا يكفى أن تشد البنوك السيولة من السوق وتراكمها عندها بلا توظيف جيد.

قد يقول قائل إن عدداً من بنوكنا أنشأ صناديق للاستثمار لتمارس دوراً استشارياً وعلى مستوى أكبر ولتدير محافظ مالية لصالح حملة الصكوك والمودعين فى النهاية. ردى على هذا أن ميدان الحركة أمام الصناديق هو البورصة ولازال ٨٣٪ من الشركات المقيدة بها حتى الآن شركات مقفلة طبقاً لتقرير البنك المركزى ٩٦/٩٥ بل إن الـ ١٧٪ الباقية ـ المفتوحة!! ـ أغلبها من الشركات المخصخصة، أو أوراقها قليلة الكمية والقيمة، إن المحفظة هى تنويعة من أوراق جيدة لضمان تقليل المخاطر فكيف يتم عمل محافظ وتقليل الخطر فى هذه الأجواء.

وقد يسأل سائل وما ذنب البنوك فى محدودية سوق المال؟ نرد: إن البنوك هى اللاعب ـ الوسيط ـ المالى الرئيسى فى أى بلد، ولو كانت قد قامت بواجبها فى تعبئة المدخرات لكانت قد تغيرت أوضاع كثيرة.

✩ ✩ ✩ ✩ ✩

إن من مصلحة البنك المركزى ومن مصلحة الدولة ذاتها أن يكون التداول النقدى

معروفاً. إن فوائد ذلك معروفة وعلى رأسها ضبط الحسابات القومية، بالطبع فى حالة التداول بالأوراق النقدية فى السوق بعيداً عن البنوك والشيكات يصعب أن نحدد بدقة معدلات دورات القطع ومعدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار المختلفة، وثمة فوائد أخرى. ففى الولايات المتحدة يتم إخطار مصلحة الضرائب باسم أى شخص يودع أو يسحب مرة واحدة أكثر من عشرة آلاف جنيه، لأن هذه العملية تنطوى على ما يثير الريبة. وبهذه الطريقة يتم ضمان ألا يغسل المجرمون ورجال المافيا والمخدرات أموالهم فى البنوك، هنا تتم مقاومة هذا المبدأ بحجج واهية.. بل وجاهلة، والغريب أن التعامل بالأموال على الطريقة المصرية ـ دون شيكات ـ يعرض صاحب المال لأخطار كالسرقة والحريق كما يعرض البنك لنفس الأخطار لكن الطرفين يبدوان راضيين عن استمرار الوضع!.

☆☆☆☆☆

لكن ماذا بعد أن يجتذب البنك الأموال ويحدد آليات توظيفها (أو تُحدد له)؟. هنا يجب ألا يتعامل البنك فى أموال المودعين وكأنها وقف أو تركة، ليس من المعقول أن نجد هذا البنك التجارى أو ذاك (عام أو خاص) وقد راح يؤسس الشركة تلو الشركة ثم فى النهاية نكتشف الكم الكبير من الخسائر ويكتفى البنك بالقول أن لديه احتياطيات كافية وأنه كوَّن المخصصات اللازمة لمقابلة الخسارة فى المساهمات. لا وجود فى أى بلد محترم لوضع يؤسس فيه البنك شركات ثم يقرضها ويظل كلما تعثرت يقرض ويهيكل ويجدول، بل ويبتزه المساهمون الآخرون بحجة أنه مساهم فى الشركة وأن سقوطها سيكون فى وجهه.

على البنك التجارى ألا يتورط فى التأسيس، عليه أن يساهم ـ طبقا للقانون ـ فى شركات قائمة ويرى أنها جيدة، حماية لأموال الناس لديه، ولو كان البنك يريد أن يكون له نفوذ فى شركات بعينها فعليه بشراء أسهم فيها أو مزيد من الأسهم. إن لعبة تأسيس الشركات ليست بريئة بحال وهى فى واقع الأمر ـ وغالباً ـ لعبة مصالح متشابكة لا تراعى أن الأموال أمانة لدى البنك وليست تركة!.

وأود هنا أن أشيد بتجربة صديق هو د. حازم الببلاوى وقت أن كان يتولى رئاسة بنك تنمية الصادرات، ففى بداية إنشاء الشركة التجارية لتنمية الصادرات، التى ساهم فى

تأسيسها البنك لأنها من صلب عمله، ومنحها د. الببلاوى جزءاً من مقر البنك لتقوم وليقلل تكلفة النشأة، ثم بعد ذلك دفع بها لتستقل ليس فى مبناها فحسب بل وفى حساباتها وشجعها على أن تقترض من بنوك أخرى بل وتودع أموالها فيها، ففى ذلك مصلحة له لأنه يقلل المخاطر، واكتفى بتعيين مندوبيه الذين يراجعون أعمالها من خلال عضويتهم فى مجلس الإدارة، على عكس ذلك فإن التقارير التى يستند إليها هذا الكتاب وقد قرأت بعضها تبين أن «بنوكنا» مندفعة فى اتجاه تأسيس شركات يعلم الله وحده من كان وراء تأسيسها ولأية مصلحة ومن ذا الذى جر رجل البنك إليها وفى أية ظروف، لكن الحاصل أنك تجد أكثر من شركة قام البنك "الفلانى" بعمل مخصصات بنسبة ١٠٠٪ لمقابلة خسائره فى التأسيس والمساهمة بعد أن انهارت الشركات وأصبح بعضها قيد التصفية.

☆☆☆☆☆

أود أن أتوقف بعد الملاحظات العامة السابقة عند البنك الأهلى بنحو خاص واتخذ من ذلك مدخلاً للحديث عن فوضى الإقراض فى البنوك المصرفية. «الأهلى» مصنف من قبل البنك المركزى كبنك تجارى يُفترض أن يأخذ ودائع لمدة لا تزيد عن سنة (أجل قصير) ليقرضها لأجل قصير أيضا. سواء للحكومة أو للأشخاص المعنوية أو الطبيعية. لكن الملاحظ عملياً أن البنك يُقرض العميل لمدة سنة لكنه يجدد الدين أتوماتيكياً طالما العميل منتظم فى السداد، وبهذا يتحول الدين القصير إلى دين طويل الأجل، تأثير هذه العملية السيء يتضح فى أن رجال «البزنس» المقترضين يفضلون اللجوء إلى البنوك فى ظل وضع كهذا بدلاً من طرح جانب من أسهم شركاتهم القائمة أو التى يعتزمون إقامتها للجمهور فى سوق الأوراق المالية، البنوك بهذا الشكل ومنها الأهلى كما لاحظت تغذى ظاهرة الشركات المغلقة ثم تندب الحظ بعد ذلك بسبب ضعف البورصة!!. ايضاإن المنطقى والمتعارف عليه هو ألا يُقرض البنك التجارى لشراء أصول إنتاجية، ولكن للتشغيل.. لدورة أو أكثر لتظل وظيفة تمويل شراء الأصول محجوزة لبنوك الاستثمار، أى أن البنك الأهلى ـ وغيره ـ يضر ـ بتجديد الدين للمدين المنتظم، سوق المال وبنوك الاستثمارمعاً.

☆☆☆☆☆

ورجل البزنس هو الآخر، لأنه يريد سيطرة كاملة على الشركة، يشجع استمرار هذا الوضع الخاطئ بأساليب لا يمكن أن تكون كلها شريفة، الغريب أن رجل البزنس يمكنه أن يسيطر بحيازة أغلبية الأسهم (٥١٪) وطرح الباقى للاكتتاب لكن مثل هذه السيطرة لا تشبع هؤلاء مع أن رجال «البزنس» كثيرا ما يطالبون الحكومة بأن تكتفى بتملك ٥١٪ من الشركات العامة الكبيرة ـ لتضمن السيطرة ـ وتطرح الباقى!.

إن رجل الأعمال الذى يكسب قد لا يحتاج إلى بنك ليضع أمواله، لأنه يمكنه عمل مشروع جديد أو عمل توسعات لكن الطبقة المتوسطة هى التى تحتاج البنوك أكثر وتحتاج الوسطاء الماليين الآخرين أكثر، إن لدى فئات منها فوائض لا تستطيع توظيفها وهى فى حاجة فى نفس الوقت لتحصل على أعلى عائد عليها وعلى الوسطاء الماليين الوقوف بجانبها لهذا الغرض. ولا أعتقد من تحليلى للودائع فى البنك الأهلى من القطاعات المختلفة، وتحليلى للمقترضين منه، أن البنك يقف خلف الطبقة الوسطى ولو بمثل وقوفه مع رجال الأعمال وقطاعات الأعمال والاقتراض بعامة، وهذه ظاهرة متكررة أيضا لاحظت اندفاعاً من البنك الأهلى فى اتجاه النشاط العقارى مع أن مثل هذا النشاط محفوف بخطر عال فهو يتطلب قاعدة تشريعية (ليست موجودة) تضمن سهولة تسجيل وتسييل الأصول العقارية، وجهاز تحصيل ضخم وجهاز قانونى للملاحقة القضائية، وأجهزة تقدير وتقييم وتثمين وخبرات هندسية وبنائية، وأجهزة تحديد أولويات وبدائل.. إلخ، فما الذى يدفع البنك فى اتجاه كهذا؟ وهل يكفى أن يقال أن البنك يريد أن يكون شاملاً؟ هل معنى الشمول أن يتحول البنك إلى مضارب وتاجر وصانع وسمسار ومهندس ومقاول وبائع ومشترى؟ ولماذا أوجدت البنوك العقارية ـ التى تقترض من السوق بسندات طويلة ـ إذا كان البنك التجارى سيقوم بمثل هذا النشاط؟! فى العالم المحترم كله معروف أن نوع النشاط يفرض نوعاً معيناً من الإقراض والضمانات وليس هناك كبيراً على الإفلاس، ولعلم الذين يرطنون ليل نهار بالحديث عن البنك الشامل فإن « بنك كريدى ليونيه » وهو أكبر بنك فى فرنسا، قد أشرف على الإفلاس، رغم وقوف الدولة خلفه لأنه ملك الحكومة، لدخوله أساساً مجال العقارات.وقد أفلس بنك بارينج وهو من أعرق البنوك فى العالم بسبب

المضاربات فى الأسواق المالية الآسيوية، وكان قد تعذر أن يمارس هذا الدور فى ظل الرقابة المصرفية الانجليزية القوية ـ حيث المقر الرئيسى ـ وفى الولايات المتحدة ما أكثر البنوك التى تفلس وما أكثر الاندماجات بسبب الخسائر أو الإفلاس. إن دخول البنك الأهلى وغير الأهلى إذن مجال المضاربة العقارية والمالية التى تمارسها بنوكنا فى الخارج الآن فى حدود، رغم تحذيرها، هو دخول خطر.. خطر.

وطبعاً لن أتحدث عن دخول الأهلى وبنوك أخرى فى مجال تمويل شراء السيارات فتقارير جهاز المحاسبات تكشف عبثية هذا العمل لكننى استغرب كيف دخلت فيه البنوك أصلاً ولمصلحة من؟! وهل قدَّر البنك أن عملاً كهذا يتطلب منه أن يجرى وراء كل سيارة فى الشارع، وقف ممولاً لها، ليسحبها إن توقف صاحبها عن السداد وأن يجد مكاناً لتخزينها وجهازاً لإعادة بيعها و. و. و. إلخ.... طبعاً المبالغ ليست كبيرة لكنها تشير إلى منهج سائد وإلى خلفيات غامضة.

إن الكتاب الذى بين يدى القراء يقدم فتحاً فى مجال حق الرأى العام ـ المودعون جزء منه ـ فى معرفة ما يدور فى البنوك وكيف تتصرف فى أموالهم، لكن لا الكتاب ولا جهاز المحاسبات ولا أنا قد عرفنا مثلا تفاصيل عملية مثل عملية قيام البنك الأهلى بشراء أحد برجىّ «كايروبلازا» على كورنيش النيل واتخاذه مقراً لقيادته وتكلفة ذلك على البنك والمودعين؟. لكن ظنى أن الكتاب سيفتح باب الأسئلة ولا أريد أن أتحدث عن القروض بدون ضمانات وما وراءها فذلك حديث ناطق بذاته لكننى أريد أن أسأل . أين هو التدريب الراق والوعى الوظيفى الراق والمعاملة الحركية الراقية والقدرة على المنافسة فى بنوكنا حالياً ثم ماذا يقول المسئولون فى بنوكنا عن تقارير البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عن جهازنا المصرفى وهم الذين اعتادوا أن يقولوا من ناحية أن مصارفنا هى أحسن وأفضل... وأن يفاخروا من ناحية أخرى بتقييمات وأقوال المؤسسات الدولية؟. ألم يلفت نظرهم اتجاه الدولة لفتح باب تعديل التشريعات المالية والمصرفية وتعديلات قوانين شركات التأمين فى الوقت عينه الذى يقولون فيه أن بنوكنا بلغت مرتبة عالية فى كذا وكذا وكذا؟. ألم يصلهم نبأ أن البنك والصندوق وراء هذه العملية وأنهما يعتبران مصارفنا «متخلفة».

إن من المحزن أيضا أن التشريعات المقترحة تضعها لجان تعمل بمنح وبمعاونة خبراء أجانب، وقد أصبح هذا شأن كل تشريع فى الآونة الأخيرة مع إن مصر لا تعدم إقتصاديين ومصرفيين كبارا.

الأجدر بنا أن نتحاور حول بنوكنا فى ضوء الشمس والحقيقة وأن نقود نحن عملية التغيير قبل أن تفرضها الظروف علينا.

وفى هذا السياق أرجو أن تحسن قياداتنا المصرفية استقبال هذا الكتاب وألا تبادر بقطع الطريق على ما فيه بالقول: وكيف تسربت التقارير إلى الصحف والكتب؟. الأهم من سؤال التسريب سؤال الإصلاح والتجديد والتطوير.

د. اسماعيل صبرى عبد الله

روجعت المقدمة مع د. إسماعيل وأقرت خلال لقاء بمكتبه فى ١٣ / ٢ / ١٩٩٧.

البنكير والمليونير

أول تحقيق عن العلاقة بين رجال البزنس ورجال البنوك من واقع تقارير البنك المركزى وجهاز المحاسبات ومراقبى الحسابات.

خلفية عن البنوك والكتاب والمؤلفين

(أ)

صوابنا ليس الصواب الوحيد وخطؤنا ليس الخطأ الأخير!!

هذا هو المبدأ الذى حاولنا التزامه ونحن نكتب كل عبارة فى هذا الكتاب. صحيح أن فى أيدينا وثائق لم يحدث أن تم نشر مثلها من قبل، وصحيح أننا نثق فى دقة معلوماتنا كثقتنا فى أسمائنا وفى الوجود "المادى" لهذا الكتاب؛ لكن قراءة الوثائق وتحليل المعلومات يمكن أن يتم بما لا حصر له من الأساليب والطرق، ومن هنا تسليمنا بأن خطأنا مؤكد وأن صوابنا هو مجرد فرد فى عائلة وأنه ليس حتى كبيرها.

قد يكون من حقنا أن نتباهى قليلاً بتفرد ما نقدمه حيث لم يحدث من قبل أن تم الاقتراب من دهاليز البنوك ودروبها من مدخل تقارير جهاز المحاسبات والبنك المركزى المصرى ومراقبى الحسابات لكل بنك. وقد يكون من حقنا أيضاً أن نتباهى بقدر من الشجاعة فى النشر والمواجهة، حيث أن القوانين الحالية بصفة عامة لا تتيح حرية نشر مثل الذى ننشره هنا، لكن دعونا من التباهى فهو فى النهاية مسألة شخصية وعابرة ولنسأل: ما هو هدف هذا الكتاب؟

أولاً: كشف بعض المستور من خفاياوملابسات وظروف وأجواء «منح» الائتمان أو «منع» الائتمان، وما يجرى فى المطبخ المصرفى الذى تنبعث منه فى أحيان ـ غير قليلة ـ روائح كريهة رغم إجادة بعض الطهاة المصرفيين لفن الطهى المصرفى وما يلزمه من «البهارات» و «السلطات»!.

ثانياً: "رفع سقف الاتاحة المعلوماتية للناس فى بلادنا" ونحن هنا نستخدم ذات العبارة التى وضعها مصباح قطب على كتاب له صدر منذ شهور تناول فيه بالتحليل تقارير مصلحة الأمن العام عن سنوات ٩٣ ـ ٩٤ ـ ١٩٩٥. هناك جرى الكشف عن المعلومات فى قطاع يقال أنه حساس وهو الداخلية والأمن، وهنا فى هذا الكتاب يتم نفس الشئ فى قطاع حساس أيضاً وإقترن عمله بالسرية فى جوانب اساسية منه، بل وتم "تبليغ" جمهور واسع فكرة أن هذا الحد من السرية أو ذاك هو "اساس الثقة" وأساس العمل فى البنوك،

كما أنه ضروري في بلادنا بالذات لأن شعبنا له خصوصيته الثقافية التي تجعله يرفض الإعمال الواسع لمبدأ الشفافية بخاصة في المعاملات المالية والنقدية.

نحن هنا نكشف ـ من دون يا أمي أرحميني ـ وندعو كائنا من كان أن يبذل جهده لكشف واقع المؤسسات التي نعمل فيها ونتعامل معها، أيضاً في الحدود التي يحق للرأي العام في عصر المعلومات، أن يطالعها ويعرفها. بل ندعو من يريد إلى كشف أوراقنا الشخصية كمهنيين وسياسيين ونحن على إستعداد لأن نساعده. ليست تلك دروشة، لكنها تعبير عن أيمان حقيقي بقيمة الإفصاح الأمين في هذا الزمن الذي تتشابك فيه الظلمات المعلوماتية بالأنوار، بالأصباغ المعلوماتية أيضاً (المعلومات الملعوب فيها). لا يمكن أن تنهض الحياة الأقتصادية والعامة في مصر دون أفصاح ودون إبانه.

وياليت الساسة والصحفيين الكبار والمهنيين والبنكيريين طبعاً يكونون في مقدمة من يفعل ذلك.

حين تسود الشفافية في القطاعات الحساسة (القائدة) كالأمن والدفاع والبنوك سيسري المبدأ في عروق الحياة الإقتصادية والإجتماعية بأسرع من البرق.. إن السمكة تنظف من خياشيمها والسلم يُكنس من أعلاه.

وهذا الكتاب يكنس بعض ما تراكم من تعتيم في قطاع أكثر من قائد...

ثالثاً: تقديم تجربة في كيفية التعامل مع المعلومات الحساسة. أننا ندرك ـ وقد سمعناها ـ أن الأوراق التي وقعت بين أيدينا يمكن أستخدامها في الأبتزاز وفي جلب الإعلانات والمنافع واللعب بأعصاب الناس والتشهير. ندرك ذلك ولا نريد أن نقول إننا أسمى وأرفع من أن ننزلق إلى مثل هذا الإنحطاط، ولكن نريد أن نؤكد أننا لسنا وحدنا وأن البلد مليئة بأولئك الذين يضعون المعلومات في سياقها الصحيح، خدمة للمصلحة العامة، ويحافظون على الأمانة التي في أيديهم. طيب ما دام المعلومات ممكن اساءة أستخدامها فلماذا لا نمنع من الأساس تقديمها.. هكذا يقول الشموليون واللاديموقراطيون والفاشيون ونحن نرد: لا يمكن أن يشعر المرء بأنه مشارك ومسئول من دون إطلاعه على المعلومات الأساسية عن أي مكان أو نشاط أو بشر. ثم ـ وبلغة الأستاذ/ مصطفى أمين ـ فإن أضرار إساءة استخدام المعلومات أهون مائة مرة من أضرار التعتيم والتضليم والتكتيم.

رابعاً: إذ نتوقع أن يتهمنا كثيرون - ومنهم أناس نحترمهم - بأن كتابنا سيثير البلبلة والإضطراب.. وسيؤدى إلى زعزعة الثقة.. وهز الإستقرار المصرفى إلخ.. فإننا نبادر إلى التأكيد بأن المؤلفين ينتميان، كل من مدخله، إلى اليسار المصرى، وهما ممن يعتقدون أن عبد الناصر كان يرى المشهد بشكل صحيح (وإن لم ينفذ المشهد البديل صح) حين اهتم بأن يشمل التأميم كل البنوك وكل التجارة الخارجية، على أساس أن هذين قطاعين يقطران كل عربات الحركة الإجتماعية والإقتصادية. والمعنى أننا ننحاز إلى البنوك العامة ونرى أنه ليس قدراً أن تغب فى الجمود والبيروقراطية.. أو أن تكون مجرد تابع بلا رأى للبيروقراطية السياسية فى الدولة. ولهذا فإن الكتاب وهو يتطرق إلى خفايا البنوك العامة، بل وخفايا الشركات العامة المتعاملة معها، فإنه يعرض ذلك فى إطار إثارة الاهتمام بإصلاح أوضاع هذين فى ضوء هذا المدخل الجديد (الإقراض والإقتراض).

ولأن كل مؤلف إعتاد أن يقول إنه يموت ويحيا من أجل تقديم الحقيقة عارية بلا زيف، وإنه لا يهدف إلا إلى جعل خطب ود الحقائق وإبرازها هو شاغله الشاغل. لأن ذلك كذلك فلن نكرره، ولن نقول إننا نرتضى حكم القراء أو الكتاب أو النقاد، لكننا نقسم فقط أننا حاولنا أن نكون على درجة من النزاهة والعفة والإستقامة وحسن الطوية تليق بكرامة المتلقين وكرامتنا. وليس معنى حاولنا أننا نجحنا على طول الخط.. فالحالة التى يعرفها الصحفيون.. حالة الإثارة التى يسببها إمتلاك وثائق هامة قد دفعتنا بكل تأكيد مثلما دفعت وتدفع غيرنا إلى أشكال من التحيزات والتعميمات ووجهات النظر الأحادية. لكن حتى فى هذه الحالة جاهدنا ألا يكون ما نفعله مثيراً للبلبلة.. أو هازاً للإستقرار. أو مزعزعاً للمعاملات.

خامساً: يهدف الكتاب إلى تشجيع فئة مفتشى البنوك فى الجهات الرقابية على البوح والكتابة والمشاركة، وإلى العمل فى مؤسساتهم على تخطى الكثير من العوائق اللائحية التى تقف دون ذلك (مثل ممنوع على الموظف العام الحديث إلى الصحف) إلخ. طبعاً لا ندعو إلى التخلص من "حمّام" النظام القديم هكذا بطريقة النسف.. لكننا أيضاً نأمل أن يرتفع سقف إتاحة فرصة التعبير ولو بالكتابة فى المجلات الإقتصادية المتخصصة، أمام هؤلاء على الأقل بدلاً عن أن تجئ هذه المجلات مليئة بالبحوث الميتة والتقارير الباهتة (أنظر المجلات التى تصدرها البنوك بل والتى يصدرها جهاز المحاسبات) لقد لمسنا خلال إعداد

الكتاب كيف أن حالة دمدمة تسود بين مراقبى البنوك فى عدة جهات، وظهر لنا أن كثيرين حانقين بسبب اهمال تقاريرهم، وعدم إعطاء أجهزتهم حق الإحالة إلى النيابات فى الحالات التى تتطلب ذلك، وبسبب استهتار الجهات التى يراقبونها - غير المعلن - بتقاريرهم، فهى فى النهاية يمكن أن يتم الرد عليها بطريقة: سيراعى ذلك مستقبلاً، أو: تم اتخاذ اللازم.

إن الذين تحدثوا إلينا من وراء ستار - بسبب وظائفهم - عن رفضهم القاطع لنظام التسويات فى المديونيات المتعثرة، الذى تضيع بسببه مئات الملايين على بنوك الدولة، وعن مطالبتهم الدائمة بالعودة إلى النظام الطبيعى وهو أعادة الجدولة للعميل المتوقف أو المأزوم.. هؤلاء سيرون فى كتابنا هذا تنفيساً عن بخار مكتوم، كان يجب أن يتم إطلاقه من محبسه من زمان.

سادساً: حاول الكتاب من خلال التقارير التى عرضها (ولبها مسائل القروض بدون ضمانات) أن ينير بعض جوانب الصورة بالنسبة لعلاقة رجل الأعمال « البزنس مان » فى القطاع العام أو الخاص، بالبنوك العامة، وأن ينير الخلفية السياسية الإقتصادية التى تحكم وتوجه هذه العلاقة، وتستفيد منها أيضاً!.

ومن هنا ذكرنا بعض الأسماء عشوائياً كما وردت فى التقارير وكان فى مخيلتنا أن السرية كاجراء سليم تعنى عدم البوح بأسرار العميل السليم. أما أولئك الذين ستتحمل البنوك - أى المودعون فى النهاية - ثمن التعتيم على أوضاعهم، أو ثمن تصحيح اختلالاتهم أو تعثراتهم، فليس من حقهم أن يطالبوا بإخفاء معاملاتهم. الخلاصة أن السرية لا ينبغى أن تكون على حساب المودعين أصحاب الأموال الحقيقيين أو على حساب الوطن. إن مقدمى المعونة (الأميريكين مثلاً) يشترطون أن يراقبوا الكثير من دواخل الهيئات الممنوحة فلماذا لا يكون من حق المودعين الذين يقدمون "المعونة" للمتعثر أن يعرفوا دواخله ليحكموا على قرار البنك بالجدولة أو التسوية له. وإذا كان الأمريكيون هم المثال عند حكامنا فإن أكثر من دائرة من الدوائر الأميريكية إحتجت على نظم سرية الحسابات فى مصر وإذا فرضنا أنهم يقولون ذلك لأنهم لا يريدون مصالحنا فإن نظم الرقابة فى الولايات المتحدة ذاتها ومستوى الإتاحة المعلوماتية هناك ينفى ذلك إلى حد كبير.

يبقى بعد هذا أن للكتاب أهدافاً فرعية لن تخفى، وقد يرى فيه القارئ أهدافاً لا ندركها

نحن، أو يرى أنه لم يحقق الأهداف التى ذكرناها. وفى كل الحالات نحن نرحب باستضافة أية ردود معلوماتية أو إضافات "فى الخط" فى الطبعات التالية إذا قدر للكتاب أن يطبع فى أكثر من طبعة وقد.

نحن لا نقول كلمة فى الضلمة ونمضى.. لا نقذف الزجاج بطوبة ونهرب. بالعكس نحن راغبين فى أثبات أننا نود المشاركة وتحمل المسئولية والمواجهة، لقد قدمنا دليلاً على ذلك فى الكتاب نفسه حين عرضنا الأسئلة الأساسية عن جهازنا المصرفى على رئيس كل من إتحاد المصارف العربية وبنوك مصر والأهلى «وسوستيه چنرال» نقصد السيد/ محمود عبد العزيز ليرد عليها، وأثبتنا رده هنا. كما سعينا إلى أصدقاء فى البنوك العامة وطلبنا منهم أن يردوا على ما نعتزم نشره.. أن يقولوا لنا الجانب الآخر من الصورة، أى هموم المصرفى ومتاعبه حيال ومع التسهيلات والقروض.

(ب)

كثيرة هى العناوين التى تشير إلى الاختلالات وأشكال الفساد والإنحراف ونواحى القصور فى العمل المصرفى، وقد لا يتخيل هذا المصرفى أو ذاك، ضخامة الملف، وهو يؤكد فى حَسن نّية أن بنوكنا عال العال وأن ما يحدث بها أقل بكثير مما يحدث فى بنوك العالم.

كما أنه لا يتخيل وقع حديثه هذا على الصحفيين والموظفين العاملين بأقسام المعلومات (الأرشيف) بالصحف والمسئولين بصفة خاصة عن ملفات البنوك.

صحيح أن ليس كل ما بالملفات متعلق بمخالفات أو إنحرافات لكن، وبالذمة والأمانة، فإن الأوراق الخاصة بفساد البنوك هى الأكثر عدداً فى ظل أى تصنيف معلوماتى (عادة تقسم الصحف ملفات البنوك إلى: عام ـ المركزى ـ فساد بنوك ـ البنوك الخاصة والمشتركة). على أية حال فإننا إذ نقدم هنا بعض العناوين، فنحن لا نريد فقط أثبات ما تقدم، بل وأيضاً أثبات أن ما نقدمه فى هذا الكتاب المعلوماتى، هو شئ مختلف ولم يسبق أن دخل مثله إلى أرشيف الصحف من قبل، أو حتى إلى عناوين الكتب أو الدراسات.

تمتلئ الملفات بالعناوين المثيرة والعبارات والكلمات ذات الوقع الكابى الأسود، وهى فى النهاية بصرف النظر عن مدى تدخل "الصنعة الصحفية" وبصرف النظر عن مآل الحالات

التى عرضتها الصحافة ولما لم يكن القضاء قد أصدر حكمه فيها بعد؛ هى فى النهاية تعطى صورة من المقاس الكبير للوضع المصرفى، وتسمح لمحترفى إصدار كتاب كل ثلث ساعة بإنتاج عدة كتب، كما تسمح لمن يريد بذل جهد علمى رصين على طريق تقويم وعصرنة الأداء المصرفى المصرى، بالكثير.

كان من أهم ما صادفناه فى الملفات التى ناظرناها ما يلى:

الفساد وجرائم البنوك

- **الشرق الأوسط ٨٣/٦/٢٥:** البنوك الإجنبية فى مصر تقاوم محاولات فرض إشراف البنك المركزى عليها.

- **النهار اللبنانية ٨٥/٢/١٣:** المصارف الأجنبية بمصر مشلولة بسبب إستحالة فتح الإعتمادات.

- **أحرار ٨٥/٩/٢:** تقرير للرقابة الإدارية عن مدير بنك إستثمارى تساهم فيه مصر من خلال البنك المركزى بـ ٤٩٪ يتاجر بأموال البنك لحسابه الخاص ويقرر لنفسه سنوياً مرتب مليون دولار.

- **أخبار ٨٩/١٠/١٥:** إحالة ٥ أشخاص إلى القيم إستولوا على ٢٢ مليون من بنك مصر.

- **أهرام ٨٩/١٠/٢٢:** قضية شركة تركى للرخام، ١٦ متهما سهلوا الإستيلاء على ١٨ مليون جنيه.

- **الأهالى ٩٠/٤/١١:** محكمة أمن الدولة بطنطا تنظر قضية ٦ من بنك فيصل بالتواطؤ مع عملاء وإضاعة ٣٣ مليون جنيه.

- **الجمهورية ٩٠/٥/٦:** القيم تصادر أموال سامى على حسن وترفع الحراسة عن الجّمال.

- **أهرام ٩٠/٥/١٥:** براءة جميع المتهمين فى قضية مجوهرات بنك مصر. المحكمة تطالب بفتح ملف مجوهرات أسرة محمد على ليعرف الشعب المسئول عن ضياعها.

سعيد العشماوى: دعوى بغير إدعاء.. معاملات مدنية صورت فى صورة جنائية اصطناعاً من المباحث وافتعالاً من الشرطة.

- **آخر ساعة ٩٠/٥/٢٣:** ما المطلوب: حرية الحسابات أم الحسابات السرية.

- **أخبار ٩٠/١١/١٦:** نيابة الأموال العامة العليا تحقق مع مدير المصرف الإسلامى الدولى

بالعريش لتقديم تسهيلات لـ ٣٢ عميل بـ ٦٥ مليون جنيه بضمانات وهمية ولم يسددوا.

- **أهرام ٩٠/١١/٢٢**: التحفظ على أموال تاجر وزوجته بالمنصورة استوليا على ٥ ملايين وتوقفا عن السداد.

- **أخبار ٩٠/١٢/١٩**: ٥ أجانب يستولون على ٦ ملايين جنيه بالتواطؤ مع عاملين بالتجارى الدولى (عن طريق الشيكات المصرفية القابلة للدفع).

- **أهرام ٩٠/١٢/٣١**: موظفان فى بنك بوسط القاهرة يشتركان مع آخرين فى صرف ٢٠ ألف دولار من وديعة بالتزوير.

- **أخبار ٩٠/١٢/٣١**: موظف البنك و٣ عاطلين إستولوا على ٢٠ ألف دولار من حساب العميلة!

- **جمهورية ٩١/٢/١٣**: إحالة رئيس بنك التنمية بالدقهلية للقيم. سهّل لإبنته وزوجها الاستيلاء على ربع رأس مال البنك.

- **أخبار ٩١/٢/٢٠**: أمر المدعى الإشتراكى بإحالة رجل أعمال وأشقائه العشرة إلى محكمة القيم لإستيلائهم على ٣ مليون جنيه من بنك التنمية بالشرقية.

- **الأخبار ٩١/٣/١**: حكمت جنح قصر النيل بحبس رئيس بنك الإسكندرية السابق و٤ من مجلس الإدارة لأنهم أضاعوا ٢٦ مليون دولار على البنك.

- **الأخبار فى ٩١/٤/١٨**: مع بداية عمل أول نيابة لسرية الحسابات ٨٠ ألفا طلب من مصلحة الضرائب تنتظر الإذن من النائب العام أو محكمة الإستئناف.

- **وفد ٩١/٦/١٧**: نيابة عابدين تحقق مع ٤ موظفين ببنك قطاع عام لتزوير محررات رسمية.

- **أخبار ٩١/٧/١١**: إنذار البنك للعميل بسداد ديونه لا يعتبر إفشاء لسرية الحسابات.

- **أهرام ٩١/٧/١٤**: صاحب شركة نقل يستولى على ٤ ملايين جنية بشيكات بدون رصيد.. بلاغ من مباحث الأموال وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع وهرب من المصرى الخليجى.

- **الأهرام المسائى ٩١/٧/١٥**: إقترض مدير البنك نصف مليون جنيه فى كوم حمادة (بنك قرية) وحفظت النيابة التحقيق لأن مشروع الثروة الحيوانية الذى إقترض من أجله خسر.

- **الحقيقة ٩١/٨/٢٤**: التحقيق مع مسئول كبير بالأهلى القت الرقابة الإدارية القبض عليه

وهو يأخذ مليون جنيه لتسهيل حصول ٢ من المقاولين على خمسة ملايين دون ضمانات. المحقق سامى بلابل رئيس نيابة أمن الدولة العليا. فى نفس الوقت أمر المحامى العام الأول لنيابة الأموال العامة إحالة مسئول الأهلى عن فرع الخلفاوى إلى محكمة أمن الدولة للأستيلاء على ٤٢٠ ألف دولار بتزوير إيصال السحب.

- **وفد ٩١/٩/٤:** تحقيق فى بنك ناصر بالسويس لتضييع ٦٠ ألف جنيه.

- **وفد ٩١/٩/٤:** هل تعدم البنوك ٥,٥ مليار جنيه ـ ٣٨٠ عميل متوقفون عن السداد.

- **أخبار ٩١/١١/١٥:** نيابة بندر المنيا تتهم مدير الإصلاح الزراعى ومدير بنك ناصر بالإضرار بالمال العام وتسهيل إختلاس ٤٠٢ ألف جنية مع آخرين.

- **الأهالى ٩١/١١/٢٠:** جهاز المحاسبات رفض ميزانية بنك التنمية بالشرقية.

- **أهرام ٩١/١٢/٩:** براءة مدير بنك الأهرام ونائبة من تهمة إستيلاء الريان على أموال البنك.

- **الوفد ٩٢/١/٢٨:** إحالة ١٧١ مسئولاً ببنك التنمية للنيابة بتهمة الإختلاس (من الفيوم ـ قرار ليوسف والى).

- **أخبار ٩٢/٣/٣:** هروب مليونير الأخشاب بالأسكندرية إستولى على ٤٠ مليون جنيه من البنوك (محمود هيمن صاحب هيمن فيلم).

- **وفد ٩٢/٧/٢١:** الحكم فى قضية بنك الدلتا بالسويس (جنايات) السجن لمدير البنك السابق ونائبه وثلاثة آخرين.

- **الجمهورية ٩٢/٨/٤ شاهدان فى قضية بنك التجاريين:** ٥٤ مليون دولار خسائر و ٣٧ مليون ودائع دون ملفات.

محكمة الجنايات تواصل نظر ا لقضية.. رئيس البنك والعضو المنتدب ومدير الإدارة الخارجية متواطئون.

بالمناسبة د. عبد العزيز حجازى تولى قيادة البنك من ٨٠ ـ ٨٨ ونفى علم إدارة البنك بإية خسائر.

- **السياسى ٩٢/٨/١٦:** النائب العام له سلطة الكشف عن حسابات المتطرفين بالخارج!

- **أهرام ٩٢/٥/١٥:** رجل أعمال مصرى كندى وزوجته يستوليان على مليون جنيه من بنك أجنبى ببطاقات إعتماد وهمية.

- **أهرام ٩٢/٩/٣:** المدعى العام الإشتراكى يتحفظ على أموال تاجر من بورسعيد حصل على ١٤ مليون دولار من بنك قناة السويس ولم يسددها.

- **أخبار ٩٢/١٠/٢٦:** التحفظ على ١١ متهماً ببنك الإئتمان حصلوا على قروض وهمية بلغت ٣ مليون.

- **بنك التجاريون:** تكررت فى الجرائد مشاكل وقد بلغت خسائره فى الأيام الأخيرة من أكتوبر ٨٧ فقط ٥ مليون دولار...

- **أهرام ٩٣/١/٥:** الأشغال ٥ سنوات لتاجر و ١٠ لـ ١٥متهماً من موظفى السكك الحديدية وبنك ناصر بشبرا للتواطؤ فى تسهيلات.

- **المساء ٩٣/٨/٢٢:** إختلاسات بنوك التنمية يسددها المزارعون.

- **أهرام ٩٤/٢/١٣:** حبس مديرين ببنك الإئتمان وصاحب شركة لإضرارهم بأموال البنك.

- التحقيق مع مدير البنك الوطنى بالإسماعيلية قدم تسهيلات لبعض العملاء للإستيلاء على المال العام.

- **أهرام ٩٤/٦/٥:** ضبط عصابة نيجيرية حاولت الإستيلاء على نصف مليون جنيه من البنوك ببطاقات بنكية مسروقة من الخارج.

- **الشعب ٩٤/٦/١٠:** بالوثائق هيئات النصب على البنوك. يازرجى وزوجته إختلسا ٥٨ مليون دولار وهربوها ويستعدان للخروج من مصر.

- **أهرام ٩٤/٦/١٢:** بعد هروب جورج حكيم بملايينه الخمسين: صناعة قرار الإئتمان فى الميزان.

- **الأخبار فى ٩٤/٧/٢٧:** بنوكنا تستثمر ٣٥ مليار دولار فى الخارج.

- **وفد ٩٤/٨/٧:** يستولى على بضائع بمليونى جنيه من الأهلى بشيكات مزورة.

- **أهرام ٩٥/٦/٣:** حبس تاجر سيارات والتحقيق مع مراقب إئتمان فى بنك لإتهامهما بالتواطؤ للإستيلاء على ٦.٥ مليون جنيه.

- **أهرام ٩٥/١/١:** محافظ البنك المركزى: لم نتلق طلبات بإنشاء بنك مصرى/إسرائيلى.

- **اهرام ٩٥/٤/١٦:** محمود ابن نبيل ابراهيم يعمل فى فرع ميريل لينش بباريس قال بنوكنا ذات سمعة عالمية. الخفض المفاجئ للعملة يؤدى للفوضى.

- **أهرام ٩٤/٨/١٧:** ثلاثة فروع لبنوك أجنبية فى مصر أعلنت إيقاف نشاطها. وضع

الأهرام ذلك تحت عنوان "التنافس لصالح المستهلك".

- **أحرار ٩١/١٢/٢٣:** فروع البنوك الأجنبية فى مصر تهدد بتصفية أعمالها والرحيل وتتهم المركزى بالغباء، والمركزى يتهمها بتهريب ١٤ مليار دولار!!!

- تفجر قضية البنك العربى الأفريقى الدولى فى ديسمبر ١٩٨٦ وفيه أولاد صحفيين كبار ووزراء (ابراهيم الإبراهيمى).

- **الوفد ٩٠/١٠/١٤:** توقع إستثناء فروع البنوك الأجنبية من نظام تطبيق قانون سرية الحسابات.

- **الأهرام فى ١٩٩٥/٦/١١:** تنويع النشاط ليس كافياً لتلافى المخاطر . نبيل إبراهيم.

- **وفد ٩٥/٩/١:** أعادة ٧٥٠ ألف جنيه لأحد البنوك الوطنية سرقها مسئول فى البنك بتزوير حسابات العملاء.

- **أهرام ٩٥/٩/١٠:** حبس مراجع شهادات حسابات بنك بكفر الشيخ و ٣ موظفين لإتهامهم بالإستيلاء على أموال العملاء بالتزوير.

- **السياسى المصرى فى ٩٦/٣/٢٤:** البنك المركزى يتدخل لمواجهة حالات النصب على البنوك.

- **الأحرار ٩٦/٥/٢٣:** السماح للأجانب بالسيطرة على البنوك.. فى خطوة خطيرة ربما تعصف بمستقبل الإقتصاد المصرى قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع قانون يتيح السيطرة الأجنبية على البنوك المشتركة فى مصر.

ملف البنوك الاجنبية والمشتركة

- **الوفد ٩٦/٦/٩:** بنك فرنسى يضرب الإستثمار فى مصر. بنك كريدى ليونين يزور العقود والشيكات لعملائه ويخّيرهم بين السداد أو السحب.

- **العربى ٩٦/٦/١٧:** الإقتصاد المصرى يدخل حزام الزلازل المالية. بعد بيع الحكومة لحقها فى البنوك المشتركة للأجانب. عودة ظاهرة رأس المال الطائر.

- **فى تحقيق للأهرام ٩٦/٨/١:** لا مبرر للتخوف من مشاركة رجال الأعمال فى الملكية طالما أن المصرفيين يتولون الإدارة؟

- **الإهرام فى ٩٦/٩/٤:** بعد أن دخلت الشركة دائرة الخصخصة الخبراء يطالبون بالتدرج فى عمليات البيع وتعديل قواعد تقديم الإئتمان للمساهمين.

- **المصور ٩٦/٩/١٣:** البنوك الإجنبية تتمسك بمشاركة ق.ع وقيادته (بعد بيع جزء كبير من حصصها فى المشترك)؟

- **السياسة الكويتية:** البنوك الإجنبية العاملة فى مصر تصاب بالشلل لأستحالة قيامها بفتح الإعتمادات.

- **الوطن الكويتية:** بسبب نقص العملات البنوك الإجنبية بمصر تواجهة ظروفاً عصيبة.

☆☆☆☆☆

وبطبيعة الأمر لم يكن كل ما ورد بالصحف عن البنوك مرتبطاً بالفساد، فهناك المناقشات التى تكررت حول وجوب تخصيص دوائر قضائية خاصة لمحاكمة رجال قضايا البنوك، والمناقشات عن غسيل الأموال ودور المصرف العربى الدولى بالذات [الوحيد الذى لا يخضع لرقابة البنك المركزى] فيها. والتحقيقات حول إستثمارات البنوك المصرية فى الخارج والمضاربة على العملات الأجنبية فى الأسواق العالمية وقد تساءلت صحيفة الأحرار فى ٩٥/٦/٢٣ عما إذا كان ذلك مخطط لخراب البنوك المصرية؟! إهتمت الصحف المصرية بقضية الشيك وقانونه الذى لم ير النور بعد، وسلطت الأضواء على مشروع قانون الرهن العقارى الذى لم ير النور أيضاً وتريد البنوك من خلاله ـ أو بالأدق من خلال تعديل لقانون البنوك ييسر تسييل الرهون ـ الانطلاق فى منح الإئتمان العقارى أو الإئتمان بضمان الرهونات العقارية. ناقشت الصحف الحاجة إلى تشريع مصرفى عربى موحد [ولعل كتابنا هذا يفيد من يدرسون هذا التشريع] وكيفية تسوية المدفوعات البينية العربية. وظهرت أخبار وتحقيقات وآراء حول تخفيض سعر الجنيه وصناديق الإستثمار التى تنشئها البنوك وبيع بنك عام المتفق عليه مع صندوق النقد وإن كان من الواضح أنه لن يتم حتى فى الأجل القريب، والتأمين على الودائع وقد أقيم صندوق بقانون لهذا الغرض بالفعل وكانت الفكرة قد تأججت بعد حدوث كارثة بنك الإعتماد والتجارة. وتكرر فى الصحف المصرية اجراء نقاش حول ضمانات القروض فى بنوكنا وتضاربت الأراء وتشعبت ولا يزال الملف مفتوحاً وكتابنا نفسه إحدى حلقاته، بل أن ما يعرف بأسم قضية نواب القروض التى أصدر النائب العام قراره بإحالة المتهمين فيها إلى محكمة الجنايات،

ومن بينهم نواب بالبرلمان ومسئولين فى بنوك النيل والدقهلية التجارى وبنك الإسكان وبنك قناة السويس، هذه القضية تفجرت خلال تجهيز الكتاب للنشر وقد أفردنا لأسرارها التى لم تنشر ولألغازها ودروسها، مكاناً.

وكان البعد الدينى فى العمل المصرفى حاضراً فدارت نقاشات حول فوائد البنوك وفتوى المفتى بشأنها وإن كان من الملاحظ أن نوبة الهجوم على المفتى والفتوى إنحسرت بعد ضرب الإخوان المسلمين وشركات توظيف الأموال ومريديها!! وكثيراً ما وصفت تصريحات رسمية الحملات التى تثار عن مخالفات البنوك بأنها تهدف إلى زعزعة الثقة فى بنوكنا لصالح المتربصين بها من ديناصورات العمل البنكى فى العالم.. الشطّار والمتقدمين فى مثل هذه الخدمات. بالطبع قد يكون فى كلام المسئولين بعض الصحة وبالذات عندما تنشر الحملات المغرضة صحف بعينها، لكن من نافلة القول أن نؤكد أن مثل هذه الردود عقيمة فلا هى تمنع المغرض ولا هى تؤكد الثقة لغير المغرض وياليتنا نتعود على النقاش الحر فى النور دون اتهامات. ناقشت الصحف القضايا التى أثيرت أيام قضية البنوك الشهيرة فى محكمة القيم ودور تجار العملة الكبار فى نزح أموال البنوك والمضاربة بها ودور وزارة الإقتصاد.. وسلطاتها حيال البنوك وفى بداية الإصلاح الإقتصادى طغت قضية السقوف الإئتمانية على كل النقاشات، والآن أنتهت السقوف ودخلنا مرحلة التنافس المحموم على جذب العملاء، كما دخلنا مرحلة طلب تقييم الآخرين بعد أن كنا نخضع للتقييم "بالعافية" على يد صندوق النقد ومن يفوضهم مثل "جولدن ساك وموديز" وبالمناسبة فإن الجدارة المصرفية لبنوكنا أنتقلت من الترتيب AB3 إلى AB2 وفقاً لترتيب شركة موديز بما يعنى أننا أنتقلنا من المرتبة الخامسة عشرة إلى الرابعة عشرة وقد أعتبر د. يوسف بطرس غالى وزير التعاون الدولى ذلك فتحاً عظيماً لكن بأمانة لا يستطيع المؤلفان أن يحددا مدى أهمية ذلك كل ما فى الأمر أننا نلاحظ أن عدد الدول التى كانت تقع بعدنا قليل حتى بعد تعديل تقييمنا.

نسينا أن نقول أنه عقب كل فضيحة مصرفية تخرج عدة تحقيقات عن "الأيدى المرتعشة" فى بنوكنا. وعن سيادة الخوف فى أوساط العاملين المصرفيين ثم سرعان ماينس الجميع حتى تأتى لطمة أخرى، لكن بعد أن يكون المصرفيون قد كسبوا نصف نقطة فى خانة الإلحاح على إحاطة التحقيق مع المصرفيين بضمانات خاصة منها ألا يتم

ذلك قبل الرجوع إلى البنك المركزى.

أخرالقضايا التى شغلت ولازالت تشغل البنوك المصرية هى وجود كتلة كبيرة من الأموال تبحث عن توظيفات وظننا أن تلك المشكلة تراجعت وستزداد تراجعاً بعد نشاط سوق المال ونشاط الدورة الأقتصادية فى جوانب منها لكن تقديرنا أن ذلك لن ينعكس على حاجة المواطنين العاديين وعلى الأولويات الوطنية للنمو بالكثير.. فتوظيفات البنوك كما هو ملاحظ تذهب - وبتزايد - باتجاه الأوراق المالية وأذون الخزانة والسندات والمشروعات الخفيفة التى تحدث"إنتعاشاً" يمكن أن نقول أنه ظاهرى أو عابر وليست له صفة الاستدامة أو طابع العمق التنموى.

☆☆☆☆☆

هذه هى الخلفية. فماذا عن محتويات كتابنا؟ إنه يضم بين دفتيه تحقيقاً نشر بالأهالى من واقع تقرير جهاز المحاسبات ومراقبى الحسابات وبعض ملاحظات البنك المركزى عن البنك الأهلى المصرى. يشار هنا إلى أن الأهالى حذفت إسم البنك الأهلى تأكيداً منا على أن الهدف ليس أبداً التشهير أو التقليل من مكانة نعرفها قبل غيرنا للبنك، وحتى يكون الموضوع هو البطل، ومع ذلك، وفى المساء الذى صدرت فيه الأهالى وقبل أن تطرح للجمهور الواسع صباح الأربعاء، دارت إتصالات وجرت معاتبات، وأرسل المصرفى القدير الأستاذ/ محمود عبد العزيز رئيس البنك الأهلى (ورئيس اتحاد بنوك مصر واتحاد المصارف العربية) رداً نشرناه مع الحلقة الثانية من الموضوع ولم نحذف منه كلمة مع أن فيه عبارات غليظة.. لكن رئيس التحرير والمحرر (مصباح قطب) قدرا أهمية أن نكون واسعى الصدر وليبراليين بالمعنى الحقيقى وندع للآخرين أن يعبروا بكامل حريتهم مثلما كتبنا نحن بكامل الأمانة والشجاعة.! المهم الملف معروض على القارئ هنا، وهناك إستخلاصات منه عرضها (علاء أبو زيد) ضمن مقترحات وضعها وناقشناها لضبط وتطوير مرونة وفعالية دور الوسيط المالى. (بنهاية الكتاب).

يلى ذلك عرض تحليلى لملاحظات أجهزة الرقابة المشار إليها عن إحدى ميزانيات بنك مصر، وعن ميزانيتين لبنك الأسكندرية، وملاحظات عن بنك القاهرة الشرق الأقصى (بنك مشترك) مصحوبة بنشر النص الكامل لتقرير إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى، عن أرصدة القروض والسلفيات فى البنك، ويتكون من جزأين، وأيضاً عرض تحليلى

لأعمال بنك الإسكان والتعمير ـ كبنك متخصص ـ وكل ما تقدم لم يسبق نشره فى "الأهالى" يلى ذلك فصل عن قضية نواب القروض ونختتم الكتاب بحوار طويل ومثير وشامل مع محمود عبد العزيز، كانت خطوطه العريضة ـ أى الحوار ـ قد نشرت بالأهالى وهنا النص الكامل وقد حافظنا على لغته الخام ليتيح للقارئ أوسع فرصة لقراءة ذهنية ونفسية المتحدث والمحاور. وأخيراً هناك التوصيات كما قلنا، ومعها قائمة طلبات البنوك لمنح قرض والتعليق عليها وتوضيح لبعض المصطلحات المصرفية.

أما مؤلفا الكتاب فأحدهما غرباوى (من الغربية بلد السيد البدوى) وهو مصباح قطب رئيس القسم الإقتصادى والمحرر العسكرى بالأهالى، والأخر هو علاء أبو زيد المحاسب «الشرقاوى»! الذى عمل من قبل فى عدة بنوك واستقر به المقام ـ حتى الآن ـ فى أحد البنوك الإستثمارية المشتركة وقد نتج عن إشتراكنا فى هذا العمل ـ وهى المرة الأولى لعلاء والثالثة لى فى تجربة الكتب ـ أن إكتشفنا معا قيمة العمل المشترك على نحو واقعى وخلاق وأهم منه اكتشافنا أننا أرضينا ضميرينا حيال أمانة عمل كتاب للقارئ وذلك بتضفير خبرة الصحفى وقدرته على الكشف المعلوماتى بخبرة البنكير ـ علاء ـ وهو سياسى فى نفس الوقت يشغل موقعاً قيادياً فى حزب التجمع الذى تصدر عنه الأهالى ـ والمحاسب الذى يستطيع أن يكتشف ويلتقط وينقب ويوضح.

أملنا كبير أن يحوز هذا الكتاب رضاء الرب والعبد.

وكل عام وأنتم بخير

مصباح قطب ـ علاء أبو زيد

« القروض بدون ضمانات وفروعها. الديون المشكوك فى تحصيلها والرديئة وملابساتها. الشركات الغامضة التى يقف وراءها البنك وجوانياتها. شركات الأمن الغذائى التى أهدرت الملايين من أموال المودعين من دار مايو الوطنية إلى « المقاولون العرب »، ومن الدنماركية لملابس السيدات إلى الشرقية للأقطان، من هانم الدريب إلى الشرق الأوسط للزجاج. حجة المشروعات القومية وخلفياتها. العمولات والرسوم والفوائد ».

حالا .. سيدخل أكبر وأعرق البنوك المصرية، تحت « ضرس » التحقيق الصحفى، ربما لأول مرة سوف يزاح الستار عن الكثير من أسرار البنك وأسرار عملائه، التى من حق الرأى العام أن يعرفها.

« ١ »

أسرار أكبر بنوك مصر

(أ)(*)

لا نتحدث عن «خبطة صحفية» مع أن الأمر كذلك بكل معايير «الملاءة» الصحفية إذا استعرنا مفردة المصرفيين الشهيرة. الأهم من ذلك أننا نتطلع من خلال عمل كهذا إلى رفع سقف الإتاحة المعلوماتية للناس، وعندما نفعل ذلك فى قطاع البنوك، الذى يوصف دائما بالحساسية ويحرص على «تخبية» ما عنده، فإن الأمر سيكون أسهل منالا فى قطاعات أخرى.

لدينا تقرير مراقب الحسابات، وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، ومعلومات من لدن البنك المركزى، عن الذى ليس بنكا فحسب.. إنه مكانة ودور وتاريخ.

هنا حصيلة من المعلومات يمكن أن يتكىء عليها أى «جرنان» إثارى ليخرج بعشرة مانشيتات من عينة: ماڤيا البنوك والقطاع الخاص تنهب مصر، أو: فساد حكومى وأهلى فى البنك كذا، أو: إنهم يغرفون المليارات بلا ضمانات ولا عزاء لطالبى الملاليم.. إلخ، لكن أخلاقنا وخلقتنا وطريقتنا فى المهنة والسياسة، كل ذلك لايسمح لنا بالتورط فى مثل هذا

(*) نشر هذا الجزء بالأهالى فى ٤ / ٩ / ١٩٩٦.

العجيج غير المسئول.

لذلك، ففى كامل التحقيق، نعد بالترفع عن الصغائر، وعن المخالفات أو الملاحظات ذات الطابع الشخصى أو البسيط أو التى لا يظهر فيها حسن النية، أو حتى تحتمل تأويلات واجتهادات. لا تشهير ولا تصفير. فقط معلومات حقيقية ذات دلالة للناس، ورسالة للبنك المركزى للعمل على عصرنة ضوابط العمل المصرفى فى مصر.

❖ وقفة مع ١٩٩٤

البعد النسبى عن الأحوال فى الميزانية المنتهية ١٩٩٤/٦/٣٠، يتيح فرصة أفضل لنقاش أهدأ، نأمل معه أن نقدم فى مرة قادمة تقارير المراقبة عن ميزانية ١٩٩٥/٦/٣٠، وعن ميزانية ١٩٩٦، التى لاتزال تحت التشطيب الآن.

لدينا ثلاثة محاور أساسية

❖ ملاحظات عامة

❖ الشركات التى يسهم فيها البنك وأوضاعها

❖ القروض دون ضمانات والممتدة على المسافة من غير منتظم الى ردئ.

أولاً: نبدأ بالعام، حيث يلاحظ من قراءة الأوراق، ومن متابعات أخرى، أن المسافة هائلة بين ودائع القطاع العائلى، التى تشكل نحو ٦٠٪ من الودائع، وبين نصيبه من القروض والسلفيات الذى يقل عن ٧٪، على العكس من القطاع الخاص، الذى لايزيد نصيبه من الودائع على ١١,٥٪ ويصل نصيبه الظاهر من القروض والسلفيات الى ٢٥٪ عدا نصيبه الذى اعتاد البنك أن يدمجه مع قطاعات أخرى وتحت مسميات مختلفة مثل: وسطاء ماليون (فيهم عام وخاص) وبند «وأخرى»، فضلا عن حشر جزء من القطاع الخاص فى قطاع الأعمال كما يبين من الكتيب الدعائى عن ميزانية ١٩٩٤.

وخلافا للتصنيف الواضح الذى أوصى به البنك المركزى، ويأخذ ذلك كله فى الاعتبار، فإن نصيب القطاع الخاص يزيد على ٤٠٪ مما يؤكد القاعدة الذهبية السائدة: خذ من مدخرات الطبقة المتوسطة.. وضخ الى رجال الأعمال.

أيضا فإن أحد الأرقام المذهلة هنا هو أن عدد المقترضين. مع استبعاد القروض الصغيرة طبقا للعرف واللوائح. نحو عشرة آلاف مقترض، حصلوا حتى ١٩٩٤/٦/٣٠ على ١٨,٢ مليار جنيه. عدد صغير مع بنك له ٣١٢ فرعا بالبلاد، وفى وطن به (٦١) مليون

نسمة وان العدد ٦٨٣٧ عام ٩٣ حصلوا على ١٦ مليار جنيه. أضف الى ذلك أن البنوك المصرية لم تكشف أبدا عن فئات أعلى السلم، وفئات أدنى السلم والمبالغ التى تحصل عليها كل فئة، مما كان سيوضح الصورة أكثر. والأمر هنا يستدعى ملاحظة قالها لى خبير اقتصادى دولى أثناء تفجير أزمة القروض دون ضمانات عبر شركة النصر للتصدير والاستيراد، قال: فى الولايات المتحدة يوجد ما يسمى «بالردالينتج» الذى يعمل البنك بمقتضاه على توسيع التوزيع الجغرافى لقروضه (لا يعطى الزمالك ويحرم بولاق؟). والتوزيع المهنى (هل أعطى الأطباء أكثر من التشكيليين؟). والتوزيع طبقا للنشاط (هل أعطى للخدمات أكثر من الإنتاج الصناعى؟).

فهل لنا أن نأخذ بمعيار كهذا فى الرقابة الداخلية؟ وهل آن لجهاز المحاسبات أن يفحص ليس فحسب القرار الإيجابى بمنح قرض ولكن أيضا القرار السلبى بالامتناع عن الإقراض؟ كم عميلا تقدم وبأية ضمانات ورفض البنك إقراضهم، ومقارنة ذلك بعملاء ذوى ظروف مشابهة حصلوا على قروض وتسهيلات. إن ما يزيد من أهمية هذا الأمر أن مراقب حسابات البنك (.....) والمراقبين من جهاز المحاسبات، حذروا طوال تقاريرهم من اعتماد فروع كثيرة على عدد محدود من العملاء المقترضين، ومن قيام فروع بتقديم قروض بدون ضمانات وصلت فى فروع الى ٩٨٪ من مجموع ما قدمه، ومن قيام البنك (....) بتقديم ائتمان بها والمقررة طبقا لقواعد البنك المركزى، وكل ذلك سترد تفاصيله.

يعنى: « من ليس معه يؤخذ منه ومن معه يُعطى ويزاد »... فلابد من وقفة:

❖ الأهداف القومية دائما

ثانيا: لازال البنك «......» يسرف فى استخدام عبارة إنه فعل كذا - أى قدم قروضا ومساهمات أو تسهيلات - خدمة لأهداف قومية. وفى تقديرنا، وبالرجوع إلى الأوراق، فإنه ليس من حق البنك أن يعتبر أن ما قدمه لبنك التجاريين أو المصرف الإسلامى، أو لشركة «المقاولون العرب» أو لدار مايو الوطنية للنشر (بغض النظر عن صغر حجم مساهمته هنا) هو خدمة للقومى، ويجب أن تسمى الأمور بمسمياتها: إنها خدمات لفئات - الشركات - ذات ثقل سياسى أو نفوذ أو تأثير اقتصادى وتشريعى ومنافعى قبل أى شىء آخر - إن الخدمة الحقيقية التى يقدمها البنك للوطن هى ضمان أموال المودعين وإدارة عملياته بكفائة وسلامة، تحويل بعض ديون الشركات العامة بعد دراسة أمينة الى (مساهمات أسوة بما

فعله مع بعض الشركات الخاصة)، وأن يترك كل ما هو غير كفء لكى يسقط مفلسا، إذا كان البنك يؤمن حقا بآليات السوق وبعامل الجدارة يجب أن توقع عقوبة الإفلاس على غير الكفء حتى ولو كان «المقاولون العرب» ومن العيب أن يكشف جهاز المحاسبات موافقة مجلس إدارة البنك «...» على زيادة الحد المصرح به للسحب على المكشوف للشركة لتقنين التجاوزات. وأن يطالب الجهاز باعتبار ديون الشركة للبنك (١٦٩ مليون جنيه) ديونا رديئة، فيرد البنك بالإشادة بنشاطها فى بناء قرى السيول والمدارس وكأن مصر لن تبنى إذا غابت «المقاولون».

ثالثا: يبين من الاجتماع الذى عقد بالبنك المركزى يوم ١٩٩٤/١٢/٢٠ وحضرته قيادات البنك (....)، ومراقبا الحسابات، وممثلوا جهاز المحاسبات أنه ظهرت ضرورة إحداث تعديلات كثيرة فى الميزانية، منها ما هو إجرائى شكلى، كالنقل من بند إلى بند، وهذه مسائل محتملة، لكن منها ما هو لافت، ويدل على «خلل ما» فى بنك فيه أعلى كفاءات مصرفية فى مصر. مثلا اتفق على إنقاص الفائض القابل للتوزيع بمقدار ٢٠,٠٢ مليون جنيه، فهل كان الأصل مجرد خطأ أم ان البنك كان قد تعمد رفع الرقم لتعظيم إنجازاته؟ مثل آخر، وإن كان بسيطا، فقد اتفق على زيادة بند الإيجار مقدار ٥٤ ألف جنيه (هل هذه متاهة محاسبية حتى يخطىء فيها البنك؟). وفى حساب العمليات الجارية ثم الاتفاق على إنقاص الفوائد على القروض بمبلغ ٤١٦ ألف جنيه (لماذا كانت الزيادة؟)، وبينما يبالغ البنك فى مخصص تقلبات أسعار العملة فيصل به الى ٤٨,٢ مليون جنيه، فإنه رؤى فى اجتماع البنك المركزى الاكتفاء بـ ٢٥ مليون جنيه، ونقل الباقى لتدعيم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، (المحرر: المخصص هو مبلغ يجنب محاسبيا من الفائض لمقابلة خطر قائم أو محتمل وكلما زاد الرقم كلما حُرم المالك (أو المساهمون)، وهو هنا الحكومة من أموال كانت ستعود عليه كحقوق له). يبين من الاجتماع أيضا أن عام ١٩٩٤ شهد قفزة فى حسابات النسبة الإضافية من التسهيلات الائتمانية الجيدة، التى تجنب كمخصص لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها. فقد كانت ١,٧٩٪ فى الميزانية المنتهية فى ١٩٩٣/٦/٣٠، أصبحت ٢,١ عام ١٩٩٤،وبعد التعديلات وإنفاذ توصيات اجتماع البنك المركزى، حيث كان البنك (...) قد جعلها ٢,٥٧٪، وعموما ستصل النسبة فى ١٩٩٥ الى ٢,٦٩٪.

والمؤسف أن قيادات مصرفية كبيرة تستخدم النسبة الإضافية وهى تدور حول ٢٪ من الديون الجيدة، فى خطابها للرأى العام، للتدليل على صغر حجم مخاطر الإقراض عندنا، ومدى الأمان الائتمانى الذى ترفل فيه البنوك المصرية، مع أن النسبة الإضافية ليست هى الأصل من اسمها، فهناك أولا مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، والذى بلغ فى حالتنا ١٨٦٩,٣ مليون جنيه بالعملتين المحلية والأجنبية، منها ٥٤٠,٨ مليون تدعيمات من أرباح ١٩٩٤ وحدها (كانت ٤٠٠,٧ مليون ثم أوصى اجتماع المركزى برفعها)، بينما بلغ مخصص النسبة الإضافية بعد التعديل أيضا ٤٧٥,٢ مليون جنيه، وهنا مخصصات أخرى تخص نشاط البنك نفسه مثل مخطط هبوط الأوراق المالية التى يستثمر فيها البنك، ووصل رصيده الى ١٥٠,١ مليون جنيه ومخصص هبوط قيمة مساهمات (البنك فى شركات بأكثر من ٢٥٪ أو بها) ووصل رصيده الى ٦٧,٦ مليون جنيه. ووضع البنك (....) هنا غير مريح كما سنرى. ويتبقى مخصصان لا يعنياننا وهما لمواجهة المطالبات المحتملة، وتقلبات أسعار العملات، ورقماهما صغيران عموما.

وقبل أن ننهى هنا نشير الى أن مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، يتم احتسابه على ديون وتسهيلات بعينها، وليس على كل الديون والتسهيلات المتعثرة أو حتى الرديئة، فهو يستبعد مثلا، كقاعدة مسموح بها، قيمة القروض لهيئات مضمونة من الحكومة مهما كان موقفها. وفى ١٩٩٥/٦/٣٠ وصل المخصصان (الأصلى + النسبة الإضافية) للديون المشكوك فى تحصيلها بالبنك (.....) الى ٣,٢ مليار جنيه، وهو رقم كبير، بصرف النظر عن قوة المركز المالى للبنك وكبر الفائض الذى يحققه.

❖ بنك عاقل.. أولا

يبقى من الملاحظات العامة القول بأن حديث قيادات البنك «....» الدائم أنهم بصدد التحول الى بنك شامل، هو حديث لا تجد له صدى فى الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وحساب العمليات الجارية، اللهم إلاّ فى بند العمولات والرسوم، والذى وصل الفائض به الى قرابة ٤٦٠ مليون جنيه، وهو رقم كبير لأن هذا ليس عمل البنك التجارى الأساسى، فضلا عن أننا نكتشف داخل التقارير أن البنك كثيرا ما احتسب عمولات بأزيد من التعريفة المقررة من البنك المركزى، إن ما نريده - طبقا لخبير اقتصادى مصرفى بارز - هو بنك تجارى عاقل، لا بنك شامل، وخاصة أن «الشمولية» تهمة يبرأ منها حال البنوك

والمال والبـزنس. ثم إنه يُخشى أن يتـحـول البنك «.....» تحت سـتـار « شـامل » إلى بنك إستثماري، تارة يقرض لآجال طويلة، وإلى بنك عقاري تارة أخرى، و يدخل في متاهات الرهونات والحيازات والقضـايا، وإلى مائة شغلانة وشـغلانة وينسى عمله الأصلى.. إن المواطن في الولايات المتحدة يستطيع أن يفتح حسابا ولو بدولار.. وهنا لازلنا نضع حدودا وقيودا وأضفنا إليها عمولة الفتح، فأولى بالبنك «.....» أن يزيل مثل هذه القيود أولا. أيضا فإنه يلاحظ أن عددا كبيرا جدا في الشركات الخاصة التي أقرضـهاالبنك (....) قروضـا كبيرة ووردت أسماؤها في التقرير شركات غير معروف نشاطها ولم يسبق أن ضبطنا إحداها مرة ولو في إعلان ـ ورجال البزنس عندنا يحبون البهرجة و مناسبات التعزية، كما أنه توجد أسماء حصلت على قروض كبيرة بضمان شخصي ومن فروع في مناطق فقيرة، ويخشى أن تكون ستارا لرجال داخل البنك نفسه.

❖ دون ضمانات!!

ليس كل إقراض دون ضـمـانات مـخـالفـة هذا مـعلوم تماما. لكن عندما يتـفق مـراقب الحسابات ـ الذي يتقاضى من البنك أتعابا بالآلاف ـ ومراقبوا جهاز المحاسبات، على لفت نظر البنك «.....» إلى خطأ مسلكه في حـالات بعينهـا تم رصـدها، فـإن الأمـر يسـتـحق التوقف، ليس عند الحـالات فـحسب، بل وعند ردود البنك التي جاءت شكلية في كثير من الحـالات، ومـجاملة وغـيـر مـريحـة وذات رائحـة في بعضـهـا. هذا مع مـراعـاة أن مـراقب الحسابات يركز على العوامل الفنية المحاسبية، حيث يتحدث عن موقف كل عميل أو فرع في نطاق مـحدد، بينما يتوسع جهاز المحاسبات ليتناول ـ بمقدار ـ السياسة الائتمانية للبنك.. ومع ذلك فـهـا همـا يتـفـقـان مـضـمـونا على «قيام البنك بمنح الكثيـر من العمـلاء المتعاملين معه قروضـا وسلفيات بدون ضمان، ومما يؤثر في قدرة البنك على استرداد حقوقه، بالرغم من توصياتنا في الأعوام السابقة بالحد من هذا النوع من التسـهيلات، والعبارة بالنص لمراقب الحسابات الذي يكتفي بإيراد الأمثلة ببيان فيه اسم الفرع ونسبة العملاء بدون ضمان، بينما سيقدم جهاز المحاسبات حالات لشركات محددة. من بيان مراقب الحسابات نجد أن الفرع الرئيسي بلغت فيه نسبة العملاء بدون ضمان ٦٢٪، وفي مصر الجديدة ٩١٪، وفي حلوان ٩٨٪، وروض الفرج ٦٣٪، والعجوزة ٩٣٪، وكوم حمادة ٩٤٪، ومغاغة ٩٢٪ والخليفة المأمون ٩٢٪، وأسيوط ٩٥٪، والعاشر من رمضان ٨٣٪،

واسبورتنج ٩٢٪، وبورسعيد ٨٨٪، وقصر العينى ٢٥٪.

وعموما فإن من بين ٧١ فرعا أوردها المراقب، لا تقل النسبة عن ٥٠٪ إلا فى ستة فروع، ويضيف المراقب: «يلاحظ ارتفاع نسبة ما تتضمنه تلك القروض من ديون غير منتظمة لدى بعض الفروع، مما أدى الى وجود إيرادات عن فوائد وعمولات لعملاء متعثرين فى السداد أدرجت ضمن الإيرادات». ويوصى المراقب بدراسة أوضاع العملاء قبل الموافقة على منحهم هذا النوع من القروض والسلفيات، والحد من التوسع فى هذه النوعية، ومتابعة تنفيذ الشروط الائتمانية التى منحت على أساسها.

إزاء التوصية، وإزاء الأرقام المفزعة، لا يرد البنك «.....» سوى بالقول بأنه يعطى الأهمية الأساسية لدراسة المقومات الائتمانية للعملاء وأنشطتهم وسلامة مراكزهم المالية وقدرتهم على السداد من واقع تدفقات إيراد النشاط.. وفى تقدير المحرر، ومن واقع متابعة الحياة البنكية، أن البنوك تلجأ للرطانة الحداثية، التى من نوع: إن سلامة المشروع هى الضمان الفعلى، وأن عصر الضمانات المالية الكلاسيكية قد انتهى.. إلخ، حين تريد، وحسب المزاج «الظروف» ولكنها سرعان ما تكشف عن واقعها الكلاسيكى فى تعاملها مع آخرين فضلا عن أن طريقة العمل نفسها رغم أجهزة الكومبيوتر التى تملأ الفروع، لازالت عقيمة ومملة ومتخلفة.

❖ ديون رديئة

أما جهاز المحاسبات فيقدم لنا قائمة بالديون التى اعتبرها البنك جيدة، وظهر من الفحص ضرورة تصنيفها ضمن فئة الديون غير المنتظمة أو الرديئة، ومن هذه القائمة الطويلة تكتشف أن عدة شركات حصلت على قروض كبيرة دون ضمانات، وهى: شركات زاس للطيران التى حصلت على ثلاثة قروض مشكوك فى تحصيلها جميعها، أولها وهو ٦,٦ مليون دولار بدون ضمان (بضمان شخصى أى للشخص المعنوى الذى هو الشركة) إضافة الى آخر استثمارى بـ ٣٨,٧ مليون دولار، وثالث قرض حد خاص، أى تم به تجاوز الحد المسموح بـ ١٠٨ مليون دولار، والكل ردىء طبقا لمبررات قدمها الجهاز. طلب الجهاز عمل مخصص بـ ١٠٠٪ من قيمة القروض» ورد البنك بأن لديه ما يجعله يكتفى بـ ٧٥٪، أيضا حصلت «الشركة المتحدة للتجارة والتوكيلات» على عدة قروض، منها قرض بـ ٢,٠٩ مليون دولار بدون ضمان ولكل قروض الشركة فإن البنك جعل لمخصص ٥٠٪ من

قيمة الدين، بينما طالب الجهاز بـ ١٠٠٪ (أربعة قروض كلها رديئة). وأحب هنا أن أنقل حيثيات الجهاز التى ترى أن اعتبار الديون رديئة جاء لتراكم الفوائد والعمولات وضعف الإيداعات النقدية وتحقيق خسائر ٥,٦ مليون جنيه فى آخر ميزانية معتمدة بالشركة، واعتماد الشركة على مواردها الذاتية بنسبة ١١٪ فقط، والباقى من موارد خارجية، جاءت أساسا من البنوك حيث حصلت منها على ٥٢,٦ مليون جنيه، وتمتع الشركة بنسبة تداول ضعيفة ونسبة سيولة ضعيفة مما يدل على عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها الجارية والعاجلة.

فبماذا رد البنك على هذه الملاحظة قال بالحرف: رئى الاكتفاء بجعل المخصص، ٥٠٪ فى ضوء كبر حجم ممتلكات الشركة والتى قدرت بحوالى ١١١ مليون جنيه، فضلا عن وجود حركة دائنة فى التسهيلات بلغت حوالى ١,٣ مليون جنيه، و٢٠٢ ألف دولار خلال العامين الأخيرين. أى أن البنك نسى هنا كلامه الحداثى الذى أسلفناه عن «المهم سلامة المشروع وقدرته على السداد من خلال التدفقات الجارية وإيرادات النشاط، إلخ، وتقدم لنا برقم ضخم عن كبر حجم الممتلكات وكأنها كلها مثلاً مرهونة له، أو كان المرهون، إذا وجد، منها، يمكن تحويله الى سيولة بين يوم وليلة.

فى القائمة كذلك حصلت الجمعية التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية بالعزيزية (جمعيات تخدم عادة كبار الملاك والمربين من أعضاء الحزب الحاكم فى الريف) على قرض ٨٠٠ ألف جنيه بدون ضمان. الطريف أن البنك صنف المديونية «دون المستوى» فى حين أن الجهاز المركزى للمحاسبات يعتبرها رديئة لحيثيات منها رفض العملاء بعد عدم التزامهم بتسوية متفق عليها، التوقيع على شيكات بقيمة المديونية تخوفا من اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم!

❖ تجاوز الحدود

ننتقل الى ظاهرة أخرى، حيث يلاحظ مراقب الحسابات تجاوز الأرصدة المدينة لبعض العملاء فى ١٩٩٤/٦/٣٠ الحدود المصرح بها، ويورد أمثلة، سنختار منها ما يعد رد البنك عليه غير مقنع: الشركة المتحدة للإنتاج الداجنى، والحد المصرح به خمسة عشر مليون جنيه، والتجاوز بلغ نحو ٢,٢ مليون جنيه، ورد البنك بأن العميل مدرج بالديون غير المنتظمة ومكون له مخصص (يعنى جدارته الائتمانية ضعيفة، فكيف سمح له؟): شركة رشدى للمقاولات والتجارة ـ فرع الزقازيق ـ والحد المصرح به ١٧,٧٥ مليون جنيه،

والتجاوز ٤١٢,٨ ألف جنيه. وقد رد البنك بأنه تمت زيادة الحد المصرح به إلى ٢٦ مليون جنيه. ويلفت النظر إلى أن هذه الشركة كان قد ورد اسمها في ملاحظة أخرى لمراقب الحسابات حول قيام البنك بإدراج فوائد وعمولات لعملاء متعثرين أو متوقفين عن السداد، ضمن الإيرادات، ومنهم شركة رشدى، وذكر المراقب أن ما يخصها من فوائد كان يجب أن تجنب بلغ ٢,٨٤ مليون جنيه، ومفاد ذلك أن موقف الشركة يطرح علامة استفهام حول قرار رفع الحد المسموح لها به، ولماذا قام البنك بوضعها عند الرد على الملاحظة الأخيرة لفئة: «التسهيلات منتظمة».

ثم نعود إلى العملاء المتجاوزين لنجد العميلة: هانم سعد إبراهيم الدريب - فرغ عزبة البرج - حيث يقول المراقب إن المسموح لها به مليوني جنيه، وأن التجاوز بلغ ٢١٥,٩ ألف جنيه، وقد رد البنك بأنه «جار العمل على سداد التجاوز» (هكذا دون توضيح للملابسات، بل وببساطة شديدة). نفس الأمر تكرر مع مقترضين متجاوزين صغار هم: سيف الإسلام خميس (باكوس)، ومحمد عبد العال محمد سليمان (العاشر من رمضان)، ومحمد على رضوان (جرجا)، ومجمع خان الخليلى السياحى، واللجنة الرياضية للعاملين بالتموين الطبى، ومؤسسة شوقى إبراهيم وجمال حبيب دهب الله وشركة كونكريت للإنشاءات، والجمعية التعاونية الاستهلاكية، وفوزى حسن العشماوى. وقد كتب البنك أمام هؤلاء جميعا «تم سداد التجاوز» كما دون أمام غيرهم ردودا من نوع: «جار اتخاذ اللازم للسداد» ردود تساوى فى الحكومة: «تم تشكيل لجنة» أو «انتظم العميل فى سداد الأقساط»، لكن يبقى ما هو لافت، فشركة «أنا مجدولينا للتنمية السياحية» (فرع الطور) كان مسموحا لها بـ ٥٠٠ ألف جنيه، وبلغ التجاوز ٣٨٨,٦ ألف جنيه!! وقد رد البنك بأن الحد هو ٥ ملايين وليس نصف مليون وشركة متولى للمقاولات الحد ٤٧,٤ ألف جنيه والتجاوز ٤٧٩,٥ ألف جنيه..

المقاول والسياسى والبنكير

(ب)

ثم نواصل فتح خزانة أسرار أكبر بنوك مصر، فنعرض الانعكاس السياسى الحكومى على العمل البنكى، كما نتعرض للشركات التى يسهم فيها البنك وخسائرها وظروف المساهمة فيها وأيضاً أثر السياسة فى ذلك.

إن الذى يبرز مأزق تداخل السياسى التنفيذى بالمصرفى بالفعل هو نموذج شركة «المقاولون العرب» التى اشتهرت بأنها الشركة التى تبنى القصور للكبار، والفيلات والشاليهات بأسعار خاصة للمساندين والمسنودين.. وتقدم الخدمات الخاصة والمنافع للعثمانيين وحلفائهم، فيلاحظ جهاز المحاسبات أن مديونية الشركة بلغت ١٦٩ مليون جنيه بدون ضمان حتى ١٩٩٤/٦/٣٠، كحد قائم لتمويل النشاط الجارى.ويرصد الجهاز ضعف حركة إيداعات الشركة. وموافقة مجلس الإدارة (البنك) على زيادة الحد المصرح به للشركة للسحب على المكشوف عدة مرات، لتقنين التجاوزات الظاهرة هنا، وأن البيان المجمع للشركة فى مارس ١٩٩٤ يبين «تمتعها» بتسهيلات من الجهاز المصرفى بلغ المستخدم منها ٢٧٩١ مليون جنيه، وأن نسبة القروض إلى حقوق الملكية بلغت ٣٧٠٪ (يعنى لا تفتل من ذقن الآخرين فحسب بل وأيضا ليس لها ذقن!).

ويطالب الجهاز بتصنيف الدين ضمن الديون الرديئة وينبه إلى أنه أشار إلى مديونية هذه الشركة فى سنوات سابقة، لكن بماذا رد البنك على ذلك؟

قال: تمت الموافقة على زيادة الحد المصرح به للشركة للسحب على المكشوف فى ضوء أن الشركة من كبرى شركات التشييد بمصر، ولها إنجازات ضخمة فى تنفيذ العديد من المشروعات القومية الحيوية العاجلة التى تشملها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بمعدلات قياسية فى الوقت والجودة وفقا لأحدث النظم والأساليب العلمية والعملية (وهل البنك مكتب استشارى هندسى لتقييم واستلام المشروعات؟)، وإن أزمة السيولة النقدية التى تعانى منها الشركة خارجة عن إرادتهاوناجمة أساسا عن عدم تحصيل مستحقات طرف جهات الموازنة وقطاع الأعمال تبلغ ١,٥ مليار جنيه (وكأن البنك هو

حكومة الحكومة التى عليها أن تتحمل مثل هذه الأعباء). وقد أفاد المسئولون بالشركة، هكذا يواصل البنك، بموافقة لجنة الإنتاج بمجلس الوزراء على سداد الواحد والنصف مليار جنيه للشركة وتوجيه قدر كاف منها لمصرفنا (لم نسمع عن أن لجنة الإنتاج هذه انعقدت من سنين وسنين، ثم هل يكفى أن «يفيد» مجلس الإدارة هنا؟).

ويذكر البنك رقم أعمال الشركة فى عام ٩٣، وحجم تعاقداتها المرتقبة فى ٩٥/٩٤ وسابقة نشاط حركة تعاملاتها مع البنك، كدلائل تؤيد وجهة نظره، ثم يضيف أن زيادة التسهيلات كانت لمواجهة بناء كذا مدرسة وكذا قرية بالصعيد بعد كارثة الزلزال. ونسى البنك أن مديونية شركة المقاولون قديمة، كما كان قد نسى فى المبررات السابقة عن الجودة والخارج عن إرادة الشركة مآسى عمليات مثل نفق أحمد حمدى وعمليات «حيوية» ظلت قيد التنفيذ لمدد وصلت نحو عشرين عاما مثل مصانع ومستشفيات كبيرة معروفة.

الخلاصة أن البنك يحمل نفسه عنتا بالدفاع عن موقف الشركة، فهو ليس ملزما بذلك أولا، وثانيا من أين له أن يعرف حقيقة ما يدور فيها وقد حارت فى ذلك كل أجهزة الدولة على مدار سنوات طويلة؟

لكن السياسة لا تلعب دورا فيما يختص بالقطاع العام فقط، الذى ترتكز عليه النخبة الحاكمة لتحقيق تطلعاتها المشروعة والممنوعة، لكن أثرها فى نشاط البنك (...) يظهر فى حالات إقراض أخرى، وإن كان الأثر يختفى خلف السطور والملايين المقرضة. مثال ذلك دار مايو الوطنية للنشر التى سنحلل علاقة البنك بها لدى الحديث عن الشركات التى يسهم فيها، وشركة أخرى ذات وضع شديد الغموض وهى الشركة المصرية (الدنماركية) لأزياء السيدات (دانتكس)، فقد رصد الجهاز أن مديونياتها بلغت حتى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغ ٣٧ مليون جنيه، وهى مديونية ضخمة، بتعبير الجهاز، وخاصة أن معاملات الشركة مازالت غير منتظمة برغم سبق منحها إعفاءات وتيسيرات، ثم طلبها فيما بعد تأجيل الأقساط والفوائد عن عام ٩٣ و١٩٩٤، لما تمت جدولته من ديونها.

ويلاحظ الجهاز، دون تعليق منه، أن البنك دخل مساهما فى رأسمال الشركة بحصة قدرها ١,٨ مليون جنيه، وأنه كون عنها مخصصا بنسبة ١٠٠٪ (يعنى انها مديونية رديئة فضلا عن عدم تحقيق أية عوائد منها.. لماذا أسهم ومتى؟).

وطبعا يرى الجهاز أن ديون هذه الشركة «رديئة» وبالتالى لابد من عمل مخصص

حيالها بنسبة ١٠٠٪، لكن البنك يرد بحرارة مؤكدا أن الشركة تتزايد الأموال المستثمرة فى نشاطها من عام لآخر وتتزايد مبيعاتها حتى بلغت ٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٢، وتوقع تحقيق تدفقات من التصدير واحتفاظها بمعدل مناسب من النشاط والتوظيف والتشغيل.. ثم يتحدث البنك عن أنه تمت جدولة المديونيات فى ضوء استمرار الرهن التجارى على المقومات المادية والمعنوية وزيادة الرهن العقارى على الأرض والمبانى والإنشاءات.

محور آخر فى هذه المكاشفة، خاص بمحفظة الأوراق المالية للبنك، وهى تشمل مساهماته فى بنوك وشركات تابعة له، وأخرى ذات مصلحة مشتركة، واستثمارات البنك فى أوراق مالية (كل المساهمات فى الشركات التى تقل عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع)، فالمفترض أن قرار البنك فى تلك الحالات هو تعبير عن قمة الرشاد بالنسبة إلى قراراته الأخرى المرتبطة بالائتمان وسائر العمليات المصرفية، فالدنيا واسعة أمامه هذه المرة، ولديه خبراؤه فى فحص دراسات الجدوى وفى البحث والتقييم، ولديه مستشاروه وأيضا عنده المعلومات التى يفتقدها المساهم العادى ولو كان كبيرا، وفى ضوء كل ذلك فإن ما يختار البنك طائعا أن يسهم فيه يجب أن يكون مجالا (مشروعا) مضمونا ذا عائد مرتفع، وإذا ما جاء الأمر على خلاف ذلك فالملوم قبل أى طرف آخر، وقبل ظروف السوق والتقلبات والعوامل الخارجية، هو البنك نفسه، لذلك فإن مراقب الحسابات كان أشد فى لهجة ملاحظاته حول محفظة البنك، حتى من جهاز المحاسبات ذاته، وكان لسان حاله يقول: فى المجالات الأخرى أنا أعرف ما تتعرضون له من مصاعب وضغوط وظروف خارجية وأقدر ذلك لكن فى هذا المجال: لا.

ويذكر المراقب بالنص ما يلى: «يسهم البنك بنسبة أقل من ٢٥٪ أو ٢٥٪ فأكثر فى رؤوس أموال شركات الأمن الغذائى بحصص إجمالية ٦٣,٥ مليون جنيه، منها ما يعادل ٢,٦٣ مليون جنيه بالنقد الأجنبى، لم يتحقق للبنك أى عائد عنها منذ اقتنائها وحتى ٩٤/٦/٣٠، لتوالى خسائرها التى يستنفد مجموعها جزءا كبيرا من رؤوس أموالها، بل ويتجاوز فى بعض الشركات، فضلا عما تعانيه من اختلال فى الهيكل التمويلى ونقص السيولة ومشاكل إنتاجية وتسويقية ومالية رغم الإجراءات التى اتخذت لإقالتها من عثرتها، كما يلاحظ انخفاض نسبة العائد المحقق عن مساهمات البنك فى شركات بعض القطاعات الأخرى.. هنا يتحمس البنك لرد مطول لكنه يفيد من زاوية ما يكشفه من معلومات.

«فالبنك يسهم فى ٧ مشروعات ـ فقط ـ أمن غذائى بحصة مدفوعة ٧٤,٣٥ مليون جنيه، وذلك من إجمالى ٩٢ مشروعا يسهم فيها بمساهمات مدفوعة تبلغ ٩٢٦ مليون جنيه.

* إحدى الشركات تمت تصفيتها ـ أخيرا! ـ كما يرد، وهى شركة الإسماعيلية لمزارع الأسماك والبط.

* هناك شركتان لم تتضح نتائج أعمالهما خلال العامين الماضيين وهما الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضى، وشركة الشرق الأوسط الدقهلية (المحرر: شرق أوسط عادة يعنى شركة عثمانية نسبة إلى المهندس عثمان أحمد عثمان).

من النماذج الأخرى الدالة، والتى نجدها هذه المرة فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، شركة دار مايو الوطنية للنشر والتى بلغت قيمة مساهمة البنك فى رأسمالها ٢٥٠ ألف جنيه حتى ١٩٩٤/٦/٣٠. رصد الجهاز عدم قيام الشركة بصرف أرباح للمساهمين منذ عام ١٩٩٠، ووجود مبالغ مستحقة عليها للضرائب والجمارك تبلغ ١,٢ مليون جنيه، وانخفاض قيمة السهم الفعلية إلى ٤,٤ جنيه، عن القيمة الأسمية وهى ١٠ جنيهات.

ويرد البنك بإيراد مؤشرات على تحسن موقف الشركة مقدرا أن قيمة السهم الفعلية تبلغ ٦,٨٤ جنيه وفقا لصافى حقوق المساهمين، وبأنه جنى أرباحا بلغت كذا منذ أسهم، لكن السؤال: لماذا يسهم البنك فى شركة كتلك معروف أنها تقف وراء صحيفة مايو.. صحيفة الحزب الوطنى، التى كان السادات متحمسا لها، والمرحوم عبد الله عبد البارى متحمسا للتجارة بها ومن خلالها؟ لماذا يسهم البنك هنا وعلى أى أساس اتخذ قراره ولماذا يستمر؟ هل يدعم بذلك، من ـ الباب الخلفى ـ مؤسسة يجب ألا يدعمها سوى المستفيد منها، وصاحبها: الحزب الوطنى؟ وهل لو طلبت أية صحيفة حزبية محترمة مساهمة البنك.. سيوافق؟

وتبقى شركة أخيرة تحدث عنها جهاز المحاسبات أيضا هى المسماة «شركة العالم العربى للتجارة» ويسهم فيها البنك بما يعادل ٧,٨ مليون جنيه يطلب جهاز المحاسبات تدعيم البنك لمساهمته ليصل الى ١٠٠٪ نظرا للصعوبات التى تواجه الشركة والمشاكل وانعدام العوائد، فضلا عن مديونية المشروع الوحيد الذى تسهم فيه الشركة وهو (فندق) مملوك لشركة أسميت «العالم العربى ـ مصر للطيران» بمبلغ ٤٧ مليون جنيه، ويصر البنك

على إبقاء مخصص المساهمات عند حدود ١٠,٨ مقدما صورة وردية للشركة لتحسن النشاط السياحى، الذى انعكس على الفندق بالأرباح والعوائد، وللأنشطة الجديدة التى تعتزم الشركة القيام بها مثل الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية..إلخ. لكن اللافت بشدة هو أنه بينما يشير الجهاز إلى قيام البنك برسملة مبلغ ٢٣٥,٢ ألف دولار من مديونية الشركة طرفه (أى الدخول مساهما بهذا المبلغ من الدين) وإعفائها من مبلغ ٦١٨ ألف دولار، وذلك تصحيحا لهيكلها، فإن البنك يرد بأنه أسهم فى الشركة المذكورة منذ ١٩٩٢/٦/٣٠ برسملة جزء من المديونية المستحقة على الشركة لهوذلك فى إطار سياسة البنك بالمشاركة فى علاج أوضاع الشركات المتعثرة وإقالتها عن عثرها عن طريق تصحيح هياكلها التمويلية».

والسؤال: مادام هذه السياسة قائمة من بدارى الوقت هكذا ـ على حد تعبير د. ميلاد حنا المحبب ـ فلماذا لم تشمل برعايتها شركات القطاع العام أيضا؟ ونقصد الشركات التى تحتاج فقط إلى مجرد تصحيح الهيكل الذى أضطرب لظروف قاهرة فعلا.. لتنطلق؟

رد من البنك
نحترم سرية المعاملات وخصوصيات العملاء

*ذكرنا آنفا أن الجزء السابق كان قد نشر بجريدة الأهالى فى ١٩٩٦/٩/٤، وللأمانة العلمية والمهنية رأى الكاتب **أشرف عامر** (صاحب دار النشر) أن نقوم بنشر الرد الذى تلقته «الأهالى» من محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى، والذى جاء نصه كالتالى :*

طالعنا التحقيق المنشور بالصفحة الثالثة من جريدتكم الصادرة يوم الأربعاء ٤ سبتمبر ١٩٩٦ تحت عنوان «أسرار أكبر بنوك مصر» وحيث يتضمن العنوان والديباجة السابقة للتحقيق إشارة واضحة إلى البنك الأهلى المصرى فقد رأينا استخدام حقنا فى الرد والتعقيب، توضيحا لأمور تهم القارئ عن الجهاز المصرفى الذى يعتمد على ثقة المتعاملين معه. فى البداية نؤكد أن البنك هو فعلا كما المحتم إليه فى الديباجة «أكبر وأعرق البنوك المصرية» ولعل الأرقام تؤكد ذلك فقد زاد مجموع الميزانية على ٤٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٥، كما زادت الإيرادات المحققة عن العام الأخير على ٤ مليارات جنيه، كما أنه بحق أعرق البنوك المصرية فسنحتفل بعد عامين بالعيد المئوى للبنك، وإن كنا نتجاوز عما تضمنته بقية عبارات الديباجة من إيحاءات مثيرة إلا أننا لم نتفهم ما تحمله تلك العبارات من لهجة السخرية والتشفى دون مبرر.

وإذا انتقلنا الى مضمون التحقيق ذاته نجد فقرات منقولة من بعض أوراق المسودات المبدئية لتقارير بعض الجهات الرقابية والمفترض أن تكون سرية بطبيعتها وبحكم القانون، مع تعليق كاتب التحقيق على بعض ما جاء بها، وأود أن أورد الإيضاحات التالية:

١ـ هذه المسودات تعد فى المراحل الأولى للفحص ويتم تبادلها وتدارسها بين المختصين بالجهات الرقابية والمختصين بالبنك وينتهى الأمر غالبا إلى الاتفاق على عدم أهمية معظم ما تتضمنه المسودات من ملاحظات، وقد تختلف وجهات النظر فى قدر محدود من تلك الملاحظات فيتم عرضها على مستويات أعلى، وفى النهاية يعرض الأمر على صاحب القرار وهو أعلى سلطة مصرفية فى مصر متمثلة فى الجمعية العمومية للبنك والتى أشادت دوما بأداء البنك وتميزه وريادته للسوق المصرفية بمصر.

٢ـ يؤسفنا اننا لا نستطيع ـ بل لا نملك ـ الخوض علنا فى تبرير أو الرد على ما نشر

بما يمس أسماء عملاء بذاتها أو معاملاتهم أو حتى تصحيح ما ورد بالتحقيق من أخطاء بشأنهم، ويمنعنا من ذلك احترامنا لسرية المعاملات المصرفية التى يفرضها القانون، وقبل أن يفرضها القانون تفرضها حرمة خصوصيات العملاء، وهو ما لم يقدره كاتب التحقيق.

وإن كان من حق الرأى العام الاطمئنان الى أكبر وأعرق بنك فى مصر، فيكون ذلك من خلال إطلاعه على المركز المالى للبنك ونتائج أعماله ومؤشرات نشاطه ومدى توافقها مع المعايير العالمية ـ وكل ذلك ينشر على الملأ أولا بأول ـ ومن هنا فلم نتفهم المقصود بكلمة «تخبية» التى وردت عرضا بالتحقيق، وهل المقصود بها هو ما نلتزم به من الحفاظ على سرية معاملات العملاء فلا نتيحها إلا للجهات الرقابية.

وكنا نأمل ـ ونحن مع حرية الصحافة وحقها فى تكوين الرأى العام ـ أن يكون الكاتب أكثر احتراما لميثاق الشرف الصحفى وقانون المهنة لاسيما وكل العبارات المنشورة بالتحقيق لا تهدف إلى كشف انحراف أو إبراز فساد، وإن كان التحقيق قد ألمح بصياغة غير مفهومة الى احتمالات وجود الغرض، فهنا يكون دور التحقيق الصحفى فى كشف الغرض أو ملامحه أو إبلاغ أجهزة التحرى الأدق أو أجهزة التحقيق.

٣ـ يدور أغلب المنشور حول تجاوز رصيد الائتمان على قيمة المصرح به أصلا بما يسمى عرفا بتجاوز الحساب ويمنح هذا التجاوز لمواجهة احتياجات تمويلية طارئة للعميل استجدت بعد منحه التسهيل الائتمانى، ويخضع قبل منحه لدراسة دقيقة وافية لهذه الاحتياجات وظروفها وبعد التأكد من إمكانية سدادها، كما أن منحه يكون من سلطات مختصة محددة من حيث القيمة والمدة. والخلاصة أن لفظ التجاوز يعنى «ما يجاوز» أى «ما يزيد» على قيمة التسهيل الأصلى، إلا أنه بسبب اللبس اللغوى فى تفسير لفظ التجاوز فقد عدلنا هذه التسمية منذ عام ١٩٩٥ الى مسمى «الزيادة المؤقتة فى الائتمان» وهو أسلوب معتاد بسياسات البنوك.

بل توج ذلك مؤخرا تعديل قانون البنوك ليعطى البنك المركزى الحق فى فرض عدم توزيع أرباح ـ قانونا وليس عرفا ـ قبل تحسين جودة الأصول لحماية مصالح المودعين.

ولعل كاتب التحقيق ـ ولديه وسائله فى الاطلاع على تقارير الجهات الرقابية ـ يكون قد اطّلع على تقارير تلك الجهات التى أكدت فيها كفاية مخصصات البنك، وتوافق مؤشراته مع المعدلات الدولية، فإن البنك الأهلى، ليس فقط أكبر بنك فى مصر، ولكن الأهم أنه أعلى

مستوى جودة للأصول المصرفية على مستوى البنوك العامة.

٤ـ يمنح الائتمان أساسا لتمويل أنشطة إنتاجية ويستند منحه الى معايير تدور حول سلامة اقتصاديات النشاط وتحقيقه للإيرادات التى تمثل مصدر السداد والتى تعتبر الضمان الأمثل للائتمان الممنوح، وذلك فضلا عن إجراء دراسة وافية مستقاة من مصادر متعددة عن سمعة العميل وخبرته ومركزه المالى وملاءمته وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

ويخضع تقدير قيمة الائتمان الممنوح لقياسات رقمية للاحتياجات التمويلية للنشاط مع وضع الضوابط التى تكفل إنفاق الائتمان فى الغرض المخصص من أجله، كما تستمر أجهزة البنك المختصة فى المتابعة اللاحقة للصرف والتى تشمل متابعة حركة حساب الائتمان الممنوح بالإضافة الى متابعة تطورات نشاط العميل ومركزه المالى.

ومع الأخذ بكل ما ذكرناه من دراسات وضوابط فإن الائتمان بطبيعته يتضمن درجة من المخاطر المتعارف عليها عالميا، وتهدف دراسات البنك وجهوده الى قياس الخطر الائتمانى وتحجيمه وتخفيضه الى أدنى حد يمكن قبوله، وذلك لا يحول دون احتمالات حدوث الخطر وإنما يقلل من احتمالاته، وتؤكد المعدلات المستخرجة من الأرقام الفعلية للبنك أن نسبة الديون الرديئة تقل كثيرا عن المعدلات العالمية، فضلا عما سبق ذكره من كفاية المخصصات لمواجهة أية احتمالات متعلقة بتلك الديون.

٥ـ على العكس مما هو مألوف من تفضيل البنوك للتعامل مع الأغنياء فقط فإن البنك الأهلى قد خصص من موارده ما يجاوز ٣٥٠ مليون جنيه للقروض الصغيرة التى توجه لتمويلهم، والشباب الذين تحجم البنوك عادة عن تمويلهم لافتقادهم الضمانات التقليدية، ويتم منح هذه القروض وفقا لضوابط وبرامج سداد وأعباء فائدة ميسرة تقل عن سعر الخصم بنحو ٥٪ ويشجع البنك صغار العملاء وينهض بهم ويدربهم نحو النمو التدريجى والإسهام الفعال بدور ملموس فى الإنتاج القومى، فضلا عما يساعد عليه ذلك من زيادة فرص العمل وحل مشكلة البطالة.

٦ـ لعل استقراء أرقام عام ١٩٩٤ لم تكن تظهر جيدا نشاط البنك كبنك شامل حيث كان ذلك الاتجاه مازال فى بدايته، ويمكن حاليا التعرف على إنجازات البنك فى هذا الاتجاه ومن ذلك تأسيسه لأول صندوق استثمار فى مصر ومن خلاله أمكن المساهمة فى تنشيط سوق الأوراق المالية، إنشاء سوق العقارات ومن خلالها يقدم خدمات غير تقليدية

تهدف لحماية المشترى والبائع واستقرار الأسعار فى هذا المجال، اقتحام أسواق المال العالمية بطرح أسهم مصرية لأول مرة فى تلك الأسواق بجهد غير مسبوق، وكان نجاح تلك العملية شهادة تقدير للاقتصاد المصرى.

ويستكمل البنك أداء دوره كبنك شامل من خلال الشركات التى يؤسسها لمزاولة بعض الأنشطة التى لا يتسنى له مزاولتها بشكل مباشر مثل التأجير التمويلى وبعض أنشطة الأوراق المالية كشركات السمسرة، وبضمان الاكتتاب، وضع السوق، وتقييم الأوراق المالية.. إلخ وبصفة عامة فإن البنك يسهم فى تأسيس الشركات الجديدة فى مختلف المجالات الإنتاجية لتشجيع المستثمرين المتخصصين على إنشائها ودعوة الجمهور للاكتتاب فيها ويظل مساندا لها لحين استقرارها ونجاحها فيبدأ فى عرض مساهمته فيها للبيع لجمهور المدخرين بما يزيد من فرص الاستثمار ويشجع على تنشيط سوق المال، فضلا عما تتيحه هذه الشركات من زيادة فى فرص العمل.

٧ـ أشار كاتب التحقيق بأن المسافة هائلة بين ودائع القطاع العائلى التى تشكل نحو ٦٠٪ من الودائع وبين نصيبه من القروض الذى يقل عن ٧٪ على العكس من القطاع الخاص الذى لا يزيد نصيبه من الودائع على ١١,٥ ويصل نصيبه الظاهر من القروض الى ٢٥٪.. إلخ ولعله من المعروف أن القطاع العائلى قطاع مدخر ومستهلك. ومن الطبيعى أن تصل مدخراته إلى البنوك كودائع، أما ما يحصل عليه من قروض فهى قروض استهلاكية، والطبيعى أن تكون قروض البنك الاستهلاكية فى هذه الحدود حيث إن زيادتها تعنى تقليل فرصة استثمار الودائع فى قروض إنتاجية واستثمارية وبما يؤدى إلى الحد من قدرة البنك على الإسهام فى تنمية الاقتصاد القومى وإن كنا نتجه الآن إلى توسيع قاعدة الائتمان الاستهلاكى لمزيد من الانتعاش والنمو الإنتاجى وفى النهاية نود أن نضيف أن هذا البنك ليست له انتماءات حزبية فهو بنك مصرى كبير يخدم كافة الجماهير على مختلف انتماءاتهم، ويهدف للعمل لما فيه صالح هذا البلد واقتصاده القومى الذى بدأ ولأول مرة منذ عشرات السنين فى مصاف أوائل الدول النامية بمؤشرات إيجابية من بينها سياسات نقدية وائتمانية على أعلى مستوى من التقدم من خلال جهاز مصرفى تتزايد قوته يوما بعد يوم، ويتعامل بصمت وبجرأة فى أخطار القرار المصرفى ومسئولياته ثقة فى التطلع لنمو الاقتصاد الى نحو ٨٪ قبل نهاية هذا القرن.. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الأهلى.. «ثانى مرة»!

نعـود إلى البنك الأهلى مـرة أخـرى ولكن لنتـحـدث عن الميزانيـة حـتى ١٩٩٥/٦/٣٠ وملاحظات جـهاز المحاسبات عليها، ولأن مفتتح هذا الكتاب شمل استعراضا للانتقادات الأساسية إلى الأداء الائتمانى للبنك، لمناسبة عرضنا لملاحظات الجهاز ومراقبى الحسابات ومراقبى البنك المركزى على ميزانية الأهلى حتى ٩٤/٦/٣٠ نقول نظراً لذلك فليس هناك ما يدعو إلى إعادة تكرار مثل هذه الانتقادات أو الأطر السجالية.

ليس ذلك فحسب بل إننا لن نعيد مرة أخرى الحديث عن الشركات العامة المعروفة التى حـصـل كل منهـا على قـروض وتسـهـيـلات تتـجـاوز فى مـجـمـوعـهـا ٢٥٪ من رأسـمـال واحتياطيات البنك، مخالفة بذلك لقانون الائتمان والبنوك. والسبب أن الموقف لم يتغير فى جوهره كثيرا فى شركات من هذا النوع مثل النصر للسيارات و«سيماف» وهيئة كهرباء مصر، عما كان عليه الحال فى ١٩٩٤.

وسندع جـانبـا مـلاحظات جـهاز المحاسـبات حـول الإهلاكـات وأخطائها، ومـلاحظته المتكررة حول تجاوز الحد الأعلى للأجور بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ لأننا نعتقد أن الأجور الرسمية كلها فى مصر «تعبانة» [باستثناء ما تحصل عليه قيادات قليلة فى القطاعات المختلفة]. ومن ثم لا يجب أن يزايد أحد على المصرفيين بملاحظة كتلك، لكن ما هى أهم ملاحظات الجهاز إذن؟ (من البديهى أنه توجد ردود للبنك على الأقل على كثير من الملاحظات لكن ما نورده هنا له هدف محدد هو تسليط الضوء على ما لا يُهتَم به).

❖ الأصول:

لوحظ عدم الانتهاء من تسجيل بعض الأصول العقارية ملك البنك والمشتراة منذ عدة سنوات مما ترتب عليه عدم التحقق من خلوها من التصرفات وأوصى الجهاز بالعمل على سرعة إنهاء إجراءات تسجيل هذه الأصول العقارية حفاظا على حقوق البنك مما يعنى احتمال أن شراء هذه الأصول لم يتم فيه مراعاة الإجراءات والقواعد السليمة وأن منطق المصلحة الشخصية.. و«المجاملة» و«شيلنى وأشيلك» كان وارداً بشكل كبيروإذا كان الأمر غير ذلك فلماذا لم يتمكن البنك من تسجيل بعض أصوله التى مضى على شرائها عدة

سنوات حتى الآن؟! وماذا سيكون موقفه مع العقارات المقدمة اليه كضمانات لقروض تعثر أصحابها؟.

❖ *مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها:*

أ ـ قام البنك بتصنيف ديون بعض العملاء ضمن فئة «دون المستوى» مع تكوين المخصص بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ الى ٣٧,٢٪ بمبلغ ٢٢٧ مليون جم فى حين يتعين تصنيفها ضمن فئة «الردئ» بنسبة ١٠٠٪ ويمبلغ ٧١٩ مليون جنيه أى بنقص قدره (٤٩٢) مليون جم.

ب ـ قام البنك بتصنيف بعض الديون ضمن فئة «المشكوك فى تحصيلها» وتكوين المخصص بنسبة ٥٠٪ بمبلغ ١٦٢ مليون جم فى حين يتعين تصنيفها ضمن فئة «الردىء» بنسبة ١٠٠٪ ويمبلغ ٣٠٥ مليون جم أى بنقص قدره (١٤٣) مليون جم.

لذا ينبغى زيادة المخصص بمبلغ ٦٣٥ مليون جم.

ونتابع مخصص د.م. فى تحصيلها

ج ـ قام البنك بتصنيف بعض الديون باعتبارها ديون جيدة وقد تبين من الفحص ضرورة تصنيفها ضمن فئة الديون غير المنتظمة وأوصى الجهاز بزيادة المخصص بمبلغ ١٥٦ مليون جنيه.

د ـ قام البنك باستبعاد بعض العملاء المكون لهم مخصص فى العام المالى ١٩٩٤/٩٣ فى حين أسفرت الدراسة عن عدم تحسين المركز المالى لهؤلاء العملاء وأوصى الجهاز بزيادة المخصص بمبلغ ٤٨ مليون جم.

لذا ينبغى زيادة المخصص بإجمالى مبلغ ٨٣٩ مليون جم.

تعليق: هذا يعنى أن رقم صافى ربح البنك ينبغى أن يخصم منه مبلغ ٨٣٩ مليون جنيه هى قيمة المخصص المذكور لأنه ربح ليس حقيقياً.

❖ *مخصص هبوط أوراق مالية:*

تبين من فحص الجهاز ما يلى:

١ـ شركة العالم العربى للتجارة:

سبق أن أوصى الجهاز بتقريره عن ميزانية البنك فى ١٩٩٤/٦/٣٠ بزيادة المخصص المكون للشركة المذكورة إلا أن ذلك لم يحدث رغم انخفاض قيمة السهم فى السوق للشركة

المذكورة وقيام بعض مساهمى الشركة بعرض حصصهم فى رأسمال الشركة للبيع نتيجة توقعهم عدم تحسن أوضاع الشركة مستقبلا بالقدر الذى يرغبون أو يتوقعونه لذا فإن الأمر يقتضى ضرورة زيادة المخصص بمبلغ ٦,٩٦٧,٦٥٣ جم خصماً على حساب العمليات الجارية.

❖ ***ملاحظات عامة:***

قام البنك بإصدار منشور بتطوير أساليب البنك من خلال تعظيم الإيرادات وتخفيض المصروفات وجاء تحت بند (أولا) «تعظيم الإيرادات» زيادة بعض المصروفات واستحداث للبعض الآخر والتى يتم تحصيلها من العملاء مقابل أداء بعض الخدمات المصرفية لهم، من ذلك على سبيل المثال:

تحصيل مبلغ ٢ جنيه شهريا عن تحويل المرتب للبنك.

تحصيل مبلغ ١ جنيه شهريا عن الموافقة على تحويل المعاش (رغم أن الضرب فى الميت حرام)

تحصيل مبلغ ٥ جنيه عن تقسيم موجودات التركة لدى البنك.

تحصيل ٥ جنيه مصاريف بريد عن تحصيل كل كمبيالة.

وحيث تقضى المادة الثانية من القواعد العامة بتعريفة أسعار الخدمات المصرفية بأنه لا يجوز تحصيل أية عمولات لم ينص عليها فى تعريفة أسعار الخدمات المصرفية (باستثناء العمولات عن العمليات المحددة وليس من بينها هذه الخدمات).

لذا فإن الأمر يقتضى حصر المبالغ المحصلة بالزيادة نتيجة تطبيق المنشور المذكور واستبعادها من الإيرادات مقابل إضافتها لحسابات العملاء مع الالتزام بالتعاريف المصرفية.

❖ ***الفوائد المحصلة***

أ - قام البنك بإضافة مبلغ ٢٤,٢ مليون جنيه إلى إيرادات النشاط الجارى بحساب العمليات الجارية خلال العام المالى ١٩٩٥/٩٤ تمثل فوائد عن موسمى ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣ عن مديونية الشركة الشرقية للأقطان المصنفة ضمن المديونيات المشكوك فى تحصيلها والمكونة لها مخصص خلال العام المالى محل الفحص (١٩٩٥) ولدى مناقشة ميزانية البنك فى ١٩٩٤/٦/٣٠ تم التوصية بأنه عندما تصنف مديونية غير منتظمة يجب

تجنيب الفوائد والعمولات المستحقة بالأرصدة الدائنة الأخرى أو حسابها هامشيا بحسب الحالة وفقا لما تقضى به أسس التصنيف.

لذا فإن الأمر يقتضى استبعاد مبلغ ٢٤,٢ مليون جنيه من الإيرادات (مع حصر جميع الحالات المماثلة) وتعلية الحسابات الدائنة بهذه المبالغ لأن الإبقاء على هذا الوضع يعد تضخيما وإظهاراً للإيرادات بقيمة تزيد عن قيمتها الحقيقية بمبلغ ٢٤,٢ مليون جنيه بالإضافة إلى الحالات المماثلة الأخرى.

ب ـ تضمنت إيرادات البنك كامل قيمة الفوائد عن بعض المديونيات المصنفة ضمن الديون المشكوك فى تحصيلها والتى ينبغى تجنيبها وقد بلغ ما أمكن حصره منها ـ أى هناك حالات أخرى ـ مبلغ ٣,١٤٢,٧٨٠جم ينبغى تعليق الحسابات الدائنة الأخرى بهذه المبالغ وما شابهها.

ـ أيضا فمن بين ملاحظات جهاز المحاسبات عن ميزانية البنك الأهلى حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ أن البنك قام بوضع ٤٥ مليون جنيه فى الأرصدة المدينة بحساب وزارة المالية تمثل قيمة الضرائب المستحقة على البنك والمخصومة من أصل مديونية إحدى الهيئات (ذكرها) مقابل إلغاء الالتزامات القائمة بالأرصدة الدائنة بنفس المبالغ حيث انه لا يمثل التزاما مستحقا للغير فضلا عن خصمه على حساب مصروفات سنوات سابقة فى الميزانية المنتهية ١٩٩٤/٦/٣٠، يقول جهاز المحاسبات: ولدى متابعة الموقف حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ تبين استمرار تضمين الأرصدة المدينة بنفس المبلغ مقابل إدراجها بالالتزامات القائمة بالأرصدة الدائنة الأخرى. ويرى الجهاز انه يجب استبعاد المبلغ من الأرصدة الدائنة والمدينة معاً تلافيا لتضخيم الميزانية بلا مبرر مع إدراجه فى الحسابات النظامية وتسويته.

لقد عرضنا هذه الملاحظة لنشير فقط إلى أن «شهوة» تكبير الميزانية تفرض نفسها على مسئولى وموظفى البنوك فى حالات كثيرة، منها ما ظهر فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب وكان مرتبطا «بالائتمان الوهمى»، يعنى: ليس كل ائتمان غير منضبط هو نتيجة لفساد أو انحراف أو تقصير فقد يحكمه عامل مثل تكبير الميزانية قبل أى شىء آخر، وعموما فإن الملاحظات تفيد أن جهازنا المركزى المحاسبى «دقرم» فعلاً.

ـ من ملاحظات جهاز المحاسبات المثيرة انه لاحظ أن البنك أضاف ٤,٥ مليون جنيه

إلى الإيرادات كعمولة مقابل استثمار أموال هيئة البترول من حصيلة صادرات البترول، الأموال سريعة الحركة ـ بتعبير الجهاز ولسنا ندرى هل هو من عنده أم منقول عن البنك ـ وما يتم ربطه منها كودائع ثابتة بواقع ٤,٠٪ ولم يتبين فى الفحص السند الذى يتم بمقتضاه تحصيل هذه العمولة كما انها غير واردة فى تعريفة أسعار الخدمات المصرفية والتى تم فيها النص على العمولات الواجبة التحصيل من الهيئة لذا يوصى الجهاز باستبعاد المبلغ من الإيرادات وإضافته لحساب الهيئة. طبعا لن نعرف هل نفذ البنك ذلك أم لا؟! لكن هدفنا من إيراد الملاحظة هو بيان أن بعض المسائل البنكية يكتنفها غموض غيرمريح كالحالة التى ذكرناها والتى لا ندرى هل يطبق البنك الأهلى قاعدتها على غيرها من أموال «سريعة الحركة وما يتم ربطه منها كودائع» أم أن البنك يأخذ العمولة مقابل خدمة خاصة يؤديها لهيئة البترول ولا نعلمها ولم يتم النص عليها فى تعريفة الخدمات؟. على كلٍ إن الملحوظة تبين أن البنك «يجور» فى التعريفات أحياناً على القطاع الرسمى مثلما يجور على القطاع الخاص لأن الجميع سواسية.. طبعاً!

المراقب وأكبر بنوكنا فى ١٩٩٥

لكن كيف رأى مراقب الحسابات الصورة؟

من المعلوم أولا أنه يفترض أن مراقبة جهاز المحاسبات أشد، وهى معنية أساسا بالحرص على المال العام، أما المراقب فهو الشخص الذى تختاره الجمعية العمومية للبنك لمراقبة النشاط بشكل عام مقابل أتعاب يتم الاتفاق عليها، وهو أحد عيون الجمعية العمومية على أداء مجلس الإدارة. طبعا قد يقول قائل: وهل فى مصر جمعيات عمومية (بجد) فى أى مؤسسة، وهل فيها مجالس إدارة بجد؟. نرد: هذا موضوع آخر، لكن من الأمانة أن نذكر أن ملاحظات المراقب ـ من المكاتب المشهورة بالتحديد ـ لهى من الدقة والقوة بحيث ترى أحيانا ما لا يراه جهاز المحاسبات نفسه، كما أن المراقب يركز على ما هو جوهرى لأن اهتمامه ينصب على العمليات الفنية، بينما جهاز المحاسبات مشغول طوال الوقت كما قلنا بالحرص على كل قرش من المال العام ممايجعله يتوه أحيانا فى الدورب المتشعبة.

أيضا لا ننسى أن مراقب الحسابات يتوخى الدقة لسبب إضافى هو أنه يخضع للمساءلة أمام الجمعية العمومية التى تملك تغييره، أما الجهاز المركزى للمحاسبات فلا يخضع لهذا النوع من المساءلة إن تمتع بآليات أخرى للمساءلة الداخلية.

☆☆☆☆☆

علمياً، وفى حدود الميزانية المنتهية فى ١٩٩٥/٦/٣٠ لاحظ مراقب الحسابات ما يلى:

فى بند الإيرادات

قام البنك بإدراج فوائد وعمولات لعملاء متعثرين أو متوقفين عن السداد ضمن الإيرادات، وذلك بالمخالفة للمنشور رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩١ الصادر من البنك المركزى المصرى بالرغم من توصيات مراقب الحسابات سابقا (فى أعوام ماضية) بضرورة استبعاد مثل هذه الفوائد والعمولات من الإيرادات لكى لا تكون الإيرادات مضللة ولا تعبر تعبيرا صادقا وحقيقيا عن الإيرادات الفعلية.

وفى هذا الصدد ذكر مراقب الحسابات بيانات تفصيلية عن عدد ٢٦ شركة بلغت جملة الفوائد عليها، والتى أدرجت ضمن الإيرادات وكان ينبغى عدم إدراجها، حوالى ١١٤ مليون جنيه «إيرادات كاذبة»

٣,٤ مليون دولار أمريكى [إيرادات كاذبة]

وفى بند المخصصات

١ـ مخصص الديون غير المنتظمة:

ذكر تقرير مراقب الحسابات أن هناك نقصا شديدا فى مبلغ المخصصات لمقابلة الديون غير المنتظمة يبلغ ١,٠٧٧,٩٢٩,٩٨٢ أى مليار جنيه وسبعة وسبعون مليونا وست وتسعة وعشرون ألف وتسعمائة واثنين وثمانون جنيها.

وبالدولار الأمريكى بلغ عجز المخصصات ٣٧٢٠٩١٤٥ سبعة وثلاثون ومليوناً ومائتان وتسعة آلاف ومائة خمسة وأربعون دولار أمريكى.

بالإضافة الى ما ينبغى استنزاله من الإيرادات من العائد الذى تم احتسابه على مديونيات هؤلاء العملاء.

وفى بند القروض والسلفيات

تبين لمراقب الحسابات قيام البنك بمنح ائتمان لشركة العربى للتجارة والتوكيلات (عميل الفرع الرئيسى) بضمان بضائع مخزنة بمخازن بنك أبو ظبى الوطنى بالمنطقة الحرة ببورسعيد بمبلغ ٣,١ مليون جنيه كضمان لحين موافاة البنك ببضائع جديدة بدلا منها وذلك فى موعد أقصاه ٦ أشهر اعتبارا من ١٩٩٣/١١/٢٤ وتم مد المدة التخزينية لفترة أخرى تنتهى فى ١٩٩٤/١١/٢٤ ومازالت هذه البضائع مخزنة بمخازن بنك أبو ظبى الوطنى بالمنطقة الحرة ببورسعيد حتى تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٨ (تاريخ الفحص) ويعد ذلك إهدارا لحوق البنك وينبغى الحصول على بضائع جديدة نظراً لتعرض البضائع القائمة (المخزنة) للتلف بمضى المدة كما أن هذه البضائع نظرا لكونها فى المنطقة الحرة فهى غير خالصة الضرائب والرسوم الجمركية ويصعب تطبيق شروط الرهن الحيازى عليها.

كما تضمن رقم القروض والسلفيات بضمان بضائع لدى بعض الفروع مديونيات لعملاء تتجاوز بضائعهم فترة التخزين المقررة لها،ومن قبيل ذلك ستة عملاء للمركز الرئيسى بلغت جملة مديونياتهم فى ١٩٩٥/٦/٣٠ مبلغ ٦,٤٤٠,٠٠٠ ستة ملايين وأربعمائة وأربعون ألف جنيه تقريبا.

وهناك عميل واحد لفرع شرق القاهرة بلغت جملة مديونياته ٢٣٩٣٩٤جم.

كما تضمن الرقم أيضا مديونيات بعض العملاء الموجودة بضائعهم بمخازن مفتوحة

عدد ٢ عميل (الفرع الرئيسى) جملة مديونياتهم ١,٥ مليون جنيه تقريبا واثنان من (فرع مصر الجديدة) والمديونيات ٦,٩٢ مليون جنيه.

والواجب والذى يتفق مع القواعد المصرفية وتعليمات البنك المركزى إدراج تلك المديونيات ضمن القروض والسلفيات بدون ضمان إظهارا للحقيقة وضرورة سحب البضائع المنتهية فترة تخزينها وإيداع بدلا منها والتخزين بمخازن مغلقة أو سداد المديونيات غير المغطاة بضمان حفاظا على حقوق البنك.

❖ ***التركيز على عميل واحد:***

يعنى ببساطة أن هذا العميل الواحد يقوم بدور أشبه بدور يمكن أن نسميه «وكيل البنك» حيث أنه يتولى نيابة عن البنك تشغيل أمواله واستثمارها لصالحه ودفع مبالغ زهيدة (تمثل الفائدة على الائتمان) للبنك. هذا بالإضافة الى المخاطر العالية الناجمة عن إمكان تعرض هذا العميل الواحد للإفلاس أو العثر المالى على أحسن الفروض ثم يجد البنك نفسه فى النهاية مضطراً لتكوين مخصص لمواجهة هذا الموقف مما يؤكد حتمية ضياع حقوق البنك فى هذه الحالة، ثم أن ذلك يطرح تساؤلا : ما هى مصلحة المسئولين فى البنك فى إعطاء تسهيل تبلغ قيمته أكثر من ٨٠٪ من جملة تسهيلات البنك لعميل واحد مما يعد إهداراً صارخا لقاعدة استثمارية أساسية وهى عدم وضع البيض كله فى سلة واحدة.

وبالتالى فإن هذه المواقف والمخالفات المصرفية تفتح الباب للتلاعب والكسب الشخصى.

وفى هذا المقام نورد مثالين ـ وهما بالقطع ليسا على سبيل الحصر:

ـ **فرع الحلمية الجديدة:** يعطى تسهيلات ائتمانية لشركة جيرسى للصناعات الغذائية تبلغ ٨٣٪ من إجمالى التسهيلات (القروض والسلفيات) التى يمنحها الفرع.

ـ **فرع الإسماعيلية:** يعطى تسهيلات ائتمانية للمقاولون العرب يبلغ ٨٦٪ من إجمالى التسهيلات.

تابع القروض والسلفيات بدون ضمان:

ـ بلغت نسبة العملاء الذين حصلوا على قروض وسلفيات بدون ضمان (٩٥٪) فى فرع أبو حمص، (٩٤٪) فى فرع كفر صقر، (٩٣٪) فى فرع الحلمية الجديدة، (٩٢٪) فى فرع

السواح، (٩١٪) فى فرع الجيزة و (٩٠٪) فى فرع بلقاس وفى فروع أخرى تراوحت بين ٨٩٪ وحتى (٥٢٪) فى فرع ديروط (يعنى الصعايدة مظاليم حتى فى القروض بدون ضمان) وبلغت (٩٩٪) فى فرع حلوان.

يعنى هذا ببساطة أن أموال البنك الأهلى أخرجت ودون أية ضمانات تذكر فى بعض الحالات.

يحدث هذا والأعجب منه والمثير للتساؤل بالطبع، إذا كانت كل هذه الأموال يجرى إقراضها بدون ضمان ـ فبالله عليكم كيف تكون حالة الشاب المتعطل عن العمل ولا نقول العاطل عن العمل إذ أنه عاطل رغم أنفه وبسبب سياسات حكومتنا الرشيدة ـ كيف تكون حالته ـ إذا ما ذهب إلى أحد فروع البنك العام وطلب ـ يا ولداه ـ مبلغ (لا يوَدِّى ولا يجيب) وليكن ٥٠٠٠ جم ألا يفاجئ الشاب بقائمة عريضة من المطالب والضمانات والحيازات والعمارات والموظفين الحكوميين المطلوب تحويل رواتبهم الى الفرع ضماناً للـ (٥٠٠٠جم) فلا يجد سوى أن يسلم أمره لله حيث الطلبات فوق طاقته وقدرته على الوفاء بها فينسحب على الفور من أمام مسئول الائتمان أو حتى مدير الفرع ويرجع الى حيث أتى!!

ولكن .. لماذا يحدث هذا ؟!

هل يحدث هذا لأن هناك مصلحة بين منح عميل معين قرض أو سلفة بدون ضمان وبين المسئول فى البنك عن منح هذا القرض؟! وإذا كانت المسألة ليست كذلك .. فما هو السبب أذن ؟! وبالتالى فإن فتح الباب على مصراعيه للشباب للحصول على القروض البسيطة وربما «التافهة» سوف يؤثر تأثيرا سلبيا وعكسيا على مصالح «منِّيحة» القروض والسلفيات بدون ضمان!! طبعا ملاحظاتنا السابقة لا تنسحب على البنك الأهلى بقدر ما نقصد منها انسحابها على كل البنوك وعلى رأسها الخاصة والمشتركة...

وتحضر فى هذه النقطة حكاية رواها لنا أحد الأصدقاء حيث أنه اقترض مبلغ ١٠٠٠٠جم من بنك قطاع عام بمنطقة مصر الجديدة ويسدد شهريا مبلغا يقل قليلا عن الألف جم وبعد مرور شهرين على حصوله على القرض وأثناء قيام إدارة التفتيش الداخلى للبنك بالتفتيش على هذا الفرع وكان فى البنك لسداد القسط الثالث فإذا بموظفة فى البنك تخبره بأنه مطلوب منه «١٠ حاجات عشان القرض بتاعه» فقال لها بغضب شديد ـ كما

روى :«الموضوع ده عند مين؟ قالت له : «عند الأستاذ فلان..» فذهب وسحب من حسابه الجارى بنفس الفرع مبلغ القرض كله (المتبقى منه) وسدده بفوائده عند هذا التاريخ، ثم دخل على لجنة التفتيش وقال لهم «انتو اللجنة؟».. قالوا له: «أيوه» فقال لهم: «طلبات إيه اللى انتم عايزينها منى؟» قالوا له: «إجراءات يا حاج ومعلش..: » قال لهم : «ولا إجراءات ولا يحزنون انتم عشان أنا ملتزم وباسدد فى المواعيد بالضبط فانتوا مش عاوزينى، انتم عاوزين واحد يأخذ قرض ويلابط ..يعنى ما يسددش عشان تتفاهموا معاه.. «سلاموا عليكم..».

إنتهت رواية صديقنا ولكن علينا أن نشير هنا إلى حقيقة لاشك فيها، وهى أنه كما أن هناك ما يمكن أن نسميهم «منِّيحة» قروض فإن هناك أيضا مسئولون فى البنوك على درجة عالية من النزاهة والكفاءة والشرف وحريصون على المال العام (من ضمنه مال البنوك) حرصهم على أموالهم وممتلكاتهم الشخصية ويراعون الإجراءات والضمانات المطلوبة بدقة تبعدهم عن البيروقراطية و تبعدهم - أيضا - عن التفريط فى حقوق البنك وتعريض أمواله للضياع.

وكقاعدة أساسية وحاكمة اتفق عليها خبراء الإدارة المالية والاستثمارية والتمويل وهى أنه لا يجوز لأى شركة أن تستدين (تقترض) بأكثر من قيمة حقوق الملكية الخاصة بها، ولقد أغفل التقرير هذه النقطة تماما حيث ينبغى حينما تتقدم شركة ما أيا كان نوع القطاع الذى تعمل فيه أو النشاط الذى تمارسه أن يتعرف البنك المانح للقرض على قيمة حقوق الملكية فى هذه الشركة (طالبة القروض أو التسهيلات) وأن يتعرف أيضا على وجه الدقة واليقين على قيمة القروض التى يمكن أن تكون الشركة قد حصلت عليها من بنوك أخرى بحيث يتحتم على هذا البنك ألاّ يعطى الشركة قرضا تتجاوز قيمته الحد الأقصى للاستدانة (وهو حقوق الملكية فى الشركة) أى ينبغى على البنك المانح للقرض - فى حالة حصولها على قروض من بنوك أخرى - ألا يعطيها إلا الحد الذى يتمم قيمة حقوق الملكية فى هذه الشركة لأنه إذا تجاوزت قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة للشركة قيمة حقوق الملكية تكون الشركة قد اقترضت بأكثر من قيمة حقوق ملكيتها، مما يعرضها لمشاكل عديدة فى قدرتها على سداد القروض إذا ما دخلت فى دائرة «العسر المالى» الذى يحلق بها إلى حالة «الفشل المالى».

وإذا كانت الشركة لا تراعى ذلك المبدأ الهام والمحورى فى علم الإدارة المالية رغبة منها فى الحصول على أكبر قدر ممكن من القروض والتسهيلات إلا أن مراعاة ذلك ينبغى أن تكون شاغلاً هاما وعنصرا حاكما للبنك المانح للقروض حتى لا يدخل البنك فى «حسبة برما» حينما تقع الكارثة وتدخل الشركة فى دائرة «العسر» ثم «الفشل» المالى، إذ أن أموال البنك يجب أن تكون دائما ـ وتحت كل الظروف ـ فى مأمن وبعيدا عن زوابع وأعاصير ذلك الفشل.

شيئا من ذلك لم يتعرض له التقرير من قريب أو بعيد رغم أنه فى غاية الأهمية ويتوقف عليه قرار منح القرض للشركة الطالبة أو منعه أو التوصية بقيمة معينة تراعى ذلك الاعتبار الهام!!

«٢»

من طلعت حرب إلى المركزى للمحاسبات!

سنعرض فيما يلى بعض الملاحظات والمخالفات التى أوردها تقريرمراقب الحسابات عن بنك مصر بفروعه المختلفة وكذا تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن بنود عديدة ارتكبت فيها مخالفات تتعارض مع ما هو متعارف عليه مصرفيا وخاصة فيما يتعلق بالقروض والسلفيات ومنح التسهيلات بشكل عام وهى متقاربة إلى حد ما مع الملاحظات التى وردت بشأن البنك الأهلى المصرى؛ وربما كان الفارق الأساسى أن البنك الأهلى المصرى ـ الفرع الرئيسى ـ تتركز فيه أعمال كبيرة وعليها ملاحظات كثيرة.. وهذا طبيعى، أما بنك مصر فلديه أربعة فروع رئيسية وليس فرعاً واحداً، وبالتالى فإن كثافة الأعمال وكثافة الملاحظات أقل.

والظاهرة المثيرة للانتباه أنك لا تعثر على أسماء عملاء كبار من القطاع الخاص ـ كثيرا ـ من بين الكبار الذين يتعاملون مع بنك مصر، مع انه البنك الذى أنشأته الرأسمالية الوطنية ووضع عليه طلعت حرب علامة الجودة لبداية كانت تبشر بانطلاق مصرى الطابع والأولويات.. لكن يا خسارة.

على أية حال هذه هى بعض الملاحظات على فروع بنك مصر وهى تتحدث عن نفسها.

❖ ***فرع الزقازيق.***

أسفر فحص ملف الشركة الشرقية للغزل والنسيج، وتتبع حركة الحساب عن الملاحظات التالية:

ـ بلغ التجاوز عن الحدود المصرح بها فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ مبلغ ٣,٠٨٢ مليون جنيه وبتتبع حركة حسابات الشركة حتى تاريخ المراجعة لوحظ ارتفاع التجاوز ليصل الى ٣,٧٢٨ مليون جنيه.

ـ كما لوحظ قيام الفرع بتحويل مبالغ من الحسابات غير المتجاوزة الى الحسابات المتجاوزة لتغطيتها بالرغم من عدم صدور تعليمات صريحة من الشركة. وقد ورد بخطاب الشركة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٤ اعتراض على ذلك وقد تضمن الخطاب تعليمات للفرع

بعدم تحويل أية مبالغ من حساب إلى حساب آخر دون أخذ موافقة كتابية من الشركة.

كما ورد أيضا بتقرير الجهات المركزى للمحاسبات.

- إن الشركة تعانى من خلل فى هيكلها التمويلى وعجز فى السيولة النقدية مما أدى الى تحملها فوائد بلغت ٢٨ مليون جنيه تقريبا من السحب على المكشوف من البنوك والذى بلغ ١٢١ مليون جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ وبنك الاستثمار القومى البالغ رصيده ٧٠ مليون جنيه. مما يتطلب سرعة العمل على تصويب الهيكل التمويلى للتخفيف من تلك الأعباء.

- أسفرت نتائج الأعمال هذا العام (عام ١٩٩٥) عن عجز قدره ٢٧,٧٩٧ مليون جنيه وبإضافة هذا العجز الى المرحل من السنوات السابقة يصبح مجموع العجز حوالى ٦٢,٨٣٨ مليون جنيه طبقا لما هو وارد بأصول الميزانية وقد استغرق هذا العجز رأس المال والاحتياطيات وجزء من المخصصات مما يلزم العرض على الجمعية العمومية غير العادية تطبيقا لأحكام المادة ٣٨ من قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

- ورغم كل ما تقدم فقد تم تصنيف الدين ضمن طائفة «الديون الجيدة» بينما يرى الجهاز تصنيفه ضمن «الديون دون المستوى» وزيادة المخصص الى ٢٠٪ طبقا لتعليمات الكتاب الدورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩١. طبعا فإن عذر بنك مصر هو أن الشركة عامة ودعمها واجب قومى، لكن السؤال هنا وفى أى شركة عامة لها وضعية مشابهة أليس من الوارد أن يكون هناك ثمة فساد - ولو صغير - فى عمليات الائتمان الممنوح لشركات عامة؟ إننا فقط نتساءل : هل ثمة «واجب» أو «كدوه» بيتعمل من طرف لطرف، إما دوريا أو فى المناسبات الخاصة مثل قرب مواعيد السداد ؟! والموضوع بحاجة إلى دراسة ومعلومات.

❖ فرع مصطفى كامل

من عملاء هذا الفرع التقط الجهاز الحالات التى نقدم بعضها هنا:

إيهاب، صفوت أ.ع «مس كاتى»

* بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٩٣ قام العميل بالتنازل عن مستحقاته طرف شركة الأزياء الحديثة (بنزيون - عدس - ريڤولى) لصالح البنك وقد تم قبول الشركة التنازل عن طريق حوالة حق ٥ سبتمبر، ٥ أكتوبر ١٩٩٣.

- نتيجة لتوقف العميل عن السداد قام الفرع بتحرير خطاب فى ١٩٩٤/٤/١٧ يحث فيه

شركة الأزياء الحديثة بموافاة البنك بقيمة الفواتير التى تم توريدها وقبولها من الشركة إلا أنه بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٦ افادت شركة الأزياء الحديثة البنك بأنه لم يتم تحديد موعد معين للسداد حيث أن السداد مرتبط تماما بما يتم بيعه من البضائع بفروع الشركة.

وحتى تاريخ المراجعة توجد مماطلة من العميل وشركة الأزياء الحديثة فى سداد المديونية.

- بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٥ تم تحويل العميل الى الإدارة القانونية لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضده نتيجة لماطلة العميل وشركة الأزياء الحديثة للتهرب من سداد المديونية.

وقد أوصى الجهاز بتصنيف الدين «ديون مشكوك فى تحصيلها» وليس «دين جيد» كرأى البنك!! وطبعا هنا سؤال تقليدى على أى أساس تم تصنيف الدين من قبل البنك على أنه «جيد»؟ . طالب الجهاز بتكوين مخصص بنسبة ٥٠٪ على الأقل أى بمبلغ ٦٤ ألف جنيه وذلك بعد استبعاد قيمة فوائد وعمولات العام والبالغة ٢٠ ألف جنيه تقريبا.

وفى فرع الجيزة التقط جهاز المحاسبات ما يلى:

❖ سلف بالضمان الشخصى

حصل العميلان سيد جودة هـ ، عادل جودة هـ حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ على ١٠٠٤٤ جنيه و٢٣٦٠٩ جنيه قروضا.

- تم التصريح للعميلين من الفرع بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٩٥ بمنح كلا منهما اعتماد شخصى بمبلغ عشرة آلاف جنيه للعميل سيد جودة، وعشرين ألف جنيه للعميل عادل جودة لمدة عام يستحق فى ١٧ ابريل ١٩٩٦ بفائدة ١٨٪ وقسط شهرى ٣٠٠ جنيه للعميل سيد جودة و٦٠٠ جنيه للعميل عادل جودة.

- لم يلتزم العميلان بسداد الأقساط طبقا لشروط التسهيل رغم خطابات الفرع المتكررة.

- فى ١٩٩٥/٥/١٥ أرسلت الإدارة القانونية للفرع تخطره أنه تم توجيه انذارين للعميلين للإفادة عن موقفهما بعد توجيه الإنذارات، وقد أوصى الجهاز بسرعة تحويل العميلين للإدارة القانونية لاتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل دين البنك حيث أن المهلتين قد استحقتا فى ٩٥/٤/١٨ ولم يتم التجديد فى تاريخ المراجعة.

تعليق: بمناسبة طلب الجهاز المركزى للمحاسبات تحويل العميلين لإدارة الشئون

القانونية نود أن نقول أن مجرد تحويل العميل - بشكل عام - الى الشئون القانونية هو بمثابة إعلان بسقوطه والدخول معه فى منازعات قضائية تمتد لسنوات عديدة وربما فى نهايتها لا يتمكن البنك من استيفاء حقوقه، حيث يلجأ العميل فى هذه الحالة غالبا الى التحايل والمماطلة لذا نطالب بألا يكتفى الجهاز بطلبه (ضرورة تحويل العميل للإدارة القانونية) وكأنه (عمل اللى عليه)!! إن الأمر فى حاجة الى متابعة جادة من الجهاز للعملاء المحولين للإدارة القانونية فى المراحل التالية من العملية.

وفى فرع المعاملات الدولية الرئيسى أشار الجهاز إلى الحالات الآتية:

❖ *شركة النصر لصناعة السيارات*

بلغ إجمالى التسهيلات الممنوحة للعميل طبقا لآخر مركز مجمع من البنك المركزى فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ مبلغ ١٠٤٨٨٣٧ ألف جنيه يخص بنك مصر ٧٣,٥٣٥ مليون جنيه.

- يشير التحليل المالى لميزانية العميل فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ إلى أن الهيكل التمويلى للشركة يعانى خللاً شديدا نتيجة لتراكم الخسائر عاماً بعد آخر حيث بلغت ٦٦,٢٠٩ مليون جنيه كادت أن تقضى على الموارد الذاتية (رأس المال والاحتياطيات) البالغة ٧٣,١٥٨ مليون جنيه فى تاريخ الميزانية.

وبتنفيذ ما جاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٤١٧ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته تصبح حقيقة العجز المرحل نحو ٣٥٣ مليون جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤.

- أسفر حساب أرباح وخسائر العميل عن عجز جارى قدره ٨,٩١١ مليون جنيه مقابل عجز قدره ١٤,٣٥٧ مليون جنيه فى العام السابق وبإضافة عجز العام الى العجز المرحل من أعوام سابقة يصبح رصيد العجز الإجمالى الظاهر بميزانية العميل فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ مبلغ ٦٦,٢٠٩ مليون جنيه بنسبة ١٤٥٪ من رأس المال المدفوع.

- تقدمت الشركة بخطاب إلى الفرع بشأن مشروع تسوية المديونية طبقا للأرصدة فى ١٩٩٥/٤/٣٠ تهدف فى النهاية إلى أن يتنازل الفرع عن مبلغ ١٩,٧٦٣ مليون جنيه يمثل ٢٥٪ من الفوائد الهامشية المجنبة بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للعميل بالإضافة لتخفيض الشروط الأخرى الخاصة بتخفيض سعر الفائدة وضم التسهيلات فى حساب واحد وزيادة الحد إلى ٦٠ مليون جنيه وذلك مقابل سداد مبلغ ٤٥,٤٦٨ مليون جنيه فور اعتماد وتنفيذ التسوية، علما بأن هناك شق للتسوية بنفس الأسلوب تقريبا يخص فرع الموسكى.

ـ وقد قام المختصون بالبنك بتصنيف الدين على اسم «دون المستوى» وتكوين مخصص بنسبة ٢٠٪ أى مبلغ ٩,٥٢٥ مليون جنيه، بينما يرى جهاز المحاسبات وبناء على ما سبق تصنيف الدين ضمن طائفة «الديون المشكوك فيها» وتكوين مخصص بنسبة ٥٠٪ أى بزيادة عن المخصص المكون بمعرفة البنك بمبلغ ١٤,٢٨٨ مليون جنيه.

تعليق: طبعا قد يقول قائل: هذا هو القطاع العام الذى تدافعون عنه أيها اليساريون!! بيد أن الأمر ليس كذلك لأن شركة النصر للسيارات هى فى النهاية مؤسسة ذات أصول وقدرات لا وجود لها فى أى مصنع خاص لتجميع السيارات، لكن المشكلة حقيقة هى: لماذا لم تقم البنوك بدورها كمستشار ائتمانى واستثمارى مع مثل هذه الشركات؟ إننا نعتقد أنه كان يمكن الضغط من خلال البنوك ـ العامة غالبا ـ على الشركات العامة المقترضة لتحسين أدائها لكن ذلك لم يحدث.

❖ وفى بنك مصر (فرع طنطا)

يبدو أن المسئولين عن منح الائتمان فى هذا الفرع لم يلتزموا بالقواعد المصرفية والائتمانية المتعارف عليها فى الأعراف المصرفية، ربما اعتماداً على «بركات السيد البدوى» واعتقادهم بقدرته على تحويل الديون التى أعطوها لبعض العملاء من «الرديئة والمشكوك فيها» إلى «جيدة» فقاموا بالتصرف فى أموال البنك والمودعين وكأنها أموال «صندوق النذور» الخاص «بالسيد» فماذا فعلوا..؟! ذلك ما سوف تراه حالا.

(١) قروض بضمان شخصى:

لوحظ أن هناك بعض الأرصدة الخاصة بالقروض والسلفيات التى تجاوزت الحدود المصرح بها وكذلك انتهى تاريخ استحقاقها ولم تجدد حتى تاريخ المراجعة، نذكر منها ما يلى:

اسم العميل	الحد المصرح به جنيه مصرى	الرصيد فى ٩٥/٦/٣٠ جنيه مصرى	التجاوزات جنيه مصرى	تاريخ الاستحقاق جنيه مصرى
شركة طنطا للكتان والزيوت	١١٠٠٠٠٠٠	١٥٧٠٧٠٦٩	٤٧٠٧٠٦٩	١٩٩٦/٤/٢١
شركة المقاولون العرب (عثمان أحمد عثمان وشركاه)	٤٦٧٠٠٠٠٠	٥١٦٥٤٩٣٠	٤٩٥٤٩٣٠	١٩٩٥/٦/٢١

وبفحص بعض الملفات تبين لنا ما يلى:

❖ **شركة طنطا للكتان والزيتون:** بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٣ طلبت الشركة من الفرع تجديد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها لمدة سنة أخرى حق ١٩٩٦/٤/٢١ وفقا للآتى:

١- رفع حد السحب على المكشوف الى ١٥ مليون جنيه.

٢- الإبقاء على الحد الخاص بإصدار خطابات الضمان وقدره ٢٥٠٠٠ جنيه مصرى.

٣- سعر الفائدة المطبق على السحب على المكشوف هو ١٣٪ جارى وتصدير.

- بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٥ وافق مجلس إدارة البنك على تجديد التسهيلات الممنوحة للشركة لمدة سنة أخرى حق ٢١ ابريل ١٩٩٦ بنفس الحدود السابقة ١١ مليون جنيه حساب جارى مدين (سحب على المكشوف)

ورد بمذكرة التحليل المالى عن ميزانية الشركة فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ ما يلى:

١- الهيكل التمويلى للشركة منعدم تماما وذلك نتيجة لوجود عجز مرحل بلغ رصيده ٢٠,٤٤٧ مليون جنيه.

٢- تعتمد الشركة على التمويل الخارجى اعتماداً كليا ساهمت فيه القروض طويلة الأجل برصيد ٥٥,٢٣٥ مليون جنيه هذا بجانب القروض قصيرة الأجل (سحب على المكشوف) برصيد قدره ٤٩,٤٢٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٣,٤١٥ مليون جنيه عن العام السابق.

- بلغ المعيار النقدى (١) ١,٣٪ مقابل ١,٢٪ فى العام السابق وهو معيار ضعيف جدا، والمعدلات السابقة تشير إلى عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وخاصة العاجلة منها.

كما ورد بتقرير مراقب الحسابات على ميزانية الشركة ما يلى:

بلغ إجمالى العجز المرحل فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ مبلغ ٢٠,٤٤٧ مليون جنيه فى حين أن رأس مال الشركة المصدر يبلغ ٣,٢٦٦ مليون جنيه أى أن العجز يبلغ ٦٢٦٪ من قيمة رأس مال الشركة.

وبالرغم من ذلك فإن الفرع قام بتصنيف تلك المديونية ضمن الديون الجيدة!! كيف تصنف المديونية على أنها جيدة وقد بلغت الخسائر المحققة نسبة ٦٢٦٪ من رأس مال الشركة؟!

وإذا كانت الشركة تحقق خسائر على هذه الدرجة المخيفة ثم تصنف ديونها على انها جيدة فمتى إذن يتم تصنيفها على أنها مشكوك فيها أو رديئة؟!

وفى بنك مصر فرع شريف رصد الجهاز المركزى للمحاسبات لبعض المخالفات والملاحظات على هذا الفرع ويلاحظ غياب الدور «الناصح» الذى ينبغى أن يضطلع به البنك تجاه العميل حفاظا على حقوق (البنك) وأيضا كناصح استثمارى للعميل لكى لا يدخل فى دائرة العسر المالى ثم الفشل المالى مما يؤدى إلى ضياع أموال البنك. إذ أن البنك ترك العميل حتى توقف عن السداد، أى أن دور المتابعة المستمرة للعميل الذى يجب على البنك القيام به غائب تماماً حيث يتعامل البنك ـ وتلك ظاهرة عامة لا ينفرد بها بنك مصر فقط ـ على اعتبار أن مهمته تنحصر فقط فى منحه التهسيلات ثم بعد ذلك يتحمل العميل بمفرده عبء تشغيل هذه الأموال وفى ظل محدودية معلومات العميل تحدث الكوارث ويتأكد الفشل.

❖ ***القروض والسلفيات:***

لوحظ أن هناك بعض أرصدة القروض والسلفيات التى تجاوزت الحدود المصرح بها وكذلك انتهى تاريخ استحقاقها ولم تجدد حتى تاريخ المراجعة نذكر منها على سبيل المثال.

شركة كروكوديل (سحب على المكشوف) بضمان رهن تجارى حيث الحد المصرح به ٧٥٠٠٠٠ جم والرصيد فى ١٩٩٥/٦/٣٠ بلغ ٨٢٠٦٧١ جم، بتجاوز قيمته ٧٠٦٧١ جم يستحق فى ١٩٩٢/١/١.

والعميل (كروكوديل للسياحة النيلية) متوقف عن السداد منذ اغسطس ١٩٩٣ حيث أن أخر سداد تم فى هذا التاريخ بمبلغ ٥٠٠٠٠جم (خمسون ألف جنيه).

ـ بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٩٤ طلب الفرع من الإدارة تحويل العميل للقضايا لتعثره عن السداد.

ـ وحتى تاريخ المراجعة ٣٠ اغسطس ١٩٩٥ لم يتقدم العميل بأية حلول جذرية لسداد المديونية.

ـ كما لوحظ أن الفرع لم يقم بتجنيب الفوائد من تاريخ توقف العميل عن السداد لحين تحويله للقضاء وذلك طبقا للمنشور.

البنك المركزى رقم ٣٢١ الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٩١ بند ثالثاً لذا يوصى الجهاز

بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل لاسترداد حقوق البنك وتجنيب الفوائد من تاريخ التوقف وتكوين مخصص بكامل قيمة المديونية».

تعليق: هذه الحالة من الحالات القليلة التى رصدناها وطلب فيها البنك المركزى من البنك سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل، ونظراً لأن البنك لا يحيل العميل الى الإدارة القانونية إلا فى النفس الأخير الذى غالبا ما يسبق «تشييع جثمان العميل» فإن البنك المركزى عليه أن يتدخل ويطلب إحالة العميل للإدارة القانونية فى التوقيت المناسب الذى يمكن فيه للبنك الخروج من المأزق بأقل الخسائر الممكنة وقبل فوات الأوان.

بنك مصر ـ فرع بيلا

❖ **سلف بدون ضمان:** بلغ رصيد هذا البند فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ مبلغ ٣٠٢٤٨٣٣ جنيه والذى يمثل قرض باسم شركة مضارب كفر الشيخ، وقد تبين من كشف الجرد أن الحد المصرح به ٦ مليون جنيه وأن تاريخ الاستحقاق ١١ نوفمبر ١٩٩٥. وقد لوحظ ما يلى:

ـ لم نتمكن من الاطلاع على ملف هذه الشركة حيث أفاد السيد مديرالفرع بأن هذا الحساب عبارة عن جزء من عقد مشترك بين فروع كفر الشيخ ودسوق وبسيون وبيلا وأن كافة العقود والمستندات المتعلقة بهذا القرض طرف فرع كفر الشيخ.

وقد لوحظ من خلال الاطلاع على تقرير الدورة التفتيشية على أعمال الفرع عن المدة من ٢٦ ابريل ١٩٩٥ حتى ٢٤ مايو ١٩٩٥ بأنه قد تم فحص ملف الشركة المذكور.

لذا نوصى بضرورة الاحتفاظ بنسخة من ملف هذه الشركة حيث انها عميل الفرع ويمثل رصيدها حوالى ٥٨٪ من اجمالى القروض والسلفيات بالفرع!.

بنك مصر ـ فرع المعادى للمعاملات الإسلامية

❖ **المرابحات: بدراسة عينة لبعض ملفات المرابحات لاحظ خبراء الجهاز ما يلى:**

١ـ لا يتم التأمين على البضائع موضوع المرابحة طبقا لنظم العمل فى منح المرابحات.

٢ـ تمنح المرابحة على أقساط أكثر من سنة ويصدر التصريح للعميل بمدة سنة بأقل من قيمة المرابحة وفى السنوات التالية يمنح له تسهيل بالرصيد المتبقى.

ونرى أن يصدر التصريح بإجمالى قيمة المرابحة والفترة التى يسدد عنها بالكامل.

٣ـ العميل «مطبعة طيبة» «رياض أحمد فهمى على» بضمان رهن تجارى: الرصيد فى ٣٠ يونيو ٩٩٥ يبلغ ٥٠٢٠٦ جم تم إحالة العميل للإدارة القانونية بتاريخ ٨ مايو ١٩٩٤.

وتم تحـويل الدين للإدارة القـانونيـة بمـلغ ٧٩٧٥٧ جم وعـوض تأخـيـر فى ٣١ مـارس ١٩٩٤ بمبلغ ٩٥٧٢ جم.

- بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٩٤ ورد للفرع ما يفيد توقيع الحجز الإدارى على المطبعة بمعرفة الإدارة القـانونيـة وتحـدد لهـا جلسـة ١٦ يونيـو ١٩٩٤، ولا يوجـد بالملف مـا يفـيـد مـا تم بخصوص تلك الجلسة حتى تاريخ المراجعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٥.

تعليق: واضح مما سـبق ومن خلفيـات أخـرى أنه لا فـرق بين البنوك التجـارية غـير الإسـلامية والبنوك الإسـلامية من حيث انعدام الرقـابة والمتابعة مع العميل للوقوف على أحواله أولا بأول وتدارك الأخطاء والانحـرافات فى حينها قبل استـفحال الأمور والدخـول فى المتاهات القانونية التى غالبا ما لا تؤدى الى استئداء البنك لحقوقه.

فرع طلعت حرب:

❖ القروض والسلفيات: جاء فى تقرير الجهاز ما يلى:

مثال للتجاوز شركة المقاولون العرب «عثمان أحمد عثمان وشركاه».

حيث أن الحد المصرح به للشركة ٥٣,٨٠٠,٠٠٠جم، والرصـيد فى ١٩٩٥/٦/٣٠ - ١٤١,١٢٤,٤٩٣ جم أى أن التجاوز بلغ ٨٧,٣٢٤,٤٩٣ جم تستحق فى ١٩٩٥/٥/١٢

وبفحص ملف الشركة المذكورة لوحظ ما يلى:

- ورد بمذكرة للعرض على الإدارة بتـاريخ ٩ ابريل ١٩٩٥ بأن إجمـالى التسـهيـلات الممنوحة للشركة على مستوى فروع البنك بلغت ٤٥٥,٣٥٠ مليون جنيه والرصيد المدين فى ٥ ابريل ١٩٩٥ بلغ ١,٠٩٦,١٨٥,٠٥٤ أى تجاوز قدره بـ ٦٤٠,٨٣٥,٠٥٤ جم.

- بتـاريخ ٢٨ مـايو ١٩٩٥ تم تخـفـيض الحـد المصـرح به للشـركـة طرف البنك الى ٥٣,٨٠٠,٠٠٠جم بدلا من ٦٨,٨٠٠,٠٠٠جم وذلك بناء على طلب الشـركة بنقل جـزء من حد التسهيل الى فرع قصر النيل.

- ورد بمذكرة التحليل المالى عن ميزانية الشركة فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ ما يلى:

١- يعانى الهيكل التمويلى للشركة خللاً شديداً نتيجة لتضاؤل الموارد الذاتية عاماً بعد آخر بالإضافة إلى عدم قدرة الموارد طويلة الأجل فى مجموعها على تغطية الاستخدامات الثابتة والاستثمارية للشركة.

٢- اعتمدت الشركة على التمويل الخارجى بنسبة كبيرة تصل الى ٨٣,٩٪ من مجموع

الموارد المتاحة وقد تمثلت أهم تلك المصادر فى أرصدة البنوك الدائنة.

٣ـ ثبت معدل التداول (١) عند ٠,٩ مرة فى كلا العامين وهو معدل ضعيف.

٤ـ بلغ معيار السيولة ٧٩,٦٪ وهو معيار ضعيف مقابل ٧٨,١٪ بالعام السابق ومن الواضح أن جميع معدلات السيولة السابقة ضعيفة مما قد لا يساعد الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، خاصة العاجلة منها.

ـ ورد بتقرير مجلس إدارة الشركة ما يلى:

ـ بلغ إجمالى العجز فى الهيكل التمويلى هذا العام ١٩٩٥ ـ ٨٩٤,٤٦٨ مليون جنيه مقابل عجز ٧٤٩,٩٠٧ مليون جنيه وبزيادة فى العجز قدرها ١٤٤,٥٦١ مليون جنيه ويمثل عجز التمويل هذا العام أكثر من خمسة أمثال رأس المال المدفوع فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤.

ـ كماورد ضرورة معالجة هذا الخلل المتزايد بصورة غير طبيعية ويؤكد المجلس على استمرار حدة المشكلة التمويلية بحيث أصبحت هذه المشكلة تهدد هذه الشركة العملاقة بخطر الانهيار مما يعرض تنفيذ المشروعات القومية الحيوية للتوقف ويرجع السبب الرئيسى فى الخلل بالهيكل التمويلى إلى تأخر العملاء من جهات الموازنة وشركات قطاع الأعمال العام فى سداد مستحقات الشركة منذ سنوات، حتى بلغت ١,٣٩٧ مليار جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ وبالرغم من المؤشرات السابقة إلا أن الفرع قام بتصنيف الدين «دون المستوى» وبتطبيق ما ورد بمنشور البنك المركزى رقم ٣٢١ الخاص بتصنيف الديون لوحظ ما يلى:

١ـ تجاوز رصيد المديونية عن الحد المصرح به بنسبة ١٦٢,٣١٪

٢ـ عدم تغطية الإيداعات للفوائد والعمولات لمدة تزيد عن ستة شهور.

لذا نوصى بضرورة تصنيف الدين «ردىء» وتكوين مخصص للمديونية بنسبة ١٠٠٪.

❖ ***شركة الدلتا العامة للمقاولات:***

أظهرت ميزانية العميل المذكور فى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ عجزا بنسبة ١٤٧٪ وتجاوز بمقدار ١,٧٥٣ مليون جنيه بنسبة ٢٨٪ وأن التدفقات الواردة بحسابها تقل عن التدفقات الصادرة بما فيها الفوائد والعمولات.

ـ أيضا ورد بمذكرة التحليل المالى لميزانية الشركة فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤ ما يلى:

١ـ الهيكل التمويلى للشركة فى حالة انهيار تام حيث بلغ مجمع الخسائر هذا العام

٢٧,٣٤٤ مليون جنيه مقابل ١٩,٨٩٦ مليون جنيه بالعام السابق.

٢ـ زاد العجز فى رأس المال العامل (١) الى ١٩,٩٧٣ مليون جنيه مقابل عجز ١٣,٠٩٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦,٩٦٤ مليون جنيه ويرجع سبب ذلك الى الخسائر التى حققتها الشركة هذا العام.

٣ـ اعتمدت الشركة اعتمادا كليا على الموارد الخارجية قصيرة الأجل فى تمويل جميع استخداماتها الثابتة والجارية.

٤ـ بلغ معدل التداول ٠,٦ مرة وهو معدل ضعيف جداً وذلك مقابل ٠,٧ مرة بالعام السابق.

٥ـ بلغ معيار السيولة ٥٩,٢٪ وهو معيار ضعيف جداً مقابل ٦٦,٤٪ بالعام السابق.

٦ـ كاد المعيار النقدى أن يتلاشى حيث بلغ ٠,١٪ مقابل ٠,٩٪ بالعام السابق.

ومن الواضح أن المعدلات السابقة ضعيفة جدا ولا تساعد الشركة على سداد (الوفاء) بالتزاماتها الجارية خاصة العاجلة منها.

ورد بتقرير مراقب الحسابات ما يلى حول ذات الشركة:

ـ بلغت أعمال مقاولى الباطن نحو ٢١,١١١ مليون جنيه وبنسبة ٦٨٪ من الأعمال المنفذة وقد لوحظ إسناد معظم أعمال الشركة الى مقاولى الباطن كأعمال متكاملة مقابل نسبة ربح مما يتعارض مع الغرض من إنشاء الشركة.

ـ أسفر حساب العمليات الجارية عن صافى خسائر بلغت ٧,٤٤٩ مليون جنيه خلال العام ليصبح إجمالى الخسائر ٢٧,٣٤٤ مليون جنيه بنسبة ٩١١٪ من رأس مال الشركة وهو ٣ مليون جنيه مما يتعين معه إعمال المادة (٣٨) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قانون شركات قطاع الأعمال العام أى تصفية الشركة.

وبالرغم من المؤشرات السابقة فقد صنف البنك دين الشركة على انه «دون المستوى»!!!

بينما يوصى المراقب بضرورة تصنيفه «ردىء» وتكوين مخصص بنسبة ١٠٠٪ من رصيد المديونية [توصية الجهاز المركزى] إذا لم تكن مثل هذه المديونيات رديئة وربما «سيئة السمعة» فما هو الردىء إذن؟! [نحن نتساءل؟!].

أيضا من تقرير مراقبى الحسابات

فروع بنك مصر بكل من (القاهرة ـ فروع متعددة ـ قصر النيل) أوصى مراقبو

الحسابات بتدعيم المخصصات للديون غير الجيدة بقطاع الأعمال العام بمبلغ ٣٢٤,٢ مليون جنيه، حيث انها غير منتظمة السداد.

وهناك أمثلة كثيرة ومتعددة على ذلك «تدعيم المخصصات» فى بنك مصر والبنك الأهلى وعلى ما يبدو فالظاهر ان الائتمان كله يرسى على الاخر «مخصصات».

◆ *الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية*

يبلغ مقدار النقص فى مخصص هبوط أسعار الاستثمارات مبلغ ٦,٦٩٣ مليون جنيه.

ويوصى مراقبو الحسابات بزيادة التحوط بالأخذ فى الاعتبار نتيجة دراسة ميزانية الشركة والتى أسفرت عن أهمية تدعيم مخصص هبوط أسعار الاستثمارات المالية فى هذه الشركة بمبلغ ٦,٦٩٣ مليون جنيه.

«٣»

هنا الاسكندرية.. وهناك الملاحظات!

بنك الاسكندرية هو أصغر البنوك العامة التجارية الأربعة، وهو مشهور بأن له بعض التقاليد المصرفية المميزة، وقد يكون مما ساعده على استمرار تقاليده المصرفية محدودية حجم النشاط سواء فى دوره كوسيط مالى أو فى الأدوار الأخرى (كمستثمر مباشر أو غير مباشر مثلا). وقد لفت نظرنا أن العبارات الاستهلالية للتقرير الصادر عن إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى (ويشمل فحص ملاحظى جهاز المحاسبات ومراقبى الحسابات) تقول «أن البنك التزم بدرجة كبيرة بتعليمات البنك المركزى حول أسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات»، وهنا أيضا نجد تعريفا دقيقا لم نشاهده فى التقارير من قبل، عن ماهية الديون التى تتطلب مخصصات، حيث يقول التقرير: «.... التى يسفر فحصها عن وجود صعوبات تواجه العميل من ناحية القدرة على سداد أصل الدين أو عوائده أو كليهما ولا يوجد تحت يد البنك ضمانات عالية الجودة وقابلة للتسييل فى آجال قصيرة، أما الديون الرديئة فهى التى يكون المنتظر استرداده منها معدوم أو ضئيل القيمة».

وبصفة عامة يقدم التقرير كماً مرضيا من المعلومات يشعرك بالاطمئنان الى نوعية مثل هذا النوع من الرقابة، إننا هنا نجد معلومات عن اسم الشركة ـ نوع القروض ـ قيمة التسهيلات ـ الفوائد المعلقة ـ الضمانات ـ المخصص ـ المخصص بعد استبعاد الضمانات التى ليست ذات ثقل (مثل الرهونات)، الفرق المطلوب التدعيم به ـ الضمانات التقديرية.

وفى ضوء كل هذه البيانات يصبح حتى المطلع، سواء كان صحفيا أم كاتبا أم رجل بنوك أو أعمال، بغير حاجة الى مزيد لفهم آليات العمل داخل البنك وآليات المتابعة والرقابة ودرجة جديتها وجودتها، غير أن هناك ما يقال، ففى تقارير للرقابة عن فروع البنك (سواء ميدانية أم مكتبية وسواء قام بها جهاز المحاسبات أو مراقب الحسابات) نجد معلومات كثيرة وملاحظات هامشية للغاية ونمطية وتتكرر كل عام دون أن يقف أحد من الطرفين

ليفكر: هل هناك خلل ما فى اللائحة أو القاعدة القائمة أم فينا كمراقين أم فى البنك، مثال ذلك ملاحظة «النقدية فى الصندوق» أى النقود التى فى خزينة الفرع وكيف أنها متجاوزة الحد المقرر. إن من النادر أن نجد فرعا فى أى بنك مصرى لا تؤخذ عليه مثل تلك الملاحظة وفى كل مرة يرد بأنه سيراعى ذلك مستقبلا أو تم التنبيه بعدم التجاوز. إذن رغم أن هناك أخطار من وجود مبالغ كبيرة بالخزينة («سرقة ـ اقتحام ـ حريق ... الخ) إلا أنه واضح أن الحدود الموضوعة لذلك غير عملية مما يدفع الجميع الى عدم الالتزام بها.

وقس على ما تقدم الملاحظات حول تهميش فوائد الديون المشكوك فيها وضرورة عدم ضمها الى الإيرادات، والملاحظات حول الشيكات المؤجلة، وزيادة الحوافز للإدارة العليا والمرتبات عما حدده قرار رئيس الوزراء وكذلك الملاحظات عن الضرائب المتنازع عليها [ألا يكفى هنا أن يراقب الجهاز مصلحة الضرائب؟] الخ.

أيضا وهذه ملاحظة تنطبق على تقارير كل البنوك، فإن بنود تقرير الرقابة تكاد تكون هى هى منذ عشرات السنين، على الرغم من التطورات الهامة فى طبيعة العمل المصرفى وفى جوهر فكرة الرقابة ذاتها، إننا مثلا نتطلع لأن يتضمن تقرير الرقابة على البنوك تقييما لأداء الأجهزة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالائتمان.

[مع تقرير المحاسبة لا مع تقرير الأداء] مثل إدارة الاستعلام عن العملاء، وأن نرى تقريرا منفصلا عن حالات التسويات وشطب أو إعدام الديون، ونماذج لفحص بالعينة لبعض القروض ليست السيئة، ولكن الجيدة، لأن من القروض الجيدة ما يتم فيه لعب أيضا، وهناك حالات يتم فيها الاقتراض بأسماء غير حقيقية لصالح موظفين بالبنوك، ويتم السداد فى المواعيد مع قدر من التماحيك يترتب عليه استفادة مادية لا بأس بها للمتواطئين. أيضا نحن نطمع فى أن يتوسع البنك المركزى أو جهاز المحاسبات فى طلب معلومات عن حالات متعثرة بعينها، وعرضها فى التقرير ليطالعها أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة [والرأى العام إن طالها عن طريق أناس «زى حالاتنا»!].

على أية حال سنقدم الآن عينة من القروض والتسهيلات التى قدمها البنك لشركات عامة وخاصة، وفى ذات الإطار الذى يمضى عليه الكتاب، أى إطار إظهار طبيعة العلاقة بين « البزنس مان والبنكير » ونشير ابتداء الى أننا لا ننحاز لوجهة نظر مسبقا فقد يكون البنك على حق فى دفاعه عن الشركات وقد يكون المراقبون على حق.. وقد يكون الطرفان

غيـر مـحـقـين هـذا فى «هـجـومـه» وذاك فى «دفـاعـه»، ولا ننسى أن الطبع يغلب التطبع.. فالمراقب الذى اعتاد أن يرى العالم بعين المفتش قد لا يستطيع أن يحافظ على نظرته الحرة للأمـور طوال الوقت، والبنك الذى اعـتـاد مـوظفـوه الكبـار (المتـخـصـصـون!) الرد على الملاحظات قـد يكونوا أدمنوا هم الآخـرين اصطناع الحـجج والمبـررات دون أن تيـيـحـوا لأنفسـهم الفسـحة الكافية للإفادة من الملاحظات والتى يفترض أنـها وضعت لمصلحة البنك مثلما لمصلحة المودعين والمقترضين.

وقبل أن نقدم حالات الاقتراض نشير إلى ورود عدة مـلاحظات خطيرة، أو «مدقرمة»، لاحظها جهاز المحاسبات، أو رد عليها البنك بنفس «الدقرمة» ومن ذلك:

* هناك بنك يبدو أنه تخصص فى إصدار ضمانات وهمية ليأخذ بمقتضاها العملاء من بنك آخر مايريدون وقد لفت جهاز المحاسبات بنك الاسكندرية الى عدة حالات حصلت على ضمانات من هذا البنك وقدمتها إلى بنك الاسكندرية، بينما مانح الضمان نفسه «بنك ليس من الدرجة الأولى» وهو نفسه تعبان « وعايز اللى يشيله » وهذا تعليق من عندنا.

* يظهر أيضـا عدة شركات قابضة كفت عن أن تكون ضـمانا للشركات التابعة، ويظهر لنا كمؤلفين أن هـذا تم ضـمن اتجاه عام وبعد أن قـامت البنوك العامـة المصـرية «بتنظيف محافظها» فى حركة شاملة منذ ٣ سنوات كما قال لنا السيد محمود عبد العزيز.

* يهتم بنك الاسكندرية شـأنه شـأن بقية البنوك العـامة بالأبعـاد الأمنية والاجتمـاعية والاقتصـادية القومية ـ كما ذكر بالنص ـ لاستمـرارية عمل شـركات القطا ع العـام الكبيرة المقترضة غير أن المرء هنا، رغم انحيازه السياسى الى البنوك العـامة والشركات العامة، لابد أن يدعو الى أن تتم عمليات مسـاندة الشـركات العـامة مـصـرفيا ضـمن إطار مـحدد وموحد وتحت رقابة اجتماعية واسعة كما أنه لا يجوز الإتكاء على ذلك للسكوت عن أخطاء أو مخالفات مصـرفية كتلك التى قفشـها الجهاز فى تعامل شركة الحديد والصلب مع البنك حيث قام الأخير بتجنيب ٣٥٠ مليون جنيه من المديونية استنزالا من القائم منها تسدده الشـركة على ٥ سنوات بموجب أقسـاط نصف سنوية من ١٣/٧/١٩٩٥ ثم تم اعتبار هذه المديونية ضمن إحصائية الإيداعات وهى ليست إيداعات حقيقية!!! بل وقد قفش الجهاز «لعبة» أخرى لا يمكن اعتبارها ظريفة تتمثل فى قيام البنك فى ٣٠/٦/١٩٩٣ بالخصم على حسـاب فـرع حلوان (الذى تتعـامل معه شـركـة الحديد والصلب حيث يقع بالقـرب منها)

بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه بغرض إظهار المديونية بصورة أقل من الحقيقية ثم رد المبلغ الى الفرع فى ١٩٩٣/٧/٤؟!!.

وفى شركة كفر الدوار (تتعامل مع فرع الاسكندرية) رصد الجهاز محاولات البنك المختلفة لتلافى تصنيف الدين كغير منتظم بفتح مديونية مجنبة ثم رفع الحد المعتمد بعد أن قل الدين بسبب المجنب منه، وتقديم تسهيلات للشركة بالدولار والمجلس لتقوم بسداد ديونها للبنك ولبنوك أخرى محلية!

ونشير للقارئ الى أن البنوك تحاول تجنب تصنيف أى دين - الكبير بالذات - كردئ لأن هذا - سيضطرها الى عمل مخصص كبير له يتم استنزاله من الفائض مما يقلل أرباح البنك ويضعف صورة أدائه.

* أحيانا عندما يطالع المرء الملاحظات حول مديونيات شركات القطن بالذات (وهى تتعامل مع البنوك العامة كلها) يقول الحمد لله أن المودعين يجدون ما يأخذون منه فوائدهم ، وذلك نتيجة الأعباء الضخمة التى تتحملها البنوك من جراء هذه المديونيات المرهقة وبرود أعصاب الوزارات المعنية كالاقتصاد وقطاع الأعمال حيال مطالب البنوك بحقوقها.

* كان لافتاً للنظر وجود فروع لم يجد مراقب الحسابات ما يلاحظه عليها، مثل فرعى النزهة والمطار على سبيل المثال.

فإن المرء ليأسى لوجود ملاحظات من مصادر عدة عن أخطاء فى حساب فوائد العملاء، أو عدم احتساب الفوائد عن الودائع فى يوم الإيداع، وأخطاء فى حساب الدمغة النسبية، أو عدم الاستدلال على عنوان عميل صدر له خطاب ضمان (شركة بينوس روس وهى إحدى الشركات التى تعاملت مع قناة السويس وقد صودر خطاب الضمان) وهناك أخطاء جسيمة مثل «ترتيب إيداعات متبادلة بين بنك الاسكندرية وبنوك أخرى فى مصر والخارج وذلك بهدف إظهار حجم الأعمال بشكل أفضل، وقد بلغ إجماليها ١,٧ مليار جنيه، حدث هذا رغم أن جهازالمحاسبات يذكر أن البنك المركزى حذر بشدة فى ١٩٩٢/١٢/١ من قيام أى بنك بانتهاج هذا الأسلوب.

كما أن بعض هذه الترتيبات نتج عنها خسارة تحملها البنك نتيجة فروق سعر الفائدة.

وفى الحقيقة فقد رد البنك ينفى وجود مثل هذه الترتيبات ويؤكد أنها معاملات طبيعية!!

* هناك أيضا اختلاف فى الأساليب المحاسبية التى تتبعها الفروع بشأن العمولات

المستحقة طرف المراسل بالخارج عن فتح أو مد أجل اعتمادات مستندية للاستيراد عبئها على المراسل. وكمثال لوحظ أن فرع القاهرة يضيفها الى عائد الخدمات المصرفية خصما على حساب أرصدة مدينة تحت التسوية فى حين يقوم كل من فرع الاسكندرية وشريف بإثباتها كقيود تذكرة!! وقد رد البنك على ذلك بأنه سيوحد النهج!!

ثمة ملاحظة بالغة الغرابة فقد لاحظ مراقب الحسابات أن فرع دسوق كان يحتفظ ضمن النقدية بالصندوق بـ ١٢٠٨ دينار عراقى ومقومة بسعر ١٤,٥ قرش للدينار وهو يستفسر أى المراقب عن سر حيازة الفرع لها فى ضوء كون الدينار العراقى غير متداول ضمن العملات الحرة، كما أن محضر جرد العملات الأجنبية فى ١٩٩٤/٦/٣٠ لم يتضمن هذا المبلغ، والسؤال هل هذا الأمر وارد التكرار ببساطة فى فروع البنوك؟

أخيراً لم يرد فى الملاحظات ما يشير إلى أنه توجد فروع خاسرة، أو فروع تعتمد على عميل واحد، كما لم تذكر التقارير نسبة القروض بدون ضمانات الى المضمونة. [والآن مع بعض الحالات :

المخصصات

بلغ رصيد المخصص للمخاطر العامة ٨٧٦ مليون جنيه بعد أن تم تدعيمه بملغ ١٠١,٣ مليون جنيه خصماً على حساب العمليات الجارية كما قام البنك بتصنيف مديونيات بعض العملاء على أنها ديون منتظمة فى حين أنها ديون غير منتظمة، ولقد أوضح البنك أنه يلتزم بدرجة كافية بتعليمات البنك المركزى فيما يتعلق بأسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات، إلا أن البنك المركزى أوضح ما يلى:

«.. التى يسفر فحصها عن وجود صعوبات تواجه العميل من ناحية القدرة على سداد أصل الدين أو عوائده أو كليهما ولا يوجد تحت يد البنك ضمانات عالية الجودة وقابلة للتسييل فى آجال قصيرة، أما الديون الرديئة فهى التى ليس من المنتظر استرداد جزء ذو قيمة منها (أى معظمها معدوم).

كما أن بعض الملاحظات أشارت إلى أن البنك يعتد بالرهونات العقارية والتجارية وكفالات ليست من الدرجة الأولى عند حساب صافى المديونية بغرض تكوين مخصص..ومن أمثلة ذلك:

❖ شركة أبراج مصر العالمية (الأسكندرية ـ فرع القاهرة)

كانت مديونية الشركة موضع ملاحظة من حيث وجوب تصنيفها (رديئة) وكان تعقيب البنك أن هناك تسوية مع الشركة من المتوقع معها استرداد جزء كبير من المديونية مما اكتفى معه البنك بتصنيف المديونية على (مشكوك فى تحصيلها) ولم يتبين من الفحص أن تسوية قد تمت أو أن مركز الشركة قد تحسن منذ تعقيب البنك فى هذا الشأن. والظاهر بهذه التسوية هو إجراء العديد من التنازلات من جانب البنك وعدم قيام الشركة بسداد دفعات عاجلة فور توقيعها للتسوية.

وفيما يتعلق بالخسائر المرحلة للشركة فى ١٩٩٢/١٢/٣ فقد بلغت ١١,٧٣١ مليون جنيه بخلاف ما أشار إليه مراقب حسابات الشركة من ملاحظة تضمين الأرصدة المدينة مبالغ محل خلاف مع البنك بما يجعل الخسارة المرحلة المحققة ٤٠,٢٠٣ مليون جنيه.

وعند حساب قيمة المخصص لمقابلة مديونية الشركة استبعد البنك ضمانات الرهون العقارية والأقساط التى لم تستحق بعد من قيمة التزامات الشركة!!

مخالفاً بذلك الكتاب الدورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩١ وبالطبع فالهدف من ذلك هو محاولة البنك تخفيض قيمة المخصص الذى ينبغى تكوينه لمواجهة مخاطر عدم السداد من قبل الشركة.

❖ شركة سيراميكا .ك.. (الأسكندرية ـ فرع الموسكى)

قام البنك بتصنيف مديونية الشركة على أنها (جيدة) فى حين أن التصنيف وفقا للمعايير المقررة

(دون المستوى)

بلغت تسديدات الشركة خلال الفترة من ١٩٩٣/٧/١ وحتى ١٩٩٤/٦/٣٠ (٣٢١٢٩٩١٢ جنيهاً)

فى حين بلغت المدفوعات للشركة (٤٠٤٩٠١٣٩ جنيهاً) خلال نفس الفترة

زيادة المدفوعات عند التسويات ٨٣٦٠٢٢٧

أى أن ما تم دفعه للشركة أكبر مما قامت بسداده بمبلغ ٨٣٦٠٢٢٧ (ثمانية ملايين ثلاثمائة وستون ألف مائتان سبعة وعشرون جنيها) هذا بخلاف الفوائد والعمولات المحتسبة خلال الفترة والتى بلغت ١٩٤٠١٦٥ مليون وتسعمائة وأربعون ألف ومائة جنيه وستون جنيها، يخص الفترة من ٤/١ الى ١٩٩٤/٦/٣٠ (ثلاثة شهور فقط) مبلغ ٦٥٣ ألف

جنيه ويرى إعادة تصنيف الدين ضمن فئة الديون (دون المستوى) تنفيذا للخطاب الدورى رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٩١/٩/٩ الصادر من البنك المركزى المصرى.

❖ شركة حلوان لآلات الورش (الأسكندرية - فرع حلوان)

إيداعات الشركة ١,٥٣٨ مليون جنيه

المسحوبات والفوائد والعمولات ٣,٧٩٨ مليون جنيه

العجز ٢,٢٦٠ مليون جنيه

حققت الشركة خسارة عن العام محل الفحص (١٩٩٤) وبلغت الخسائر المرحلة ٩,٢٨٥ مليون جنيه.

- قام البنك بتصنيف التزامات الشركة على أنها (جيدة) فى حين أن تصنيفها وفقا للمعايير المقررة بدرجها بـ (الفئة الرديئة) ولكن نظرا لوجود مستحقات للشركة لدى القوات المسلحة عن تعاقدات قيمتها ٨,٥٩٧ مليون جنيه نرى إدراجها ضمن الفئة (المشكوك فيها).

❖ شركة حلوان للغزل والنسيج (الأسكندرية - فرع حلوان)

- الشركة تعانى من خلل كبير فى الهيكل التمويلى وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قبل الفرع.

- بلغت الخسائر المرحلة ٣٤٥,٩٥٨ مليون جنيه واستغرقت رأس المال (٣٤,٠٨٥ مليون جنيه) والاحتياطيات (١٨,٩١٤ مليون جنيه) بسنبة ٦٥٢٪

- رغم تصنيف الحساب من جانب البنك بالفئة المشكوك فى تحصيلها فقد تم تحقيق عوائد هامشية بمبلغ (١٢,٧٥٩ مليون جنيه) خلافا للتعليمات المقررة فكيف يمكن احتساب عوائد على مديونية هى أصلا مشكوك فى تحصيلها أى أنه يمكن اعتبار العوائد أيضا عوائد مشكوك فى تحصيلها!!

❖ شركة النصر للمسبوكات (الأسكندرية - فرع سعد زغلول)

- بلغ رصيد الحساب الجارى المدين فى ١٩٩٤/٦/٣٠ (٣٧٩ مليون جنيه) بزيادة عن الحد المصرح به (وهو ٢٠٠ مليون) ١٧٩ مليون جنيه.

- لم يتم تنفيذ التسويات المتعلقة بإصلاح الهيكل التمويلى للشركة والتى كانت محل دراسة خلال فترة اعتماد ميزانية ١٩٩٣/٦/٣٠ كما أن حجم التسهيلات الممنوحة للشركة

فاقت النسبة المقررة بالقانون رقم ١٦٣ وتعديلاته، ولم يتبين لنا وجود جدولة بهدف الوصول بالرصيد الى النسبة المقررة بالقانون.

وقد أوصى جهاز المحاسبات بتصنيف الدين (دون المستوى) مع تهميش الفوائد لكن البنك صنف الدين على أنه (جيد)!!

❖ شركة الخولانى ـ الزهر لصناعة المواسير (فرع الاسماعيلية)

ـ تم منح العميل قرض متوسط الأجل رقم (١) بلغ الحد المصرح له فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغا وقدره ٨٠٠ ألف جنيه يسدد على قسطين الأول حق ١٩٩٣/٧/١٧ والثانى ١٩٩٤/٧/١٧ ولم يتم سداد كلا القسطين حتى تاريخ القرض ١٩٩٤/١٠/٢.

ـ كما تم منح العميل قرض متوسط الأجل رقم (٢) بمبلغ ٢ مليون جنيه يسدد على ٥ أقساط يستحق القسط الأول فى ١٩٩٣/١٠/١٧ والذى لم يتم سداده حتى ١٩٩٤/١٠/٢ (أى عام تقريبا).

ـ كما لم يقم العميل بسداد الفوائد المحتسبة على القرضين والبالغ قيمتها فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغا وقدره ٢,٥٧٥ مليون جنيه وقام البنك بتعليتها فى حسابات مستقلة تحت مسمى فوائد القرض رقم (١) والقرض رقم (٢).

ـ هناك عجز فى صافى ضمانات القرض بضمان بضائع قدره (٣٤) ألف جنيه.

وبينما يرى المحاسب رفع الفوائد المحتسبة على القرضين والخاص بالعام ٩٤/٩٣ من إيرادات الفرع وإدراج الدين ضمن فئة (الديون الرديئة) فإن تصنيف البنك للدين: «جيد»!!

❖ شركة الاسماعيلية الوطنية للملابس الجاهزة (فرع الإسماعيلية)

هناك عجز فى قيمة الضمانات بالنسبة للحد الأول قدره ٢٨ ألف جنيه يرجع تاريخه الى يوليو ١٩٩٣.

ـ بالنسبة لحد السحب على المكشوف هناك تجاوز قدره (١٨٨ ألف جنيه).

ـ يرى الجهاز تصنيف الدين على أنه (دون المستوى) مع حصر الفوائد المحتسبة عن الأشهر من ابريل الى يونيو ١٩٩٤ ورفعها من إيرادات الفرع وقد صنف البنك الدين على أنه (جيد)!!

❖ شركة الطوب الرملى (فرع شريف)

ـ بلغت المدفوعات للشركة خلال الفترة من ١٩٩٣/٧/١ حتى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغ وقدره

١٤,٥٢٥ مليون جنيه فى حين بلغت التسديدات عن نفس الفترة مبلغا وقدره ١٣,٥٤٣ أما العجز قدره ٩٨٣ ألف جنيه، (مليون جنيه تقريبا).

- بلغت الفوائد الهامشية من سبتمبر ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤/٦/٣٠ مبلغا وقدره ٢٠,٤١٦ مليون جنيه.
- الدين مدرج ضمن فئة الديون المشكوك فيها لأكثر من عام.
- يتعين تعديل تصنيف الدين إلى فئة (الديون الرديئة) وفقاً للمعايير المقررة من جانب البنك المركزى.
- بلغت خسائر الشركة فى ١٩٩٣/٦/٣٠ مبلغا وقدره ١٢٤,٤ مليون جنيه.

❖ *الشركة المتحدة للانتاج الداجنى (فرع التحرير)*

الشركة متوقفة تماماً عن السداد والحركة بالحساب منعدمة كما بلغت العوائد والعمولات المهمشة خلال العام (١٩٩٤) ٩,٦٧٩ مليون جنيه ليصبح رصيد العوائد والعمولات المهمشة فى ١٩٩٤/٦/٣٠ ١٧,٤٦١ مليون جنيه.

- طلب الفرع والإدارة العامة للائتمان من الإدارة العامة للقضايا باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة !!

[وكأن الفرع بذلك قد قام بواجبه]

- بلغت الخسائر المرحلة بميزانية الشركة فى (١٩٩٣/٦/٣٠) ٨٨ مليون جنيه بينما رأس المال بلغ ٣٦ مليون جنيه .

❖ *بنك الاسكندرية ـ فرع بنها*

تقرير مراقب الحسابات:

❖ *القروض والسلفيات*

أسفر الفحص عن اختلاف التقييم طبقا للمعايير المحددة من البنك المركزى حسب المنشور الدورى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩١ نذكر منها على سبيل المثال:

اسم العميل	الالتزام	تصنيف البنك	ملاحظات
أحمد محمد عثمان الأخضر	١١٦٧٣	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كردئ
الشركة العربية للإنشاءات	٢٧٤٧٤٤٥	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كردئ
شركة الروضة للمقاولات	١٠٢٨٦٣٤	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كردئ
عاطف عبد الغنى	٦٥٢٢١	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كردئ

اسم العميل	الالتزام	تصنيف البنك	ملاحظات
فاروق عبد الفتاح	٣٨٧٨٠	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كردئ
ليلى حسن على دياب	٣٠٢٧٨	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كردئ
مؤسسة سانتيا التجارية	٥٨٥١	مشكوك فى تحصيله	كان يتعين تقييمه كردئ

❖ ***الشركة الاقتصادية للتنمية الغذائية (فرع القاهرة)***

يبلغ دينها الشامل بالعملة المحلية وتعويض بالخصم يساوى ٢١,٤ مليون جنيه وعليها فوائد معلقة ٣,٨ مليون جنيه والضمان ٣ مليون جنيه والمرخص ٨,٢ مليون جنيه مطلوب دعمه ليصبح ٩,٢ مليون جنيه.

الظريف أن الجهاز قال تبريراً أن من الضمانات خطاب صادر من بنك التجاريون وهو ليس من بنوك الدرجة الأولى!! أى ليس من البنوك (فايف ستارز).

إذ أن هناك ضمانة صادرة من بنك التجارة والتنمية «التجاريون» لبنك الاسكندرية.

ما هى حكاية هذا البنك..؟! هل تخصص فى إصدار ضمانات «مضروبة»؟!!

وهى ٢٠ مليون فرنك فرنسى تعادل ١٢,٥ مليون جنيه.

ولم يتم الاعتداد سوى بمبلغ ٢ مليون جنيه فقط من قيمتها عند بناء المخصص!!

❖ ***شركة مصر للكباسات (فرع القاهرة)***

الرصيد مدين بـ ٦,٨ مليون دولار

تصنيف البنك لها (جيد) والجهاز المركزى للمحاسبات يقول (ردىء) ويطلب تكوين مخصص بقيمة ٤ مليون جنيه قيمة القسط المستحق لبنك الاستثمار الأوروبى ويعلل ذلك بانسحاب الإيطاليين من الشركة وقيامها بفك (كسر) وديعتان وبوجود خلل فى هيكل التمويل ولم يتم دفع دفعات متعددة من الفوائد التى عليها للبنك وأبلغت (أفادت) فى ١٩٩٤/١٠/١١ بعدم قدرتهاعلى السداد (أقساط القرض) حتى ١٩٩٦؟!!

❖ ***شركة أميسال (فرع القاهرة)***

البنك صنف مديونيتها (جيد)

والجهاز يصنفها (ردئ)

ويطلب تكوين مخصص قدره ٣٥,١ مليون جنيه. وظاهر طبعا أن الفارق رهيب ويقول مراقب الحسابات أن الشركة حاصلة أيضا على قرض مشترك طويل الأجل وآخر طويل تكميلى.

ويبدى الجهاز عددا من ملاحظاته حول الاختلالات ومنها وجود ٢٦ مليون جنيه خسائر، ومراقب الحسابات أفاد بالشك فى قدرة الشركة على الاستمرار!!

ورد البنك بأنه جارى استخدام جزء من الزيادة فى رأس المال لسداد القروض المحلية ورسملة القروض وملحقاتها، ويرى الإبقاء على الوضع حتى ١٩٩٥/٦/٣٠.

❖ مطبعة كمباس جرافيك أرانس (فرع الاسكندرية)

- قام البنك بتصنيف مديونية الشركة المذكورة على أنها (جيدة) وطالب الجهاز المركزى بتصنيفها (رديئة) وتكوين مخصص.

أشار التقرير الخاص بالجهاز المركزى أيضا الى:

- تجاوز المسحوبات عن الإيداعات بملغ ٨١ ألف جنيه للحساب الجارى، ١٧٠ ألف جنيه للحساب بضمان بضائع.
- ارتداد شيكات بمبلغ ٧٥٠٠٦ جنيه بدون دفع من جملة الشيكات البالغة ٨٨٦٠٠ جنيه.
- بلغت خسائر الشركة فى ١٩٩٣/١٢/٣١ ٣٠١١٤ جنيه.
- صدور الحكم رقم ٩٤/٦٠٠ إفلاس الاسكندرية بجلسة ١٩٩٤/٨/٢٧ بإشهار إفلاس الشركة وغلقها.

❖ شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية «شويبس» (فرع القاهرة)

أشار القرير إلى ما يلى:

- لم تقم الشركة بسداد الأقساد المستحقة منذ ١٩٩١ وقد قام البنك بالتنازل عن ٢٠٪ من أصل المديونية وجميع الفوائد والعمولات حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ والبالغة ١٨٦ ألف دولار أمريكى (أكثر من نصف مليون جنيه مصرى) وكذا العوائد والعمولات المهمشة والتى بلغت ٩٤ ألف دولار أمريكى (٣٠٠ ألف جنيه مصرى) كما تم تخفيض المديونية بقيمة الفوائد والعمولات المعلقة من ١٩٨٨/٧/١ وحتى ١٩٩١/٦/٣٠ والتى بلغت ٧٩١ ألف دولار أمريكى (ما يقرب من ٢,٥ مليون جنيه) كما تم تخفيض المديونية أيضا بقيمة زيادة

مساهمة البنك فى رأسمال الشركة بمبلغ ٥٩٢ ألف دولار أمريكى (ما يقرب من ٢ مليون جنيه).

- وجود خلل فى مركز الشركة المالى كما انها تعانى العديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية والتى أدت الى تحملها خسائر بلغت ٨٠ مليون جنيه مصرى.

❖ شركة مساهمة البحيرة (فرع طلعت حرب)

المديونية ١٨,٣ مليون جنيه ويقول الجهاز أن إدارة الائتمان بالفرع ذاتها أوصت بتصنيف الدين ضمن «غير المنتظمة» ورد البنك بأن الشركة لها ٣٠٠ مليون جنيه عند جهات الإسناد وطلبت تخفيض الفوا د بعض الشيء لتشغيل الحساب.

❖ شركة الحديد والصلب المصرية

فئة ديون الشركة مصنفة من قبل البنك (جيد) والجهاز يصنفها (ردئ) وتكوين مخصص بمبلغ ٩٤٧ مليون جنيه مع تهميش الفوائد والعمولات البالغة ٩٥,٩ مليون جنيه ولاحظ الجهاز ملاحظات غريبة وشديدة الخطورة منها:

أنه تم تجنيب ٣٥ مليون جنيه من المديونية استنزالاً من القائم منها تسدد على ٥ سنوات بموجب أقساط نصف سنوية من ١٩٩٥/٧/١٣ وتم اعتبار هذه المديونية ضمن إحصائية الإيداعات رغم أنها ليست إيداعات حقيقية!!!

وهناك خطأ فى رصيد أول المدة بلغ ١٧٣ مليون جنيه مدين، نظرا لقيام فرع القاهرة فى ١٩٩٣/٦/٣٠ الخصم على حساب فرع حلوان بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه بغرض إظهار المديونية بصورة أقل من الحقيقة ثم رد المبلغ الى الفرع فى ١٩٩٣/٧/٤؟؟!!!

ورد البنك يفسر موقفه «التضامنى» مع الشركة بأنه تقديرا لدورها الاستراتيجى، مشيراً إن وزير قطاع الأعمال عقد اجتماعاً مع المسئولين بالشركة فى ١٩٩٤/٦/١٥ لدراسة خللها!!! وليس لدينا تعليق!!!

❖ شركة النصر للتليفزيون

المديونية بلغت ١٢,٣ مليون دولار + ٣٥,٢ مليون جنيه وتهميش ٨,١ مليون جنيه فوائد.

✩ ✩ ✩ ✩ ✩

❖ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية

بلغ رصيد هذا المخصص ١٠٣,٢ مليون جنيه بعد تدعيمه بـ ٧,٣ مليون جنيه، ومن أهم الأمور هنا أن بنك الاسكندرية يساهم فى بنك مصر إيران بـ ٥٦,٥ مليون جنيه ولظروف بالبنك رآها الجهاز المركزى طلب تدعيم مخصصه، لكن البنك قدم أعذارا أكثر إقناعا - بأمانة - ويكفى أن البنك لم يتعرض لأى هزات وهو مستمر للآن فى ممارسة نشاطه بطريقة عادية.

- أيضا يساهم بنك الاسكندرية فى الشركة الوطنية لاسكان النقابات بـ ١٢,٧ مليون جنيه ومن دراسة المركز المالى للشركة جعلت قيمة المساهمة بتخفيض الى ٨,٧ مليون جنيه ووفقا لتقدير الجهاز فلقد انخفضت قيمة السهم من ١٠ الى ٦,٩ جنيه بينما قدر البنك قيمة السهم بـ ١٠,٢ جنيه!!!

- أيضا يساهم البنك فى بنك الاسكندرية الكويت الدولى بـ ٣٥,٨ مليون جنيه وظهر من ميزانية الأخير فى ١٩٩٣/١٢/٣١ وجود خسائر مرحلة قدرها ٥٩,٣ مليون جنيه استنزفت حقوق المساهمة بالكامل وظهرت بالسالب ١,٣ مليون جنيه. ولذا نرى - أى الجهاز - تدعيم المرخص بملغ ٣١,٤ مليون جنيه وهو يمثل الفرق بين قيمة مساهمة البنك والمخصص الذى كونة (بالنقض) ورد البنك: بأنه يكتفى بذلك الآن لأن زيادة رأسمال اسكندرية الكويت الدولى التى شارك بنك الاسكندرية فيها ستؤتى ثمارها وظهور مستثمر لشراء حصة من مساهمة مصرفنا فى إسكندرية الكويت (وقد حدث هذا بالفعل).

«٤»

الأقصى ...
فى القاهرة الشرق الأقصى ١٩٩٦

بعد لحظات سننشر النص[*] الحرفى « الكامل » لوثيقة فريدة. انها جزء من تقرير إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى عن القروض والسلفيات التى قدمها بنك القاهرة الشرق الأقصى (بنك مشترك يساهم فيه بنسبة كبيرة بنك القاهرة الذى هو قطاع عام ولازال بنك القاهرة صاحب يد طولى فى الأول رغم اتجاه الدولة لتقليل حصة البنوك العامة فى البنوك المشتركة أو تصفيتها).

انها وثيقة فريدة لأنها:

* تمنح الثقة فى جدية رقابة البنك المركزى المصرى على أعمال البنوك، خاصة المشتركة منها،وخاصة أيضا أن بعض تلك البنوك تمارس أعمالها فى أجواء شبه ماسونية، وهى تقوم غالبا على خدمة مجموعات معينة من رجال البزنس أو السياسة مرتبطين عائليا أو اقتصاديا.

* يبين من الوثيقة وجود هزل مزرى فى مسألة المعاملات الإسلامية، وكان الأحرى بمن أنشأوا فرعاً إسلامياً لهذا البنك أن يحترموا قيم الإسلام وتعاليمه. هنا يكفى أن نشير إلى أن البنك المركزى لاحظ انهم لم يضعوا قواعد للتعامل منذ ١١ عاماً!!

* ويظهر لنا أيضا كيف أن بنكا لا يزيد رصيد القروض والتسهيلات به عن قيمة قرض واحد كبير قدمه بنك عام لشركة عامة، يرتكب كل هذه المخالفات وبالطبع فإن القارئ نفسه سيسأل: طيب لو حجم تعاملاته كبير كان عمل إيه؟

* المشاهد أيضا أن عملاء البنك كلهم من القطاعين الخاص والاستثمارى.. والأسماء

(*) التزاماً منا بالنص الحرفى لم نشأ تحويل أرقام المديونيات من الآلاف إلى الملايين، تاركين ذلك للقارىء ، بحيث انه إذا وجد ١٩٦٢٣٦ تتبعه عبارة « ألف جنيه » فإن هذا يعنى أن المبلغ مضروباً فى ألف، فيصبح (١٩٦٢٣٦٠٠٠) جنيهاً.

هنا غير معروفة والتعثرات مربكة ويبين أن جملة الديون الرديئة عالية على نحو لا يصدق كما يبين أن حجم المعلومات عن العملاء هزيل وهذا يذكرنا أن نقول انه لا يمكن أن تكون هناك شفافية حقيقية إلا فى ظل نمط ملكية اجتماعية.. هذا ليس كلاما يقوله يساريون، لكنه واقع يلمسه المرء إذا عمل مع شركة خاصة أو تعامل معها، كما نلمسه فى تقرير كهذا وفى تقارير أخرى ضريبية وجمركية ومحاسبية، تخيلوا. يوجد هنا عملاء لم يقدموا السجل التجارى عند الاقتراض؛ ولا ما يفيد موقفهم مع الضرائب أو التأمينات، ولا آخر ميزانية وآخر حسابات ختامية إلخ..

* هناك اختلالات فى تقديم تسهيلات بضمان بضائع أو أوراق تجارية لا مثيل لها، بصرف النظر عن صغر المبالغ فى النهاية، إن المرء ليراهن أن العملاء لا يلجأون الى مثل هذا النوع من البنوك من فراغ، ومن المؤكد انهم عينة من البشر التى لا تنفك تهاجم القطاع العام « وعمايله » لا لشىء إلا لأنه يعمل بطريقة رصينة أو فلنقل محترمة إلى حد بعيد.

* تنقسم الوثيقة إلى جزئين الأول عن أرصدة القروض والسلفيات حتى ١٩٩٦/٣/٣١، والثانى عن الأرصدة ذاتها حتى ١٩٩٤/٢/٢٨، وبهذا فإن نسيج الرقابة تنطبع عليه صورة حقيقية للبنك إلى حد بعيد ليس بسبب أنه يعطينا قدرة على المقارنة بين عامين فحسب ولكن لأن الخلفيات فى كل جزء تمنح القارئ فرصة لتتبع تطور وحدة مصرفية من هذا النوع من بدايتها، كما تمنحه فرصة التقاط الخلل الجوهرى الذى قاد إلى كل هذه الاختلالات. وفى رأينا انه ضعف رأس المال بصفة عامة مما يجعل النشأة مشوهة منذ البداية ويضع سقفا لتطلعات البنك ويحوله إلى جهاز شبه طفيلى هدفه أن «يخبط ويعدى» ولا يرتبط به سوى الذين يفكرون بالقرب من هذا النحو سواء بحسن أو بسوء طوية.

القروض والسلفيات

بلغ إجمالى أرصدة القروض والسفيات نحو ١٩٦٢٣٦ ألف جنيه فى ٣١ مارس ١٩٩٦ بنسبة ٥٨,٦٪ من إجمالى المركزالمالى للبنك مقابل ٥٠٪ لدى مجموعة البنوك التجارية المشتركة والخاصة وقد توزعت على النحو التالى:-

أ ـ من حيث الفروع

الفـــرع	(بالألف جنيه)
الجيزة	١٥١٩٢٥
الاسكندرية	٢٣٠٦١
الجيزة للمعاملات الإسلامية	٢١٢٥٠
	١٩٦٢٣٦

ب ـ من حيث الضمانات وآجال الاستحقاق

	(بالألف جنيه)
تستحق الدفع خلال سنة:	
ـ بضمانات عينية	٥٩٢٧٦
ـ بدون ضمان عينى	١٣٦٩٦٠
تستحق الدفع بعد سنة:	
ـ بضمانات عينية	ـ
ـ بدون ضمان عينى	ـ
	١٩٦٢٣٦

وقد تبين قيام البنك بمنح قروض لبعض العملاء تزيد مدتها عن سنة بلغت أرصدتها المدينة نحو ١٥٠٦١ ألف جنيه فى ١٩٩٦/٣/٣١ قام البنك بإدراجها ضمن بند قروض وسلفيات تستحق الدفع خلال سنة بالمركز الشهرى.

(مرفق رقم ٣)

ويتطلب الأمر قيام البنك بحصر القروض التى تزيد مدتها عن سنة وإدراجها بالبند المخصص لها بالمركز الشهرى.

وقد تم فحص عينة من أرصدة القروض والسلفيات القائمة بسجلات البنك لعدد ٦٤ عميل بلغ إجمالى أرصدتهم المدينة نحو ١٧٦٤٢٥ ألف جنيه بسنبة ٨٩,٩٪ من إجمالى القروض والسلفيات فى ١٩٩٦/٣/٣١، كما شمل الفحص عينة من أرصدة الالتزامات العرضية بلغت ما يعادل نحو ٦٨٦١٥ ألف جنيه بسنبة ٨٠,٢٪ من إجمالى الالتزامات العرضية لدى البنك (منها نحو ٣٩٤٠٣ ألف جنيه فى نطاق عينة القروض والسلفيات المشار إليها وما يعادل نحو ٢٩٢١٢ ألف جنيه تمثل أرصدة التزامات عرضية ناشئة عن

إصدار خطابات ضمان صادرة بناء على طلب بنوك فى الخارج).

وقد أسفر الفحص عن تبويب العينة التى تم فحصها من حيث درجة جودتها على النحو التالى:ـ

(القيمة بالألف جنيه)

تبويب أرصدة القروض والسلفيات والالتزامات العرضية	القروض والسلفيات		التزامات عرضية	إجمالى	المخصص المقترح		
	عدد العملاء	أرصدة مدينة			مديونية	التزامات عرضية	إجمالى
١ـ ديون والتزامات عرضية منتظمة "جيدة"	٣٥	٨٦٩٠٩	٥٩٦٩٠	١٤٦٥٩٩	٧٢٧	٣٠٥	١٠٣٢
٢ـ ديون والتزامات عرضية غير منتظمة							
ـ دون المستوى	٩	٢٣٧٩٢	٧٤٤٦	٣١٢٣٨	٣٥٧٢	١١٢٩	٤٧٠١
ـ مشكوك فى تحصيلها	٤	١١٣٧٥	٨٣٢	١٢٢٠٧	٢٣٣٥	١١٩	٢٤٥٤
ـ رديئة	١٦	٥٤٣٤٩	٦٤٧	٥٤٩٩٦	٥٣٦٧١	٢٨٨	٥٣٩٥٩
	٦٤	١٧٦٤٢٥	٦٨٦١٥	٢٤٥٠٤٠	٦٠٣٠٥	١٨٤١	٦٢١٤٦

ويوضح الجدول المرفق رقم (٤) بيان تبويب أرصدة القروض والسلفيات والالتزامات العرضية التى تم فحصها من حيث درجة جودتها وما انتهى إليه الفحص من التوصية بتكوين مخصص لمقابلة مخاطر تلك الديون والالتزامات العرضية بنحو ٦٢١٤٦ ألف جنيه فى ٣١ مارس ١٩٩٦ بينما بلغ رصيد المخصص القائم بسجلات البنك لإجمالى أرصدة القروض والسلفيات نحو ٢٩٩٢٠ ألف جنيه بخلاف فوائد مجنبة بنحو ٣٦٥٩ ألف جنيه ومجموع ذلك نحو ٣٣٥٧٩ ألف جنيه، وهو ما يقل عن المخصص المقترح من جانب التفتيش بنحو ٢٨٥٦٧ ألف جنيه.

هذا وننوه فى هذا الشأن بأن البنك يقوم اعتبارا من عام ١٩٩٣ بإضافة الفائض للمخصصات ولا يقوم بإجراء أية توزيعات للأرباح.

كما ننوه إلى أن تقرير السيدين مراقبى حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ تضمن أن العجز فى مخصص القروض والسلفيات يبلغ نحو ١٨,٩ مليون جنيه.

وقد انخفض هذا العجز ليصبح نحو ١٢,٧ مليون جنيه بعد إضافة مبلغ ٦١٧٢ ألف

جنيه لمخصص القروض والسلفيات تنفيذا لقرار الجمعية العامة للبنك فى ١٩٩٦/٦/٢٧ بإضافة فائضة السنة المذكورة إلى المخصصات.

وبذلك فإن العجز فى المخصص وفقا لما انتهى إليه التفتيش يزيد بنحو ١٥,٩ مليون جنيه عما انتهى إليه تقرير السيدين مراقبى حسابات البنك ويعزى هذا الفرق أساسا إلى قيام السيدين مراقبى حسابات البنك بأخذ رهون تجارية وعقارية فى الاعتبار لدى حساب المخصص بالنسبة للمديونيات الرديئة لبعض العملاء وذلك فى حدود مبلغ ١١,٦ مليون جنيه.

ونستعرض فيما يلى أهم الملاحظات التى أسفر عنها فحص التسهيلات الائتمانية:

١ـ الاستعلامات والمراكز المالية:

ـ عدم تحديث الاستعلامات المعدة عن بعض العملاء بصفة دورية .

ـ لا يتوافر لدى البنك ما يفيد موقف بعض العملاء من مصلحة الضرائب والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وكذا الموقف من البروتستو والإفلاس.

ـ عدم توافر أية ميزانيات وحسابات ختامية أو مراكز مالية لبعض العملاء فضلا عن عدم توافر ميزانيات وحسابات ختامية حديثة لبعض آخر.

ـ تبين من تحليل الميزانيات والحسابات الختامية لبعض العملاء اعتمادها على التمويل الخارجى بنسبة كبيرة.

٢ـ الموافقات الائتمانية ومدى الالتزام بشروطها:

ـ قيام بعض المسئولين بالبنك بالتجاوز عن الصلاحيات الائتمانية المقررة وذلك بالسماح لبعض العملاء بتجاوز حدود التسهيلات الائتمانية.

كما تبين أن الموافقة الائتمانية الصادرة من إدارة البنك بزيادة حدود التسهيلات الائتمانية لثلاثة عملاء آخرين بمثابة إقرار للتجاوزات عن الحدود السابق تقريرها لهم.

ويتصل بما تقدم ما لوحظ من قيام لجنة الائتمان بفرع الاسكندرية بالتجاوز عن صلاحيتها بالموافقة فى ١٩٩٥/٣/١٠ على إصدار خطاب ضمان نهائى لأحد العملاء (محمود مصطفى مطاوع) بمبلغ ١٣٢٢ ألف جنيه وقد بلغ الالتزام العرضى الناشئ عنه ٤٩٦ ألف جنيه، كما قامت اللجنة المذكورة بالموافقة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٨ على إصدار خطاب ضمان دفعة مقدمة لذات العميل بمبلغ ١٩٨٣ ألف جنيه وبلغ الالتزام العرضى

الناشئ عنه ١٢٨٩ ألف جنيه، علما بأن الحد المقرر لهذا العميل من اللجنة العليا للتسهيلات لإصدار خطابات ضمان بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه كان مستخدما بالكامل قبل صدور موافقتي لجنة الائتمان بفرع الاسكندرية محل الملاحظة.

وقد قام الفرع فيما بعد بعرض الأمر على اللجنة العليا للتسهيلات بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٥ حيث وافقت على ذلك، والأمر على هذا النحو يعد بمثابة إقرار لأمر واقع.

قام البنك بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٩ فى إطار تعويم أحد العملاء (عبد الحميد سيد الطنانى) بالموافقة على تقديم تمويل للعميل بنسبة ٤٥٪ من قيمة اعتمادات التصدير المفتوحة للعميل على أن يتم استخدام التمويل وفقا لما يلى:

- ٢٥٪ يسمح للعميل بصرفها بالعملة المحلية فور إبلاغ البنك بالاعتماد.
- ٢٠٪ يسمح للعميل بصرفها بعد تصدير أو تجهيز ما يوازى ١٥٪ من قيمة الاعتماد.

وقد تبين قيام البنك خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٩٥ بتقديم تمويل قدره ٣٥٠ ألف جنيه بنسبة ٢٥٪ من قيمة عدد ٣ اعتمادات تصدير تخص العميل، وقد تم إلغاء اعتمادين خلال شهر يوليه ١٩٩٥ لانتهاء المدة المحددة للشحن، وبالنسبة للاعتماد الثالث فقد قام العميل بشحن البضاعة فى ٢٧ يوليه ١٩٩٥ وصرف باقى نسبة التمويل من البنك وقدرها ٦٦,٥ ألف جنيه (المعادل لنحو ١٩,٦ ألف دولار أمريكى) وقام العميل بإرسال أصل المستندات مباشرة للمستورد فى الخارج وتسليم البنك صورتها والذى قام بإرسالها للتحصيل ورفضت من جانب المستورد، ويقوم البنك بمطالبة العميل بسداد المديونية المستحقة عن هذا التمويل ولم يقم العميل بسداد سوى نحو ٧١ ألف جنيه حتى ١٩٩٦/٣/٣١.

والأمر على هذا النحو يشير إلى عدم قيام البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان هذا القدر من التمويل.

- قيام البنك بكشف الحسابات الجارية الدائنة لبعض العملاء بقيمة المبالغ التى استحقت ولم تسدد (متأخرات) ويتطلب الأمر اتخاذ ما يلزم لسداد تلك المتأخرات.
- تأخر تجديد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء لفترات طويلة وصلت فى بعض الحالات لعشرة شهور.

٣ـ ملاحظات أخرى على بعض أنواع التسهيلات:

أ ـ التسهيلات بضمان بضائع

ـ تجاوز الأرصدة المدينة لصافى القيمة التسليفية للبضائع محل الضمان.

ـ وجود بضائع متجاوزة فترة التخزين المقررة فى بعض الحالات.

ـ عدم توافر تقارير معاينة هندسية للمخازن توضح مدى صلاحيتها للتخزين.

ـ لوحظ أن عمليات السحب والإيداع بالمخازن المغلقة تتم بمعرفة موظفى أقسام البضائع بفروع البنك الذين يتولون فى ذات الوقت إجراء القيود بسجلات حركة البضائع، الأمر الذى تنتفى معه الرقابة الثنائية اللازمة فى هذا الشأن.

ـ لا يقوم البنك بتعيين أمناء مخازن بالنسبة للمخازن المفتوحة والتأمين عليهم ضد خيانة الأمانة لصالح البنك.

ب ـ التسهيلات بضمان أوراق تجارية

ـ تجاوز الأرصدة المدينة للقيمة التسليفية للكمبيالات القائمة فى بعض الحالات.

ـ بعض الكمبيالات التى يقبلها فرع الاسكندرية كضمان تزيد مدتها عن المدة المحددة بالموافقات الائتمانية الخاصة بأحد العملاء (عباس أ. البنا) وهى ستة شهور، ويتصل بما تقدم ما لوحظ من صدور موافقات ائتمانية لأحد العملاء (م. نصيف وشريكته) تسمح بتقديم كمبيالات مدتها ٢٤ شهرا وهى تزيد بكثير عن المدة المتعارف عليها مصرفيا (ستة شهور).

٤ـ ملاحظات بشأن النشاط الإسلامى (فرع الجيزة للمعاملات الإسلامية)

ـ لا يتوافر نظام عمل مكتوب للنشاط الإسلامى للفرع المذكور رغم مضى أحد عشر عاما على ممارسته هذا النشاط.

ـ قيام الفرع بإبرام عدد ٣ مرابحات مع أحد العملاء (شركة القاهرة للصناعات الدقيقة) لشراء خامات بلغت قيمتها نحو ٢٥٦٢ ألف جنيه، وقد تبين من الفحص إضافة قيمة بضاعة المرابحات لحساب العميل الجارى على خلاف المتبع فى المرابحات الإسلامية بأن يقوم البنك بسداد القيمة للمورد مباشرة.

ـ قيام الفرع فى ٣٠ ابريل ١٩٩٥ بإبرام مرابحة مع أحد العملاء (المركز الفنى التجارى) لشراء ورق حاسب آلى بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه على أن تكون مدة المرابحة ثلاثة

شهور تنتهى فى ١٩٩٥/٧/٣١ ولم يتبين قيام البنك بسداد قيمة بضاعة المرابحة للمورد، وتبين السماح للعميل بالسحب على حساب المرابحة بمبالغ إجماليها ١٨٨ ألف جنيه وقام العميل بسداد مبالغ قدرها ١١٧ ألف جنيه خلال مدة المرابحة وهو ما يعنى أن التسهيل المقدم للعميل ليس فى شكل مرابحة وإنما فى شكل حد جارى مدين بفائدة.

- قيام البنك لدى إبرام المضاربات الإسلامية مع العملاء بتحديد العائد بمعدلات تتراوح بين ١٤,٥٪، ١٦٪ من قيمة التمويل وهو ما لا يتمشى مع طبيعة المضاربات، والتى تقوم على أساس اقتسام الربح الناشئ عنها فى نهاية مدة المضاربة بنسبة يتم الاتفاق عليها عند التعاقد.

- عدم قيام البنك بإجراء استعلام عن أسعار البضائع محل المرابحات للوقوف على مدى مناسبة الأسعار الواردة بعروض الأسعار المقدمة من العملاء للأسعار السائدة فى السوق.

- إن معظم البضائع محل المرابحات التى يتم تنفيذها مع العملاء لا يتوافر عنها فواتير شراء نهائية صادرة باسم البنك باعتباره مشتريا للبضائع محل المرابحات.

✿ ✿ ✿ ✿ ✿

ويتطلب الأمر قيام البنك باتخاذ ما يلزم لتدارك كافة الملاحظات السابقة.

القاهرة الشرق الأقصى ١٩٩٤

٦- القروض والسلفيات:

بلغت إجمالى أرصدة القروض والسلفيات نحو ١٥٥٤١٤ ألف جنيه فى ١٩٩٤/٢/٢٨ بنسبة ٤١,١٪ من إجمالى المركز المالى للبنك مقابل ٣٨,٥٪ لدى مجموعة البنوك التجارية المشتركة والخاصة فى ذات التاريخ.

وقد شمل الفحص عينة من تلك الأرصدة لدى فروع البنك المختلفة تمثلت فى التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعدد ٦٦ عميل بلغت إجمالى أرصدتهم المدينة نحو ١٣٩٩٦٧ ألف جنيه بنسبة ٩٠٪ من إجمالى أرصدة القروض والسلفيات القائمة فى ١٩٩٤/٢/٢٨ بالإضافة إلى فحص الالتزامات العرضية المتعلقة بهم والبالغة نحو ٢٣١٧٨ ألف جنيه بنسبة ٤٣,٦٪ من إجمالى الالتزامات العرضية لدى البنك فى ذات التاريخ.

وقد استند الفحص إلى ما يلى:-

* الاطلاع على الملفات الائتمانية للعملاء وما تحويه من مستندات ومراكز مالية واستعلامات.

* الاطلاع على الدراسات الائتمانية التى أعدها البنك عن العملاء والموافقات الائتمانية الصادرة بشأنها ومدى استيفاء الشروط التى تضمنتها تلك الموافقات.

* تحليل حركة حسابات العملاء خلال عام سابق للوقوف على مدى انتظام معاملاتهم مع البنك.

* التعرف على الضمانات المقدمة من العملاء والمتوافرة تحت يد البنك ومدى كفايتها.

* التحقق من مدى التزام البنك بالتعليمات الواردة بكتاب دورى الرقابة على البنوك رقم ٣٢١ المؤرخ فى ١٩٩١/٩/٩ والخاص بأسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات لها.

وقد أسفر الفحص عن الآتى:-

توزعت أرصدة مديونيات عملاء العينة التى تناولها الفحص على النحو التالى:ـ

أـ من حيث الفروع:

الفـــرع	عدد الحالات	القيمـة (بالألف جنيه)
الرئيـــسى	٥٢	١١٢١٥٩
الأسكندرية	١٠	١٨٣٣٠
الأســـلامى	٤	٩٤٧٨
	٦٦	١٣٩٩٦٧

ب ـ من حيث درجة الجودة:

أسفر الفحص عن تبويب أرصدة القروض والسلفيات التى تم فحصها من حيث درجة جودتها عن الآتى:ـ

(بالألف جنيه)

درجة الجودة	سجلات البنـــك							ما اسفر عنه الفحص					مقدار التدعيم المطلوب
	عدد الحالات	الاصول والتزامات العرضية			المخصص والفوائد المجنبة			عدد الحالات	الاصول والتزامات العرضية			المخصص الفنى	
		مديونية فعلية	مقابل الالتزام العرضى	الإجمالى	المخصص	الفوائد المجنبة	الإجمالى		مديونية فعلية	مقابل الالتزام العرضى	الإجمالى		
١ـ ديون والتزامات منتظمة	٣٩	٧٧٩٣٨	٢٢٥٧٩	١٠٠٥١٧	٥٠٤	ـ	٥٠٤	٣٩	٧٧٩٣٨	٢٢٥٧٩	١٠٠٥١٧	٧١٠	٢٠٦
٢ـ ديون والتزامات غير منتظمة													
أ ـ دون المستوى	١	٩١٤٦	ـ	٩١٤٦	٢٤٠	١٨٨٩	٢١٢٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
ب ـ مـــشكوك فى تحصيلها	١٠	٣٧٤٠٣	٢٠١	٣٧٦٠٤	١٣٢٩٢	٢٩٢٠	١٦٢١٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
ج ـ رديئة	١٦	١٥٤٨٠	٣٩٨	١٥٨٧٨	٦١٦٥	٤٠٧٢	١٠٢٣٧	٢٧	٦٢٠٢٩	٥٩٩	٦٢٦٢٨	٦٣٣١١	٢٣٦٣٣
	٦٦	١٣٩٩٦٧	٢٣١٧٨	١٦٣١٤٥	٢٠٢٠١	٨٨٨١	٢٩٠٨٢	٦٦	١٧٩٩٦٧	٢٣١٧٨	١٦٣١٤٥	٦٢٩٢١	٢٣٨٣٩

ويوضح الجدولين السابقين(٣ ، ٤) تفاصيل تبويب أرصدة عينة القروض والسلفيات التى تم فحصها من حيث درجة جودتها موضحابها المخصص المقترح من جانب التفتيش

لكل عميل على حدة فى ضوء ما ورد بالكتاب الدورى للرقابة على البنوك رقم ٣٢١ الصادر فى ١٩٩١/٩/٩ فى شأن تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات لها.

ويتضح من البيان السابق أن رصيد المخصص الفعلى القائم بسجلات البنك لعملاء العينة يبلغ نحو ٢٠٢٠١ ألف جنيه فضلا عن فوائد مجنبة بنحو ٨٨٨١ ألف جم ومجموع ذلك نحو ٢٩٠٨٢ ألف جم بينما يبلغ المخصص المقترح لعملاء العينة نحو ٦٢٩٢١ ألف جنيه وهو ما يفصح عن القصور الشديد فى مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها طرف البنك.

وننوه الى ما قرره مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته بتاريخ ١٦ يونيه ١٩٩٤ بإلزام البنك بعدم إجراء أية توزيعات عن السنة المالية ١٩٩٣ مع توجيه الفائض الذى يظهره حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المذكورة لتدعيم المخصصات.

هذا وننوه إلى ما يلى:-

- إن جميع الديون والالتزامات العرضية المصنفة من قبل البنك وكذلك من قبل التفتيش كديون غير منتظمة لعملاء متوقفين عن السداد منذ فترات طويلة « ومتخذ ضد معظمهم إجراءات قانونية من قبل البنك، وقد سبق تصنيف معظم مديونيات هؤلاء العملاء ضمن الديون الرديئة من قبل مجموعة التفتيش السابق على البنك على أساس مركزه المالى فى ١٩٩١/١٢/٣١ » لم يطرأ أى تحسن ملحوظ على مديونيات هؤلاء العملاء منذ التفتيش السابق وحتى الآن.

- بالرغم من قيام البنك بتصنيف المديونيات القائمة على عدد ١٦ عميل ضمن الديون الرديئة إلا أنه لوحظ عدم تكوين أية مخصصات لبعض هؤلاء العملاء وتكوين مخصصات جزئية للبعض الآخر بعد استبعاد قيمة الرهون التجارية والعقارية القائمة لصالح البنك منذ فترات طويلة، ولم يستطع التنفيذ عليها حتى تاريخ الانتهاء من التفتيش.

- أنه تم تصنيف المديونيات القائمة على عميلين من عملاء العينة (محمد عبد الرؤوف، عبدالحميد الطنانى) ضمن الديون الرديئة، وتمت التوصية بتدعيم المخصصات القائمة لهما بنحو ٢١٦٤٤ ألف جم وبما يمثل ٦٤٪ من إجمالى مقدار التدعيم المطلوب لعينة الفحص، ويتوافر لدى البنك رهون تجارية وعقارية لصالحه مقابل تلك المديونيات تبلغ نحو ١٦,٢ مليون جم وفقا لعقود تلك الرهون وننوه إلى أن تلك الرهون ترجع لعام ١٩٨١ وتبذل

الإدارة جهودا مكثفة نحو تسوية هذه الديون.

ويوصى التفتيش بأن يقوم البنك بدراسة شاملة لأوضاع كافة أرصدة القروض والسلفيات والالتزامات العرضية لديه وما يستجد بشأنها من تطورات فى ضوء ما تضمنه الكتاب الدورى للرقابة على البنوك رقم (٣٢١) الصادر فى ١٩٩١/٩/٩ بشأن أسس تصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات لها وتدعيم المخصصات القائمة لديه بالقدر الكافى مع عدم توزيع أية أرباح لحين استكمال بناء المخصصات اللازمة.

وفيما يلى أهم الملاحظات على الأوضاع الائتمانية لدى البنك فى ضوء العينة التى تم فحصها:ـ

أـ ملاحظات : تضمنهاتقرير التفتيش السابق على البنك على أساس مركزه المالى فى ١٩٩١/١٢/٣١ وتبين تكرارها أثناء التفتيش الحالى رغم ما تضمنه رد البنك حينئذ من تداركها:

ـ عدم تضمين الموافقات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء الأغراض الممنوحة من أجلها، وكذا عدم متابعة استخدام التسهيلات الممنوحة لبعض العملاء فى الأغراض المخصصة بالمخالفات لقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادر بجلسة ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ بضرورة أن يرتبط قرار منح الائتمان بأغراض محددة وأن يتم متابعة الاستخدام فى حدود هذه الأغراض. (شركة دار الصفا للتجارة، شركة سقارة للسياحة، الشركة العربية للخزف، الشركة المتحدة للاستيراد والتصدير، عبد المنعم الشرقاوى).

ـ عدم استيفاء بعض شروط الموافقات الائتمانية لبعض العملاء.

ـ السماح لبعض العملاء بتجاوز مديونياتهم للحدود المصرح بها لهم بمبالغ كبيرة ولفترات طويلة (منير غبور ـ منير نصيف يوسف وشركاه، ش ادمكو للأعمال الهندسية والمقاولات، نظارات المختار صبحى حسين، فارو للبلاستيك).

ـ السماح لبعض العملاء بالتجاوز عن القيمة التسليفية للضمانات (سقارة للسياحة، لابوسانيت حسن .ح وشركاه، .م غبور، عبد القادر .خ عمر، مانترا، شركة النصر لصناعة الكرتون).

ـ عدم توافر ميزانيات حديثة لبعض العملاء، وكذا عدم توافر أى ميزانيات للبعض

الآخر.

(شهاب مصر ـ ادمكوا للأعمال الهندسية والمقاولات، منير غبور، محمد محمد حسن مندور «ريسنت» عبد القار خطاب عمر).

ـ خلو الملفات الائتمانية لبعض العملاء من أية مستندات حديثة تحدد موقفهم من قبل مصلحة الضرائب والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (شركة النيل التجارية، محمد محمد حسن مندور ـ «ريسنت»).

ـ خلو ملفات بعض العملاء من صور السجلات التجارية الخاصة بهم (عبد المنعم الشرقاوى، شركة بركة للتجارة)، فضلا عن عدم تجديد السجلات التجارية للبعض الآخر (فاروا للبلاستيك، شركة الصناعات الهندسية والمعمارية «أيكون».

ـ تأخر البنك فى تجديد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء لفترات تصل إلى تسعة شهور مع السماح لهؤلاء العملاء باستخدام تلك التسهيلات أثناء الفترة ما بين استحقاق التسهيلات وحتى تجديدها (شركة مانترا، شهاب مصر، شركة بيت الحاسابات والألكترونيات).

(ب) ملاحظات أخرى تبينت أثناء التفتيش الحالى على البنك:

ـ على الرغم من عدم تضمين جدول الصلاحيات الائتمانية المعمول به لدى البنك أية سلطات ائتمانية منفردة، إلا أنه لوحظ قيام بعض مسئولى البنك بالموافقة بالتجاوز عن الحدود المصرح بها أو تعديل أحد شروط الموافقة الائتمانية الصادرة لبعض العملاء من قبل اللجان المختصة.

(مطابع المكتب المصرى الحديث، الشركة المتحدة للاستيراد، شركة شهاب مصر، دار الصفا لتجارة وتصنيع الورق).

ـ لوحظ تكرار السماح بكشف الحسابات الجارية الدائنة لبعض عملاء التسهيلات الائتمانية بمبالغ كبيرة ولفترات طويلة بما يخالف طبيعتها.

(شهاب مصر، سقارة للسياحة، منير نصيف وشركاه، شركة دار الصفا، المتحدة للاستيراد والتصدير، منير غبور).

ـ عدم تضمين الموافقات الائتمانية تواريخ استحقاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء.

(شركة بركة للتجارة، شركة النيل التجارية، عبد المنعم الشرقاوى، نجار وشركاه).

ـ لا يتوافر بالملف الائتمانى للعميل (ع.أ. الطنانى) بوالص تأمين على المصنع المملوك له والمرهون عقاريا وتجاريا (من الدرجة الأولى) لصالح البنك منذ فترة طويلة بالإضافة إلى عدم تجديد بوليصة تأمين ضد السطو على المصنع الآخر لذات العميل والمرهون تجاريا (من الدرجة الثانية) لصالح البنك.

ـ عدم إعداد تقارير استعلام عن العملاء المتوقفين عن السداد بالرغم من استمرار بعضهم فى ممارسة نشاطه، وهو أمر يمكن أن يؤثر على إمكانيات البنك فى إبرام تسويات مرضية معهم.

ـ عدم اشتمال بعض تقارير الاستعلام على بيان بأملاك العملاء وما يفيد الاطلاع عليها. (مؤسسة جنيدى).

ـ عدم اشتمال بعض الاعتمادات المستندية على مراكز العملاء فى تاريخ فتح هذه الاعتمادات للتأكد من سماح الحدود المصرح بها لفتح هذه الاعتمادات، وهو ما يتنافى مع ألف باء العمل المصرفى ولوائحه !!!

ويوصى التفتيش باتخاذ اللازم نحو تدارك الملاحظات السابقة.

«٥»

«تعميرة» ملاحظات
عن بنك التعمير والإسكان!

المتأمل لسياسة بنك التعمير والإسكان ذلك البنك التابع لوزارة التعمير والإسكان يجد أن هذا البنك يمارس نوعا من «الضحك على الذقون بما فيها المحلوقة!» وخداع البسطاء في مصر الذين يخاطبهم البنك مروجاً لمشاريع الإسكان «نظام التمليك» فى المدن والمجتمعات الجديدة.

وتتجلى سياسة الخداع هذه التى يمارسها البنك تجاه المواطنين فى الإعلان الأخير (أكتوبر ١٩٩٦) عن قيام البنك بتلقى طلبات المواطنين الراغبين فى تملك وحدة واحدة فى «مشروع مبارك» للشباب بالمدن الجديدة حيث طالب البنك الراغبين فى تملك وحدة من هذه الوحدات السكنية البالغ مساحتها ٧٠ متر مربع ـ وفقاً للإعلان ـ بسداد مبلغ ٢٨٠٠ جنيه مصرى «ألفان وثمانمائة جنيه مصرى» علاوة على ١٠ جنيهات قيمة الاستمارة التى ينبغى أن يقدم عليها طالب الوحدة السكنية طلبه مرفقا بمستندات أخرى أعلن عنها البنك فى حينه، ولقد كان ذلك فى أكتوبر ١٩٩٦ وحتى نهاية ١٩ ديسمبر ١٩٩٦ (فترة تلقى الطلبات من المواطنين) والمبلغ إياه.

ثم يتعمدالبنك ـ بالطبع ـ بالتنسيق مع الجهة الأخرى المسئولة عن هذا المشروع وهى وزارة التعمير تعطيل أموال المواطنين ٢٨٠٠ جنيه لكل شقة × ٣٠٠٠٠٠ استمارة (أعلن أن هذا هو العدد الذى تم طبعه من الاستمارات) وبالتالى فالمبالغ التى سددها المواطنون للاستمارات فقط تساوى مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠، ثلاثة ملايين جنيه، (استمارات فقط) هذه الملايين الثلاثة عائد بيع الاستمارات « حيث أن ثمن الاستمارة هو عشرة جنيهات » هو بصرف النظر عن أن الحظ سيصادف مَنْ ويعطى ظهره لَمنْ.

ثم ٢٨٠٠ جنيه × ٣٠٠٠٠٠ (استمارة) تساوى ٨٤٠ مليون جنيه نجد أن إجمالى ما حصل عليه بنك التعمير والإسكان من جراء الإعلان عن توسطه وقيامه بمهمة تلقى طلبات الجمهور مبلغ ثمانمائة وأربعون مليون جنيها ـ يعتمد صحة هذا الرقم على عدد

الاستمارات المطبوعة - والتى بيعت بالكامل وليس لدينا فى هذا الصدد معلومة مؤكدة عن العدد الذى تم طبعه من الاستمارات بالتحديد إلا أن ذلك لا ينفى الغرض غير الحسن الذى يضمره وأعلنه بنك التعمير والإسكان ووزارة التعمير أيضا.

فهذا المبلغ الذى يقارب المليار جنيه والذى دفعه المواطنون أصحاب الدخول المحدودة والذين يسيل لعابهم كلما سمعوا عن فرصة للحصول على مأوى يقوم البنك المذكور باستثماره بالتنسيق مع وزارة التعمير - لا نعرف أين وكيف وبكم يتم استثماره - ؟! لمدة طويلة تمتد من أكتوبر ١٩٩٦ تاريخ تلقى الأموال والطلبات وحتى أجل غير مسمى وغير محدد!!

ثم والمتوقع أنه فى مارس ١٩٩٧ على أقل تقدير سيقوم البنك بالإعلان عن «سعداء الحظ» الذين فازوا بالوحدة السكنية فى المدن الجديدة ويخطر باقى الجمهور ممن لم يحالفهم الحظ أو لا تنطبق عليهم الشروط بضرورة الحضور لاسترداد أموالهم التى دفعوها - وحرموا منها - ومن عائدها طيلة الشهور الماضية، والتى تقارب أربعة أو خمسة شهور!!! أى أن عائد الحرمان والانتظار الذى ينبغى أن يحصل عليه المظلوم المحروم - وهذا عدل - يذهب الى (بنك التعمير ووزارة التعمير) - وهذا ظلم - !!

فإذا كانت الحكومة ممثلة فى إحدى وزاراتها والبنك التابع لها تمارس نوعا من التضليل والخداع يصل الى هذا الحد المكشوف - الذى لا ينطلى على أحد - على جموع المواطنين فماذا تركوا للآخرين (إياهم) ؟!.

ينبغى أن تتغير اللغة ويتغير الأسلوب الذى تتعامل به الحكومة مع رعاياها وأن تحترم عقولهم وأن تحفظ لهم حقوقهم لا أن تعتدى على هذه الحقوق، خاصة وأن معظم هؤلاء من «الناس الغلابة» والذين تجوز على معظمهم الزكاة والصدقات.

«٦»

بنك النيل

وبنوك فيصل وقناة السويس والمهندس والدقهلية التجارى القروض قبل الضمانات.. أحيانا

ومن واقع قراءة فى الملف غير المنشور لقضية «نواب القروض»، والتى تحمل أرقام ١٥ لسنة ١٩٩٥ حصر تحقيق، وأمر إحالة جناية رقم ٣٩٠ لسنة ٩٧ جنايات الأزبكية، ورقم ١ لسنة ١٩٩٧ كلى شمال المقيدة برقم ١٩٩٧/٢٨ حصر أموال عامة عليا. من واقع القراءة نكتشف ـ ونخرج ـ بما يلى:

ـ صغر السن اللافت للمتهمين الأساسيين، وعلى سبيل المثال فإن المتهم ياسين عبد الفتاح عجلان رئيس شركة الأغذية المصرية (مصرفود) يبلغ من العمر أربعين عاما، والمتهم خالد محمد حامد محمود رئيس الشركة العربية لصناعة مواد البناء «بن لادن»! يبلغ ٣٦ عاما.

ـ لا يمكن حدوث فساد مصرفى كبير دون وجود غطاء سياسى، وفى حالة القضية المنوه عنها، والمتهم فيها قيادات من بنوك: «النيل» و«فيصل الإسلامى» و«الدقهلية التجارى» و«قناة السويس»، نلاحظ أن المتهمين من رجال البزنس دخلوا فى علاقات ـ أو استغلوا علاقات ـ مع نواب البرلمان ومنهم من المتهمين توفيق عبده اسماعيل وفؤاد هجرس ومحمود عزام، تماما كما استغل رجال السياسة أنفسهم مواقعهم -كما تشير التحقيقات والاتهامات ـ ويبدو أنه ما كان لأحد الطرفين أن ينجز ما يريد بدون الآخر. وسندع هنا جانباً الإشارة إلى إخلاء الدوائر عمليا أو مباشرة أمام هؤلاء لينجحوا فى الانتخابات البرلمانية بعد رفع الحصانة عنهم قبل فض البرلمان السابق (١٩٩٥)؛ أو وجود قرارات غير مريحة صادرة عن مكتبى النائب العام والمدعى الاشتراكى حيال بعض التصرفات، وعدم رفع الحصانة فى البرلمان الجديد عن محمود عزام رغم الشيكات ورغم تكرار مطالبة وزارة العدل ورئيس مجلس الشعب.

ـ ظهور أشكال جديدة للعب على البنوك منها: التوكيلات ـ التعهدات.. اقتراحات

التسوية المراوغة والتى تتكرر حتى بعد المثول أمام النيابة أو المحكمة ـ استغلال بنوك أخرى غير متورطة فى محاولة لردم الفجوة فى اللحظة الأخيرة.

ـ استخدام أوراق بيضاء ومكاتبات «مضروبة» وشركات وهمية لأول مرة (شركات اليوم الواحد) فى النصب على البنوك، والتعامل بأكثر من صفة مع البنك الواحد والرهان على أن المركز المجمع للعميل فى البنك المركزى لا يُمَكِّن من معرفة حقيقة الموقف لأن العميل له أكثر من واجهة وأكثر من شركة ظاهراً أو باطناً.

* وجود ضمانات بعقود عرفية وتصرفات عقارية لا يمكن الإمساك بها غير انه يتم استخدامها للتهويش بوجود ضمانات وأنه «لولاش كان فيه نيابات وعدم مرونة من البنك كان المشترين اشتروا العقار وكنا سددنا»!!

* بداية ظهور فرق لشراء الديون الخاصة فى مصر بل ان طالبى الشراء أصلا من المدينين وغير قادرين على السداد!! وهذه ظاهرة جديدة فى الحياة المصرية بل ان كل متعثر كان يجامل صاحبه المتعثر أيضا التقدم لشراء ديونه والعكس. ويراهن الاثنان على انه ستحدث أثناء الشراء تنازلات ضخمة من البنوك يمكن أن تفيدهما.

* اللجوء فى اللحظة الحرجة الى إعلان عن بيع ما تحت الإيدى المدينة قبل أن يقع فى يد البنوك التى اقترضوا منها مع أن ذلك نفسه لا يكفى السداد!!

* استغلال اسم مصر والاقتصاد القومى و١٥٠٠ أسرة عند كل مأزق أوطلب للسداد فعل ذلك برلمانى ولاحظنا أنه كتب صفته (مهنته) فى قرار الاتهام «رجل أعمال» ولكن فى ثنايا الأوراق كتب : رئيس شركة محددة وصاحب عروض لتسوية ديون غيره!!

* يجب أن تكون رقابة البنك المركزى يومية.. هكذا علمتنا هذه القضية بالذات، فقد استغل المتهمون غياب رئيس مجلس الإدارة مدة اسبوعين للعلاج فى يونيو ١٩٩٥ وقاموا بتنفيذ أغلب فصول «المغامرة» المفترض طبعا أن غياب رئيس مجلس أى إدارة لا يعنى «تسييح» الأمور لكن هذا ما حدث. وما يهمنا هنا هو أن يوجد الرقيب الشرعى الرسمى (البنك المركزى) بشكل يومى أو مستمر للحيلولة دون وقوع مصائب كتلك.

* خلت أوراق القضية من أى اسم لأى بنك عام. وليس معنى ذلك أن البنوك العامة خلو من الفساد لكن بكل أمانة فإنه لم يحدث أن وقع فساد فى بنك عام على هذا النحو.. ربما بسبب تكوين بيروقراطية البنوك العامة وأشكال الرقابة عليها أو لأية أسباب أخرى. المهم لا

هو أنه لم يحدث مثل هذا التسيب المثير فى بنك عام.

ومن خلال الأوراق التى تشمل النص الكامل لقرار الاتهام فى القضية، وعروض السداد المختلفة التى صدرت من بعض المتهمين قبل الإحالة الى النيابة، وأثناء التحقيق، وردود البنك عليها، وأيضا مطالبات البنك لمجلس الشعب ووزارة العدل برفع الحصانة عن نواب القروض «وبالذات أحدهم» ذلك الذى وقع على ١٣ شيكا لم يتمكن البنك من صرف أى منها، والمذكرات المرفوعة من بنك النيل الى المدعى الاشتراكى فى فترة ما بعد بدء التحقيق فى القضية، والتى تطالب بالتدخل لتمكين البنك من استيداء حقوقه، ومن مذكرات إحدى ابنتى رئيس مجلس الإدارة الى جهات مختلفة (هى د. منى أستاذ النقود والبنوك بكلية الاقتصاد) ومن أوراق أخرى، من كل ذلك اخترنا اللقطات التالية وهى من المذكرات المرفوعة الى المدعى الاشتراكى، ويقينا فإن تلك المذكرات لا ترقى الى أن تكون أدلة على أحد أو أدلة معه لكننا عرضنا لها لأننا لاحظنا أن البنك فيما يبدو كشف كل ما لديه بوضوح فيها استنادا الى أن المدعى الاشتراكى جهاز يأخذ بالقرائن والشواهد أكثر من الأدلة، وأنه لا يحتاج «إثباتات» لكل ما يكتب، وقد فضلنا هنا حذف الكثير من البيانات الخاصة بالأشخاص المبلغ ضدهم فى المذكرات، اكتفاء بعرض أهم ما فيها ودلالاته، باعتبارأن الأسماء لا تعنينا.

☆☆☆☆☆

نواب القروض.. أو قروض النواب.. أو قروض ع الكيف «كله ذى بعضه» المهم أن محصلة ذلك «كارثة مصرفية» جرت فصولها وأحداثها فى بنك النيل، ولأن «كورنيش النيل» دائما «طريق العشاق» فلقد كان بنك النيل أيضا شاهداً على علاقة عاطفية مثيرة أحد طرفيها «طالب القرض» والطرف الآخر «مانحه».

فلقد أرسل السيد / عيسى العيوطى رئيس مجلس إدارة بنك النيل عن طريق المستشار القانونى للبنك مذكرة الى السيد المستشار / المدعى العام الاشتراكى - لم يتضح تاريخها - وإن أشير الى انها فى نهاية ديسمبر عام ١٩٩٥، يوضح فيها مديونيات السيد / ... (م.ع) بصفته الشخصية وأيضا بصفته رئيسا لمجلس إدارة «الشركة للاستيراد» شركة توصية بسيطة.. وبصفته ممثلا للشركة الخالدية للمقاولات واستصلاح الأراضى وشركة ذات مسئولية محدودة، حيث بلغت إجمالى هذه المديونيات:

أ ـ أرصدة مدينة (سحب ع المكشوف) ٦٨١٤٥٣٢٧ جم (ثمانية وستون مليونا مائة خمسة وأربعون ألف ثلاثمائة سبعة وعشرون جنيها).

ب ـ تعهدات من بنك النيل الى بنوك أخرى مثل بنك المهندس وبنك القاهرة ـ فرع قصر النيل ـ بلغت جملة هذه التعهدات لهذين البنكين أو للشركات التى تتعامل معها بلغت ٦٢,٢١٢,٠٠٠ جم.

(اثنان وستون مليوناً مائتان واثنى عشر ألف جنيها) أى أن إجمالى المديونية على السيد / (م.ع) بلغ ١٣٠,٣٥٧,٣٢٧ (مائة وثلاثون مليونا ثلاثمائة سبعة وخمسون ألف ثلاثمائة سبعة وعشرون جنيها).

ويقول السيد / عيسى العيوطى فى مذكرته للسيد / المدعى العام الاشتراكى ما نصه: «المهم أن هذه المجموعات الثلاث التى يقودها المُبَلَّغ ضده السيد / م.ع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة استولت على أموال البنك على النحو المشار إليه بالبلاغات دون أن تترك تحت يد البنك من الضمانات ما يكفى لسداد مستحقاته وإن هى تركت فلا تعدو أن تكون عقود بيع عرفية لبعض قطع الأراضى الموضوع اليد عليها بمعرفتهم، الأمر الذى عرض أموال المودعين بالبنك الى خطر محقق يتعين معه تدخل السيد المستشار المدعى العام الاشتراكى، بحكم السلطة القانونية المخولة له، لوضع الأمور فى نصابها».

انتهى نص ما ورد فى مذكرة العيوطى الى المدعى الاشتراكى وعليها نقول: هل رأيتم عبثا واستهتارا وإهدارا لأموال المودعين بشكل سافر أكثر من ذلك؟!

أليس غاية فى الغرابة أن يقول السيد / العيوطى فى مذكرته أن هذه المجموعة استولت!! كيف استولت؟! وماذا كانت وسيلتها فى الاستيلاء؟! ثم يقول بعد «استولت».. «دون أن تترك تحت يد البنك من الضمانات»، «وإن هى تركت فلا تعدو ..» يا سبحان الله!! ألى هذا الحد تصبح مئات الملايين من أموال المودعين العارقين الشرفاء مجالا للاحتيال؟! ومن الذى يجعل ذلك يسيرا عليهم؟!

هم أولئك الذين ائتمنهم الناس على أموالهم؟! هل بهذه الطريقة «تحفظ الأمانات» وتؤدى إلى أهلها؟!

هل رأيتم أو قرأتم أو سمعتم عن بنك يقرض العميل عشرات بل مئات الملايين ثم يقول لك.. لم يترك للبنك أية ضمانات؟! (طب إديته الملايين على أساس إيه؟!) أم أن عبارات

الغزل ودقات القلوب كانت هى الضمانة الوحيدة لهذه القروض؟! نقول ذلك ولا نطعن فى شخص أو نزاهة الأستاذ عيسى العيوطى فقد شهد له كثيرون بالاستقامة (وربما كانت المذكرات المذيلة بتوقيعه ـ رغم المآخذ العديدة ـ تشير إلى ذلك) لكن المسألة ليست نزاهة شخص، بل سلوك مؤسسة، أليست واقعة واحدة كهذه كفيلة بدق ناقوس الخطر إزاء ما ينتظر قطاعنا المصرفى من مصير مجهول وتحتم على أصحاب القرار التحرك السريع لتعديل كثير من القوانين السائدة فى هذا القطاع للحيلولة دون إهدار أموال الناس وقطع الطريق على المتلاعبين بكل شىء ـ حتى بالعواطف ـ حتى لا يستولوا على ثروات المودعين بهذه الطريقة.

* أيضا قام السيد عيسى العيوطى بإرسال مذكرة الى السيد / المدعى الاشتراكى عن طريق المستشار القانونى لبنك النيل.

ضد

١ـ شركة .... وتمليك المساكن ـ ذات مسئولية محدودة ويمثلها المهندس «يحيى أ. محرم» بصفته رئيسا لمجلس الإدارة.

٢ـ السيد المهندس / يحيى......... بصفته الشخصية شريكا فى الشركة.

٣ـ السيد / ياسين. ع.ع بصفته الشخصية شريكا فى الشركة.

٤ـ السيد / ابراهيم. ع.ع بصفته الشخصية شريكا فى الشركة.

٥ـ السيد / محمود. ب.أ.س بصفته الشخصية شريكا فى الشركة.

٦ـ السيد / سيد م.ش. بصفته الشخصية شريكا فى الشركة.

٧ـ السيد / اسماعيل م.ش بصفته الشخصية شريكا فى الشركة.

٨ـ السيد / معتصم أ.س بصفته الشخصية شريكا فى الشركة.

والشركة مكونة من مجموعة من الأشقاء بعضهم ممن شملهم قرار الاتهام.

بعد عدة سطور من مذكرة رئيس بنك النيل لا داعى لسردها نأتى الى الفقرة التى يذكر فيها رئيس البنك خطورة الوضع وخطورة هذه المجموعة ويقول:

«شركات بهذه التفاهة تتعامل مع البنوك فى عشرات الملايين من الجنيهات ـ (بالمناسبة رأس مال الشركة ٢٥٠ ألف جنيه) وتقترض بالملايين!! كيف؟! العلم عند الله!! مقابل ضمانات وهمية استناداً على مهارة القائمين عليها فى كيفية التعامل مع البنوك»!!

أى والله هذا نص ما ورد فى مذكرة رئيس البنك الى المدعى الاشتراكى!

شركات تافهة.. تحصل على الملايين من البنوك.. مقابل ضمانات واهية!! التعامل مع البنوك.. وكأن البنوك «كهنوت» ينبغى على من يريد التعامل معها العلم بأصول الحرفة ومهارات الخداع والتضليل، ثم بعد ذلك يطالبون «بالسرية»!!

ونحن نسأل رئيس البنك.. إذا كانت الشركة تافهة، والضمانات وهمية، فمسئولية من تلك؟

عَموماً يقفز إلى الذاكرة على الفور المثل القائل: «المال السايب يعلم السرقة» وهذا ما حدث بالفعل، المهم أن إحدى الشركات التافهة هذه حصلت من بنك النيل على قرض قدره (٢٧) مليون جنيه لتمويل نشاطها فى شراء أراضى بالقاهرة والإسكندرية بضمان رهن قطع أراضى (ضمانات لا يعتد بها).

وقامت الشركة بسحب الـ ٢٧ مليون بالكامل يوم ١٩٩٥/١/١٦ بموجب ٣ شيكات.

٨ مليون لأمر بنك الدقهلية التجارى لحساب شركة الخالدية للمقاولات، ١١ مليون لأمر شركة الخالدية للمقاولات

٨ مليون لأمر شركة المحرم (ملك السيد / ياسين ....) وعند هذا الحد لم يظهر للشركة أثر!! هكذا تقول المذكرة؟! وتقول المذكرة:

«وحيث أن الشركة لم تقم بسداد أى مبلغ حتى الان وبلغ الرصيد المدين لها من واقع الدفاتر الخاص بالبنك حسبما هو مبين بكشف الحساب حتى ١٩٩٥/١٠/٣١ (٣١٠٨٥٤٤٧) (واحد وثلاثون مليون وخمسة وثمانون ألف وأربعمائة وسبعة وأربعون جنيها)!! وانتهت المذكرة.. وليس لدينا أى تعليق فالمذكرة فى حد ذاتها خير معلق وهى أبلغ من كل تعليق!!

* مذكرة ثالثة من السيد / عيسى العيوطى رئيس بنك النيل عن طريق المستشار القانونى للبنك الى السيد المستشار/ المدعى الاشتراكى ضد:

السيد / خالد م.ح محمود المقيم فى ش جامعة الدول العربية ـ العجوزة ـ الجيزة (وهو أحد المتهمين الأساسيين فى قرار الاتهام) المبلغ ضده أحد أضلاع مجموعة تكونت فى الفترة الأخيرة للإتجار بأموال البنوك فى الأراضى القابلة للبناء والتقسيمات وإقامة العمارات وإعادة بيعها بهدف تحقيق ربح فاحش وسريع، ولقد أسلم زمام قيادته إلى

السيد/ محمود .ع.ف.ع.

بدأ المُبَلَّغ ضده بالتعامل مع البنك عام ١٩٩٣ بأن تقدم بطلب منحه تسهيلات ائتمانية لتمويل بعض المشاريع ووقع عنه بالتوكيل على هذا الطلب السيد / محمود ع.ف.ع. الذى تعامل مع البنك بهذه الصفة باسم المبلغ ضده لكن على ما يبدو أنهما اختلفا فأراد المبلغ ضده من قبيل الاحتياط أن يحصن نفسه ضد مفاجآت الأيام فاتخذ الإجراءات التالية:

أولا: استكتب السيد / محمود .... عقود بيع عرفية لبعض قطع الأراضى التى يمتلكها الأول بعقود بيع رسمية أو عرفية تغطية لمطالبات البنك له فى المستقبل.

ثانيا: أعاد بيع الأراض التى تلقاها من السيد / محمود .... الى البنك بذات القيم التى اشترى بها منه تخلصا من مطالبة البنك له.

ثالثا: بتاريخ ١٩٩٥/٩/٤ أبدى عن طريق وكيله الدكتور / مصطفى السعيد المحامى رغبته فى تسوية رصيده المدين وفق الأسس المبينة بالطلب مشيرا الى أن العقارات التى أعاد بيعها للبنك مقدمة كضمان للمديونية القائمة، غير أن التسوية لم تتم فبقى الحال على وضعه.

رابعا: بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٠ نبه على البنك فى كتاب وجهه إليه بإلغاء التوكيل الصادر منه للسيد / محمود .... وعدم اعتماد أى تحويل أو صرف نقدية الى البنك من غيره مع الإبقاء على الضمانات التى تحت يده ـ أى البنك ـ (يقصد عقود البيع العرفية المشار إليها فى البند السابق) .

ثم نأتى الى نهاية المذكرة التى تقول:

«ومن ثم يتبقى عليه مبلغ (١٦٠٥٩٨٠٠) ستة عشر مليونا وتسعة وخمسون ألف وثمانمائة جنيه مصرى عليه أن يسددها إلى البنك!!

هكذا تهدر الملايين ويستولى عليها المغامرون بسبب غيبة الحصافة المصرفية البديهية والتعامل مع الملايين بالضبط كالملاليم.

❖ ***مذكرة رابعة أى «لقطة رابعة»..***

من السيد / عيسى العيوطى.. الى السيد / المدعى الاشتراكى ضد :

١ـ شركة .... للاستثمار العقارى ويمتلكها ثلاثة من الأصدقاء يشملهم قرار الاتهام.

نترك الأسماء ونصل إلى فقرة فى المذكرة تقول: «بتاريخ ٦ مارس ١٩٩٥ تقدمت الشركة المبلغ ضدها « الأولى » الى البنك بطلب منحها تسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك لتمويل شراء قطعة أرض بمنطقة العجمى بالاسكندرية ك ٢١ على أن تقوم بسداد هذا القرض على ٨ أقساط متساوية بعد فترة سماح ٦ شهور.

وقصة هذه الأرض المطلوب تمويلها فى الأصل مملوكة للسيد / محمد علاء الدين بركات وموضوع اليد عليها من الغير، وقد بيعت من الملاك بموافقة ممثل واضعى اليد مقابل « جُعل » معين عن كل فدان الى السيد / غطاس صليب غطاس بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٢ يناير ١٩٩٣.

تنازل غطاس صليب غطاس عن هذه القطعة الى كل من .... م. عبد الوهاب وياسين ع.أ.ع والسيد ح.ك وجميعهم ممثلين لشركة (.........) للاستثمار العقارى وبذلك تحرر عقد آخر بتاريخ ٧ فبراير ١٩٩٤ ولكى يتم صرف التسهيل تم الاتفاق على أن يتعهد بنك الدقهلية التجارى بموافاة بنك النيل بتوكيل رسمى يبيح له التصرف بالبيع والرهن فى قطعة الأرض المذكورة إذا ما قام بنك النيل بموافاته بإشعارات إضافة تبلغ ١٧ مليون جنيه لحساب شركة (.........) للاستثمار واعتماداً على التعهد من بنك المفروض فيه أن يحترم تعهداته كان عليه، وقد تسلم مبلغ ١٧ مليون جنيه، أن يوافى بنك النيل بالتوكيل المذكور ولكنه لم يفعل حتى الآن وسوف يقاضيه البنك قضائيا وإداريا.

قد يقال وما سبب تدخل بنك الدقهلية التجارى ـ ولازال الكلام للمذكرة ـ تبين من الأوراق أن ملاك القطعة الأصليين (السفير علاء الدين بركات وآخرين) أصدروا التوكيل رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٩٤ مصر الجديدة النموذجى الى بنك الدقهلية التجارى يبيح له البيع لنفسه وللغير مسطح الأرض المذكورة ولابد أن يكون ذلك بناء على طلب المبلغ ضدهم.

المهم أن الرصيد المدين للشركة حاليا قد بلغ ١٤٩٣١٤٩٧ (أربعة عشر مليونا تسعمائة واحد وثلاثون ألف أربعمائة سبعة وتسعون جنيها) وامتنع الشركاء والشركة عن سداد هذه المديونية فضلا عن إهدارهم عمدا ضمانات البنك!!

نلحظ هنا تواطؤ البنوك ضد بعضها، أى أن العدوى انتقلت من الأفراد فى تحايلها على البنوك وأصبح هناك تحايل بنك على بنك آخر.. (ولسه ياما فى الجراب يا حاوى!!).

❖ اللقطة الخامسة:

مذكرة من السيد / عيسى العيوطى عن طريق المستشار القانونى لبنك النيل الى السيد المدعى الاشتراكى ضد:

١ـ شركة المجموعة (.........) للإنشاء والتعمير ش.م.م ويمثلها السيد / ع.ع.أ جزارين بصفته رئيسا لمجلس الإدارة والعضو المنتدب.

٢ـ السيد / (ع.ع.أ) بصفته الشخصية ـ المقيم فى شارع الملك الأفضل بالزمالك.

٣ـ المهندس / محمد كامل م.ع بصفته الشخصية ـ المقيم فى شارع محيى الدين أبو العز ـ المهندسين.

* حيث أن المُبَلَّغ ضده «الثالث» رئيس شركة يقال لها الوطنية للتنمية العقارية وهى مدينة لبنك النيل بمبلغ ٢٤٥٣٨٦١٦ جنيه (أربعة وعشرن مليونا وخمسمائة ثمانية وثلاثون ألف وستمائة وستة عشر جنيها) بالإضافة الى مبلغ ٥٢٠٠٠٠٠٠ (اثنين وخمسون مليون جنيه) تعهد بسدادها الى البنك لمواجهة تعهد البنك لبنوك أخرى لحساب شركات أخرى (مُبَلَّغ عنها جهاز السيد المدعى العام الاشتراكى).

والشركات التى أسسها المهندس محمد كامل م.ع أو ساهم فى تأسيسها، غرضها شراء وبيع وتقسيم الأراضى، ومن ثم فهى فى حاجة الى تمويل ضخم وليس أسهل عليها من أموال البنوك!!

وكلما حل به أمر واحتاج الى أموال وحالت مديونية شركاته القائمة دون الحصول عليها أسس شركة جديدة باسم جديد وطلب لها تسهيلات.

* من هنا ولدت الشركة المُبَلَّغ ضدها «الأولى» التى أسسها فى شكل شركة مساهمة مصرية رأس مالها المرخص به ١٠ مليون جنيه، والمصدر ٢٥٠ ألف جنيه، المدفوع منها ٦٢٥٠٠ جم، الشركاء فيها ع.ع.أ جزارين وحصته ١٥٪ ، ومثله على علبة وحصته ١٥٪، ومحمد كامل م.ع حصته ٧٠٪ وأقاموا من الأول واجهة لرئاسة مجلس إدارة الشركة، حيث صدر قرار تأسيس الشركة وقيدت فى السجل التجارى تحت رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٩٥ الجيزة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٩٥ يوم أربعاء حيث المفروض أن تبدأ نشاطها فى هذا التاريخ فكان أول نشاط لها أن توجهت الى بنك النيل يوم الأحد ١٩ مارس ١٩٩٥ أول يوم عمل تالى لتأسيس الشركة بطلب منحها تسهيلا ائتمانيا بمبلغ ٢٦ مليون جنيه بغطاء ٢٥٪

وبضمان تقديم قطعتى أرض بناحية رشدى بالاسكندرية وما سيقام عليها من مشروعات.

تمت الموافقة على الطلب ساعة تقديمه وبالتالى تم لها سحب المبلغ ٧٥٪ من الحد المطلوب أى ١٨٤٧٠٠٠٠ جم تم تقسيمه بينهم على الوجه التالى:

٨٣١٧٣٨٢ لحساب شركة النملة «ياسين ع.أ.ع»

٧٥٥٣٤٣٤ لحساب الشركة (.........) للتنمية العقارية محمد كامل م.ع

٢٥٩٩١٨٤ لحساب السيد إحسان م.د

عند هذا الحد انتهى الغرض من تأسيس الشركة وانتهى دورالسيد/ جزارين وأصبح الذى يخاطب البنك مباشرة هو محمد كامل م.ع، أى أن عمرو جزارين كان رئيساً لمجلس إدارة الشركة لمدة ٢٤ ساعة فقط، على ما يبدو، لابتزاز البنك والإيقاع به فى الشباك!!

ونحن نرى من خلال المذكرة أن الضمانات كلها عقود عرفية يتعذرتسجيلها أو رهنها وبالطبع نتساءل: وطالما انها عرفية كذلك كيف يقبلها البنك ويعتد بها كضمان؟!!

وحيث انه لم يتم سداد أية مبالغ منذ سحب المبلغ فى ١٩ مارس ١٩٩٥ حتى الآن رغم الوعود الكثيرة التى تلقاها البنك وقد بلغ الرصيد المدين حتى نهاية أكتوبر ١٩٩٥ (٢٠٦٢٠٥٩٠) عشرون مليونا ستمائة وعشرون ألفا خمسمائة وتسعون جنيها)!! فقد كان لزاما أن يتم التبليغ!.

❖ ***السادسة:***

مذكرة من السيد / عيسى العيوطى الى السيد / المدعى الاشتراكى ضد:

١ـ الشركة (.........) للتنمية العقارية ش.م.م ويمثلها السيد المهندس/ محمد كامل م.ع.

٢ـ المهندس/ محمد كامل م.ع. بصفته الشخصية.

والموضوع طويل وكبير..

المهم أن الشركة «عائلية» وترتبط بشركات أخرى تباشر نفس النشاط وهنا تعهدات بنكية متبادلة بين النيل والدقهلية التجارى وهؤلاء العملاء .. وتلاعبات وتحالفات ومناورات وعقود عرفية وضمانات وهمية لا وجود لها.. الى آخر هذه الأعمال.

واللافت للنظر أن المذكرة تقول بالنص:

«هذه الشركات الهلامية لا يمكن أن يتعامل معها بنك قطاع عام ولذلك لجأت الى البنوك

الخاصة!!» وهى شهادة جيدة لبنوكنا العامة ـ أيا كانت الأوضاع والتساؤلات على طرق منحها الائتمان ـ المهم أنه فى نهاية المذكرة.. فإن المطلوب من الشركة هذه هو الآتى:

١ـ ٢٤٥٣٨٦٣٧ (أربعة وعشرون مليونا وخمسمائة ثمانية وثلاثون ألف وستمائة سبعة وثلاثون جنيها) الرصيد المدين حتى نهاية أكتوبر ١٩٩٥ بخلاف الفوائد والعمولات ابتداء من أول نوفمبر ١٩٩٥.

٢ـ ٥٢٠٠٠٠٠٠ (اثنان وخمسون مليون جنيه) قيمة التعهدات الصادرة بناء على طلبها لأمر بنكى القاهرة ـ قصر النيل والقاهرة باركليز، والتى يطالب بها بنك الدقهلية التجارى!! وليس لدينا تعليق!!

وفى النهاية فنحن نود أن نقول تعليقا على التعهدات البنكية بين البنوك وبعضها البعض، كما هو حادث بين بنك النيل وبنكى الدقهلية التجارى والمهندس على سبيل المثال، فإن مثل هذه التعهدات، والتى تعتبر كضمانة للعميل فى بنك آخر عند البنك الذى أصدر هذه التعهدات، فلم لا تلغى هذه التعهدات البنكية وبدلا من أن يضمن العميل بنك معين لتسهيل حصوله على قرض فى بنك آخر .. لماذا لا يتوجه العميل مباشرة بضماناته الى البنك الذى يطلب منه التسهيل بدلا من هذه «اللغة» والتى لا تخلو من مجاملات وربما مؤامرات كما رأينا إذ أنه من الممكن للبنك «مصدر التعهد» أن يكون ذلك مجاملة للعميل وخاصة إذا كان ذو نفوذ وما أكثرهم، وبالتالى يصبح «تعهد البنك» فى هذه الحالة وسيلة لابتزاز وخداع البنك الآخر الذى سيمنح العميل الائتمان!!

إننا نقترح إلغاء التعهدات الصورية أو المضروبة.. أو على الأقل دراسة ذلك.

«٧»

الظلام المصرفى والظلام المضاد

ثمة مساحات يمكن شغلها باستهلالات مليئة بالإثارة لتقديم هذا الحوار/ التحقيق، لكننا لن نفعل. الموضوع جاد، وأطرافه محمود عبد العزيز و«الأهالى» وقراؤها ولا أظن أن طرفا منهم مشغول بالإثارة أو «غاويها»، نحن نسأل عن إسرائيل والجهاز المصرفى المصرى.. عن رجال «البزنس» وقروضهم وميلهم مؤخراً للابتعاد عن البنوك العامة (هل بعد أن «هبروها»؟) وتأسيس بنوك خاصة بهم أو إدارة تعاملاتهم عبر بنوك أجنبية وفروعها.. عن مصير تقارير جهاز المحاسبات بشأن البنوك وكنا قد نشرنا فى «الأهالى» لأول مرة فى تاريخ صحافتنا تقريرا منها عن البنك الأهلى ذاته. نناقش اللعبة العثمانية لتأسيس شركات سرعان ما تخسر، والخوف من أن يفعل البنك الأهلى شيئا شبيها ولو بحسن نية. نسأل عن إسراف محمود عبد العزيز فى استخدام أفعال التفضيل عند وصف وضع بنوكنا ومخاطر الائتمان فيها.. عن الوساطة فى القروض، وعلاقة أحد أقاربه بقرض الشركة التى ملك أغلب أسهمها أمير عربى معروف. عن حجب القروض عن الصغار.. عجز البنوك عن تعبئة المدخرات، وبقاء كتل هائلة من السيولة غير محددة السلوك خارج الجهاز المصرفى، عن الذى أسماه محمود عبد العزيز «مرحلة الظلام» فى البنوك، أى فترة الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينيات، والذى نعتبره نحن الظلام المضاد حاليا، حيث يتزايد خضوع أموال الشعب (المدخرين) فى البنوك لمتطلبات رجال البزنس وبيروقراطية قطاع الأعمال الفاسدة، لا لمصلحة الوطن أو المصلحة القومية الحقيقية.. نستفسر عن خطاب محمود عبد العزيز المفرط فيما بعد حداثته المصرفية وقبوله المحافظ لمعدلات شفافية منخفضة بدليل «زعله» من موضوع «الأهالى» وثمة علامات استفهام حول فساد المنطقة الرمادية فى البنوك، أى التى لا تطالها التحقيقات ولا القوانين، وعن مرحلة ما بعد مكاسب الخصخصة فى بنوكنا والتى تنذر بالويل، وانعكاس البيئة السياسية على البنوك بما يقترب من انعكاسها عليها فى مرحلة «الظلام» دون أن يشكو أحد هذه المرة.. أسئلة

* نُشر مجمل الحوار بجريدة الأهالى فى ١٩٩٦/١٢/٢٥ وهنا النص الكامل.



أ/ محمود عبد العزيز

وأسئلة وتفريعات وتنويعات استفهامية وحوار دام ساعتين فى الطابق الخامس والثلاثين من برج البنك الأهلى على النيل، حيث المشهد الاجتماعى التراچيدى.. المعروف والمتمثل فى تقابلات البرج - بولاق والسبتية، والزمالك/ أبو العلا، والذى شبع رصدا. كان هدف محمود عبد العزيز «المشروع » هو تسويق النشاط المصرفى لبنوكنا بعامة ولبنكه بخاصة، وكان هدفنا «المشروع» هو تسويق أسئلة الرأى العام فى سوق البحث عن إجابات حقيقية ومن هنا جرت المقاطعات والتشابكات.

بدأ الحوار بدردشة حول الإصلاح والمصارف المصرية استهلها الأستاذ محمود بالقول: أنا بنوك عامة وورارث أنظمة معينة تعرفهاولا يخفى عليك أنه يتم تحسين الأحوال كل سنة فمن حقنا نقوم برسالة تحسن.

العالم كله يأخذ بالإصلاح الاقتصادى، احنا آخر من مارس الإصلاح الاقتصادى فى العالم.. احنا سيبنا مساحة وأنا عارف أنا بأخاطب «الأهالى» وأنا مش حزب ولا لى أيديولوچية ولا أى حاجة.. ومصر من أوائل الدول التى فكرت فى الإصلاح الاقتصادى.. فاكرة منذ سنة ١٩٧٤ (الانفتاح الاقتصادى) ونحن آخر من ينفذه كما يجب أن يكون التنفيذ ولسنا متسرعين فى الإصلاح وأنا باتكلم بمصداقية شديدة يعلمها ربنا وهى أن أصحاب القرار فى مصر متخوفين جدا من آثار الإصلاح الاقتصادى واللى أخَّر الإصلاح وجعله متدرج على حوالى ٢٠ سنة هو القلق على الطبقات الفقيرة أو المتدنية .

الذى تم عمله فى روسيا فى سنة واحدة اتعمل عندنا فى ١٠ - ١٢ سنة وهذا لتلافى الآثار السيئة للإصلاح الاقتصادى. أنت بتقول لى إعط نفسك فترة للمناورة، حتى يمر اسوأ ما فى طوفان الخصخصة لكن إلى متى سنناور؟ وهل نترك المناورة والتأخير إلى حد التهديد بقطع علاقتنا بالعالم؟ اللى انت بتقوله ذكى (والكلام موجه للأهالى) لأنك تعطينى فرصة لملاحظة الأخطاء وعدم الوقوع فيها، فمثلا بولندا أو روسيا إذا كانوا

أخطأوا فى حاجة أقوم أتلافاها أنا وبعد ما يكونوا مروا بتجارب شديدة، كده النجاح الذى نصل اليه يبقى مؤكد نتيجة التأنى والدراسة والمشى بطريقة «وعلى قد لحافك مد رجليك» فى الإصلاح ومراعاة الظروف الاجتماعية هذا كلام سليم لكن أيضا أنا فى البنوك مختلف: لقد وقعت على اتفاقية الجات والغريب مقتحم دارى وخلاص جاى جاى ومقدم على بلوة، فأنا حتى أتفادى هذه البلوة لازم أقوى وأتعلم، الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال: «من تعلم لغة قوم أمن مكرهم» عايز أعرف نغماتهم طالما إن ده فيه مصلحة للانتعاش فى بلدى وللنمو، لقد بدأنا بالبنوك أولا وهمه اللى عملوا إصلاح اقتصادى فى مصر:توحيد سعر الصرف - تحرير سعر الفائدة - ضبط الائتمان والكلام اللى انتم عارفينه ده - وتحسين المؤشرات الاقتصادية العامة دى كلها تنمو من خلال البنوك محدش يقدر ينكر هذا.

آن الأوان نجنى الثمار بقى.. يا فرحتى بالمؤشرات .. أنا عاوز الرفاهية.. الثمار اللى اسمها معدل النمو. الدولة ليست لاعب فى الملعب من الآن فصاعداً هى حكم فى الملعب.

س - لكن فيه قرارات سياسية تتخذها لا تتفق مع دور الحكم؟

جـ - الدولة مثل القاضى دورها مثل دور القاضى، هذا الدور هو الذى تمارسه الدولة فى ظل الاقتصاد الحر فلازم تجيب القطاع الخاص وتشجعه وتدلله وتجعله يعمل شركات ويشغل عُمال، لكى تحقق معدل النمو اللى اقتربنا فيه من ٥٪.

س - أنا أقول أتمنى إن الدولة المصرية تبقى قاض.. لكن مثلا فى البنك الأهلى أحيانا يتم التدخل من الدولة لصالح شركة مثل «المقاولون العرب» هل ده دور القاضى؟.

جـ - أنا لا سياسى ولا حزبى .. أنا رجل «تكنوقراط» رجَل بنوك.. صدقنى الدولة عمرها ما قالت لى إعط «المقاولون العرب» - الدولة لا تتدخل فى أعمال البنوك.. اسمع كلامى أنا.

مصباح: انت عندك المعلومات؟

الأستاذ/ محمود: أنا باقولك المعلومات أهه..

الدولة لما تلاقى المقاولون العرب على خلاف مع البنوك وبلاش المقاولون.. بلاش أسماء فلنقل شركة المقاولات (أ) على خلاف مع... والعمال سيطروا وغير قادرة على دفع ما عليها للبنوك، والبنوك عمالة تحسب عليها فوائد والمالية تعطيها الأصل من غير فوائد.

الدولة تحاول تتدخل ولا تستطيع أن تفرض رأيا على أصحاب الشأن.

المقاولات مدينة للبنوك، والبنوك عايزة فلوس من المقاولات ومالهاش دعوة بالمالية، هنا تتدخل الدولة لفض الاشتباك واحنا آخر من اشتغل مع «المقاولون» لعلمك.

وفيه بنوك فى مصر لا تعمل فى المقاولات بينما ده نشاط عالى الكثافة العمالية مولد للدخول: يعنى لما تحب تعمل انتعاش فى دولة هات نشاط المقاولات وده موجود فى العالم كله وابنى كبارى وابنى طرق وافحت الشوارع وابنى عمارات واعمل تنمية عقارية تقوم تضخ أموال فى السوق يحصل انتعاش انت فاهم كلامى يا أخ مصباح.. ماشى، لكن أن تحجم عن تمويل صناعة المقاولات كثيفة العمالة عالية العائد فى الخدمات دى يبقى خسرت كتير.

مصباح: أنا فى اقتصاد حر وكمودع أنا متضرر من هذا التدخل لحساب شركة المقاولات، ولاحظ لا أتكلم هنا كسياسى له أيديولوچية؟

أ/ محمود: مين قال لك إن المودع متضرر؟

مصباح: طبعا سعر الفائدة ممكن يكون ١٠,٤٪ مثلا بدل ١٠,٣٪ لو مفيش مجاملات مع الإقراض يبقى أنا خسرت فعلاً.

أ/ محمود: فى أسئلتك المكتوبة هنا فيه أسئلة أنا لىّ اعتراض عليها.

مصباح: اتفضل

أ/ محمود: لست لا متضرر ولا حاجة.. انت متضرر عندما يهبط سعر فائدتك عن سعر معامل التضخم فى المجتمع ولقد عشنا ٣٠ ـ ٤٠ سنة فى هذه الحالة، انت بتسألنى عن مقولتى مرحلة الظلام المصرفى مرحلة الظلام فى مصر جعلت المدخر أصبح مسروق لحساب المقترض. بمعنى تدّخر ١٠٠ جنيه النهارده تأخذهم بعد سنة على الورق ١١٠ جنيه وحقيقتهم ٩٠ جنيه يبقى انت خسرت.

أما المقترض العكس، يقترض منى ١٠٠ جنيه يردهم ١١٠ بعد سنة وحقيقة المبلغ الذى دفعه ٩٠ جنيه فأنت سرقت المدخر لحساب المقترض، انت سألتنى بتقول توظيف الأموال ظاهرة، توظيف الأموال ظاهرة نشأت نتيجة خلل فى السياسات النقدية القديمة، السياسات النقدية المختلة فى مصر فى الـ ٣٠ ـ ٤٠ سنة اللى عشناهم دول سنوات عن الضباب!

كان فيه انهيار فى القيمة الشرائية لعملتك والتضخم بيعلى قوى لما تكون انت مدخر الـ ١٠٠ جم وكلنا عشناها فى هذا الظرف.

واحد قال لك هات الـ ١٠٠ جم عندى أنا وحاديك ٢٢ جنيه فى السنة حلالاً طيبا يعنى ٢٢٪ هل سترفض ..؟ ان المودع حينما لجأ الى توظيف الأموال كان مدفوع بخلل سياسات نقدية بتسرقه لحساب المقترض.

مصباح: لكن الودائع كانت بتزيد فى البنوك أيامها يعنى كان فيه إمكانية لو بذلتم جهد تبعدوا الناس عن هذا الوهم؟

أ/ محمود: بتزيد ٧ ـ ٨٪ انت تلمس نقطة ثانية تزيد الودائع الآن ١٥٪ وهناك سوق مال زاد بـ ٤٠ ـ ٥٠٪ هل نسينا يا أخ مصباح إن البنوك كانت هى المحتكر الوحيد، انت ماكنش قدامك حد غير البنوك حيث لديك مال فائض لازم تروح البنك حيث تحتاج فلوس لازم تروح البنك... الآن الوضع مختلف يا أمير.. جالى عميل سحب ١٠٠ ألف جنيه من البنك وهرب لوعاء ثانى لا أزعل. أهلا بنقص الودائع عندنا فى سبيل انه يتوجه لسوق المال يدخل فى السندات والأسهم وصناديق الاستثمار ويشترى قطعة أرض ويبنيها ويعمله عمارة، مرحلة النمو والانتعاش كده، هوه كده.

لما أقول أنا عندى ١٧٥ مليار ودائع فى البنوك المصرية بمعدلات نمو ١٥٪ شىء يشرفنا، ويعدين انت بتتكلم فى أسئلتك على أفعل التفضيل، أنا أتحدى ـ من موقعى المهنى ـ وأكتب دى علىَّ (أى على لسانى) انه يكون فيه معدلات توظيف فى المنطقة بتاعتنا أو حتى جيراننا بما فيهم اسرائيل، فيها معدل توظيف للودائع فى البنوك كما فى مصر ٩٨٪

مصباح: ٩٨٪ من الودائع

أ/ محمود: أيوه أرقامى بتقول

١٧٥ مليار ودائع

سلف ١٢٩ مليار (ائتمان)

وأنا بأكلمك من الذاكرة.

مصباح: نعم

أ/ محمود: استثمارات مباشرة ومشروعات جديدة ٤٢ مليار ومشروعات واستثمارات

فى أوراق مالية ـ استثمارات متوسطة ـ وطويلة الأجل مجموع الاثنين ١٧١ مليار يبقى ٩٨٪ معدل توظيف عالى جدا.. نتحدى.. نحن أفضل، أنا مش باتحداك انت، أنا باتحدى أسئلتك، نحن أفضل معدل توظيف فى المنطقة، وأيضا أفعال التفضيل الآخرى اللى انت ماسكها علىَّ فى كلامى وأنا مسئول عنه، طرحتها فى المؤتمر الاقتصادى والكل كان موجود قلت.

أتحدى بأسعار الائتمان المصرية، أتحدى الـ ١٤٠ دولة اللى فيها اقتصاد حر إن فيه دول بتعمل أحسن مننا، ما هو الأحسن فى ... ؟!

نحن نعطى لك على ودائعك ١٠,٥٪. لما بآخذ الوديعة بتاعتك عليها أعباء.

أعباء فنية + أعباء إدارية وترجمتها كالتالى: ١٥٪ فى البنك المركزى ودائع بدون فائدة + مرتبات الموظفين وخلافه.. يعنى تكلفة تجميع الموارد بتاعتى تصل إلى ١١,٥ ـ ١٢٪ عند إقراضها فى مصر وسعر الإقراض فى العالم كله مرتبط بسعر الخصم ومؤشرات أخرى.

فى جميع دول العالم العميل يقترض بما يزيد عن سعر الخصم فى المتوسط من ٢ـ٣٪ على الأقل.

سعر الخصم فى مصر هبط الى ١٣٪ ومتوسط سعر الإقراض فى مصر يقترب من سعر الخصم يعنى ما بين ١٢,٥٪ ـ ١٣٪ فنحن أقل سعر إقراض وأقل هامش ائتمانى فوق السعر وسعر الإقراض الأساسى فى مصر محسوب ١٢٪ وأنا أقرضك بواحد أو اثنين فوق الـ ١٢٪ هذا ائتمان رخيص ومغرى حتى أشجعك تيجى تأخذ فلوس تعمل استثمار، تشترى أوراق مالية، تأخذ فلوس وتعمل انتعاش وتؤجر عمال فى ورشتك، وتزيد من إنتاجك، أرجو أنى أكون جاوبتك.

مصباح: لكن لاحظ أن حضرتك ـ أقصد البنوك ـ صغرت الملعب على «قد حركتك» أو قدرتك على اللعب، بمعنى أن الفلوس اللى فى البنوك ١٧٥ مليار فقط إنما لو كان فيه تعبئة مالية للمدخرات مفروض توصل لـ ٣٠٠ مليار ساعتها المؤشرات فى البنك الأهلى وغيره حتختل؟

أ/ محمود: أيوه ـ هذا حقك ـ أول مرة اتفق معاك ـ ما قلته حق .ظاهرة الاكتناز (الإدخار) خارج الجهاز المصرفى، الكلام ده مضبوط وسليم، ضعف العادة المصرفية فى

مصر والإقبال على البنوك أضعف، هذا كلام سليم، فيه مدخرات كتير بره (خارج) دائرة البنوك، إنما هناك أيضا « نصف الكوب المليان» وهى إن احنا حينما بدأت المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادى وهى النمو أعلنا سياسة من اتحاد البنوك يعلمها الجميع وهى سياسة ثلاثية الأركان:

١ـ الخطر عالى فى مصر: لا أدقق فى الخطر قوى وأغامر بشكل محسوب ولكن لا أترك بنكا ينهار أعمل توزيع للمخاطر الكبيرة على البنوك أقسمها على ١٠ بنوك.

٢ـ أقلل المنافسة «الخايبة» وأوزع الخطر على البنوك بحيث لا ينهار بنك بمفرده.

٣ـ أقدم منتجات مصرفية جديدة واللى يهمنى فى الكلام ده حاجة.. حاولنا منذ ٣ سنوات تغيير شكل الخدمة المصرفية.. نغير الأسلوب فى العمل داخل البنوك.. نعمل البطاقات الاستهلاكية.. ندلع المستهلكين لكى يشتروا الإنتاج فعملنا برامج لتمويل المستهلكين.

بطاقة لتمويل المستهلكين وعمالين ندلعكوا ٥٥ يوم بلا فوائد تأخذ البدلة وتلبسها وبعد ٥٥ يوم تدفع أول قسط، لا ينكر أحد إن احنا عمالين نشتغل، لم نبلغ المراد طبعا لكننا نحاول.. نعمل على تحسين الخدمة المصرفية لجذب المزيد من المدخرات داخل البنوك، والسبيل الوحيد لدخول المدخرات للبنوك هو أن تمنح ائتمان للمستهلك وتعمل انتعاش فى البلد، هناك أيضا العادة الإدخارية وعدم الثقة من بعض الناس فى أنهم يضعوا أموالهم فى البنوك وهذه ظاهرة فى كل الدول المتخلفة والنامية ـ مثلنا ـ لكن ألا تعترف ان الإحجام ع، العمل مع البنوك قل الى حد ما وأن فيه تحسن لكننا لم نصل الى الذروة فى تحسين الـ ادة المصرفية ورفع مستواها؟ فى اعتقادى وبالأساليب التى نتبعها فى البنوك المصرية ، نجبر الناس على انها تضع فلوسها فى البنوك، من خلال الشيكات المعتمدة بين العملاء البنوك ـ إلغاء تعريفة الخدمات المصرفية وتخفيضها للحدود الدنيا ـ هذا السوق سوق شترين ونحن نتنافس مع بعض فى تخفيض العمولات.

والجديد فى الأمر ـ عندنا القانون ـ فيه صفقة تسعيرية للعميل، افرض إن انت جيت عميل عندى أعطيت لك صفقة ائتمان بسعر فائدة كويس.. مجزى يعنى.. وبعدين جيت تعمل شيكات معتمدة الصرف فقلت لى العمولة دى عالية علىَّ، بدل ما أخسرك «كزبون» أخفض لك عمولة الشيكات لأن أنا ـ كبنك ـ كسبان منك فى الفوائد، يعنى صفقة الائتمان

على بعضها.

مصباح: فيه حاجة لاحظتها وهى أن المسافة بينك وبين أى قائد ثانى فى البنك مسافة واسعة.. مفيش مؤتمر حد من البنك الأهلى بيتلكم إلا أنت.. مثلا فى مدينة برج العرب محدش اتكلم إلا انت، ولا حتى مدير الفرع الجديد؟

أ/ محمود: احنا بنباهى بقياداتنا، عارف الزميل بتاع برج العرب روح اقعد معاه، جدع ولد زى الفل، إحنا بنباهى بيه.

مصباح: طيب ما قدمتوش ليه؟

أ/ محمود: لأن الناس كلها عارفاه وبتتعامل معه كل يوم وحافظاه وعارفة زوجته وأولاده وأمه، أنا متأكد من إن أكبر قدرة على الحوار الديمقراطى موجوده داخل البنك الأهلى وهو أكبر بنك به قيادات مؤهلة.

مصباح: يعنى أنا أقدر أعمل حديث صحفى مع أى مدير ثانى فى البنك.

أ/ محمود: أى والله، بس انت بيخافوا منك.. انت بالذات لأنهم عارفين اتجاهاتك.

روح اتصل بواحد من غير ما تخطرنى وشوف النتيجة اللى حتقابلها، العشرة الكبار دول اعضاء مجلس الإدارة ولجنة السياسات أى واحد عنده مقومات مثلى ولكن كل واحد له دور.

أنا رئيس البنك وده مسئول عن كذا وده عن كذا

تحدث مع أى حد، الائتمان، تحدث معهم، أتحداك أن مالقتش رجل الائتمان «جوهرة» يفهم فى الائتمان أكثر منى أنا، أنا بأقولها لك ومسئول عن اللى بأقوله لأن صنعته الائتمان، اسأل عن الاستثمار وعشان الميزانية.. حسين عبد العزيز أو حافظ الغندور، فى الاستثمارات أساتذة بس هيه الصحافة، موضوع الصحافة ضاغط علينا .

مصباح: مهارات الاتصال مسألة بالغة الأهمية لأى قائد فى أى مؤسسة حديثة.

أ/ محمود: أكثر واحد يأخذ مواعيد ويعمل شغل أنا، أنا أتحدى أى كوادر بنوك أخرى، عندى كوادر بيحسدونى عليها، أنا عارف بنك مصر ومشكلته عايز يأخذ حد من عندنا وأنا موافق وما باقولش لا أنا موافق انه يتاخد حد من عندى لبنك ثانى.. البنك الأهلى تخرجت منه قيادات ٢٥ بنك فى مصر حينما توجد وظائف قيادية شاغرة فى بنك عام أول ما يبحثوا عن أحد «يبصوا» فى كوادر البنك الأهلى، لأن احنا عاملين شغل ضخم.

مصباح: البنوك فى فترة الظلام بتعبيرك كانت تستطيع ايقاف الاختلالات التى كانت موجودة بأساليب فنية، هربا من ضغط السياسى لكنها لم تفعل؟

أ/ محمود: عندما تدير اقتصاد مخطط اقتصاد الأوامر فيه كل شئ مسعر سعر الفائدة، سعر الإقراض...

مصباح: أنا كنت بألاحظ إن كل قيادات البنوك أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى - زى الآن غالبا - كل الناس موجودة فى الحزب الوطنى - فى اللجنة الاقتصادية، اللى هيه بتضع السياسة.

أ/ محمود: لا أريد أن أدخل فى هذا الحوار السياسى، وأنا فى السياسة متزعلش منى.

مصباح: لا.. العفو

أ/ محمود: أنا عمرى ما دخلت الحزب الوطنى ولا أى حزب فى مصر ولا أعرف باب الحزب الوطنى ويشرفنى أن أقول لك إن أنا بنك لكل مصر.. بنك قومى تملكه مصر كلها.

نحن لا نفرق بين أى حزب وآخر فى التعامل لأنها تبقى كارثة مصرية.

مصباح: لم يكن هذا هدفى من السؤال، أننى أنا أقول إن قيادات البنوك حتى فى السبعينات والستينات كانوا يقدروا يقللوا من الأثر.

أ/ محمود: يا عم طب وأنا مالى ما يقللوا.. انت بتحاسبنى على قرارات قبلى ليه؟ هم لهم دورهم وأدوا فى ضوء طاقاتهم هوه تفتكر كان رئيس البنك الأهلى كان بيقعد يعمل الكلام ده من ٢٠ سنة - أن كل همى أن أحصّن.

نفسى قبل ما أدى للمالك العائد اللى هوه عايزه، وهذا حقى بأحصن نفسى ومركزى المالى.

مصباح: تزود فى الاحتياطيات..

أ/ محمود: طبعا.. براڤوعليك البنك لا يستطيع زيادة رأسماله كما يريد اذن باعتمد على الموارد الذاتية يعنى أغذى نفسى من نفسى زى ما بتعمل مصر للطيران، بدل ما تقول للحكومة عايزه طائرات تشترى الطائرات من مواردها الذاتية،.

طبعا احنا بنوك عامة وارثة أوضاع معينة يا مصباح فلازم أراعى أوضاعى أنا مش بنك «عايش فى الطراوة» أنت تسأل عن ضعف دورنا فى القروض صغيرة نحن نعطى

٣٥٠ مليون جنيه قروض صغيرة ونساعد الصندوق الاجتماعى فى أهدافه أعطى اضافة إلى قروض متوسطة الأجل وقرض لسد فجوات صناعية بـ ٩٪ مع ضمانات لكى لا يساء استخدامها وأنا رئيس بنك ثانى وعارف السياسة فى البنكين وهناك باكسب نار وهنا باكسب هنا نصف نار والكلام ده يدل على إيه؟

على أن اختلاف الشكل القانونى يؤدى لاختلاف الأسلوب.

مصباح: من ضمن الأسئلة سؤال بيقول البنوك المشتركة فى البداية قلنا دخلنا عليها علشان التكنولوچيا واكتساب الخبرات والتقنيات والآن يقولك لازم تنسحب البنوك العامة منها إيه القصة وإزاى كان بنك واحد من دول بيربح أكثر من صافى ربح بنوك القطاع العام الأربعة؟

أ/ محمود: اتعلمنا منها فعلا لكن أنا مع فض الاشتباك الآن أنا مقتنع بهذا والبنوك العامة لازم تخصخص نفسها بعد كده إلا إذا تغيرت الدنيا ورجعنا اشتراكيين تانى يبقى «يعدلها ربنا».

مصباح: هوه احنا كنا اشتراكيين؟

أ/ محمود: والله ما أنا عارف؟

مصباح: كنا بين بين..

أ/ محمود: أنا فى الحتة دى لا أيديولوچية لى ولكن لما حين نقلد أنظمة العالم الجديدة مش معناها إن احنا مبهورين بها إنما غير كده مش حاعرف اشتغل.

مصباح: الذين أخذوا تسهيلات وقروض كبيرة يعنى فوق أربعين ألف جنيه ظهر من تقارير المحاسبة انهم فى البنك الأهلى ١٠٠٠٠ عميل بما يفيد أن القروض محجوبة عن قطاع كبير من الأعمال وصغار رجال الأعمال؟

أ/ محمود: لأ محجوبة لأ.. القروض تطلب ويوافق عليها. أنا لا أمشى فى الشارع وأقول: قروض.. مين عايز قروض.. قروض للبيع.. مين عايز قروض.. عشان نحجبها أو نبيعها.

مصباح: والله المفروض إن البنك دوره جزء منه ده؟

أ/ محمود: هذا عمل التسويق المصرفى.. كلامك صح مشيراً باتجاه الباب سيد قمر... اللى كان واقف هنا قدامك (أمامك) ده شغلته التسويق.. بس التسويق احنا بنركز فيه على

الموارد والودائع، وأيضا نسوّق القروض للهيئات الكبيرة.. بصراحة كلامك صح.. هيئة الكهرباء عندما كانت تستلف «من بره» كنا زعلانين واستغرب ماهر أباظة وزير الكهرباء لما ذهبنا إليه وقلنا له: إنت عندك قرض من البنك الدولى بـ ٢٠٠ مليون دولار؟

قال: نعم.

قلنا له: احنا جاهزين نعطه لك وبأقل ١٪.

وعملناها مع البترول.. ومع الألومنيوم.. ومترو الأنفاق هذه هى بقى القروض اللى «بيتسوق» فيها إنما بينى وبينك القروض الصغيرة اللى حتشوفها قريبا.. بس الكلام ده سأقوله بتحفظ.. القروض الصغيرة، التى تتطلب أن أذهب للرجل الصغير وأدلعه وأقنعه انه ييجى البنك لأنه بطبيعته بيخاف من البنك والبنك بالنسبة له ضخم هذه القروض تتطلب شيئا مختلفاً عن التسويق العادى عشان كده حينما عملنا أول ٥٠ مليون جم قروض صغيرة - انصرف منها ١٠-١٢ مليون وقعدت «راقدة» على قلبنا، لأن عبء القرض الصغير رذل وإجراءاته طويلة وماعندوش ضمانات، والموظف يخشى إن فلوسنا حتضيع، إلى أن وصلنا لفكرة جديدة عملناها واتوافق عليها من مجلس الإدارة.

نعطى حافز إيجابى للموظفين عند الصرف، حافز سلبى لو لم يصرفوا بهذا اتصرفت الـ ٥٠ مليون جم فى اسبوعين حطينا ٥٠ مليون ثانية و ثالثة ورابعة تجاوزنا الـ ٣٠٠ مليون جم فى ٦ شهور، القروض الصغيرة دى هيه اللى عايزة تسويق احنا لسه بنفكر فى مشروع لسه هيطلع اسمه «بنك الفقراء».. لسه بنفكر فيه

مصباح: اقتراح وجيه جداً ورداً على سؤال حول البنك الشامل واستشهاد محمود عبد العزيز بتجربة طلعت حرب مع بنك مصر وعدول العالم عن البنك الشامل الآن

قال أ/ محمود: بينى وبينك فيه رأى ضد البنك الشامل، أنا أنظر للبنك الشامل نظرة مختلفة قوى.

وحينما ذكرت طعلت حرب، كان من هذا المنطلق، طلعت حرب كان لديه دافع وطنى وليس دافع فنى، أراد أن ينافس الانجليز؟ فيا أخى الفاضل.. طلعت حرب عمل البواخر.. شركة الخديوية.. عمل ستوديو مصر، المحلة الكبرى، عمل أعمدة الاقتصاد التى لازالت تعيش حتى الآن. لقد نجح المدخل الوطنى لعمل بنك شامل فنياً.

والآن فإننا نراهن على إنجاح الفنى لتحقيق أهداف وطنية، لقد قلت فى قلب البنك

المركزى الألمانى إن فكرة البنك الشامل مصرية وليست ألمانية أو أوروبية وعموما يمكن السير على نفس الطريق وتحديث العملية ولو اقتضى الأمر أن يأخذ البنك الشامل شكل شركة قابضة كما تقترح أنت أو يعمل البنك نفسه عمل القابضة سيان يا سيدى..

ورداً على سؤال آخر قال / محمود عبد العزيز

أنا عندى ١٦٠ شركة تابعة للبنك الأهلى

مصباح: قل لى حضرتك شركة واحدة المواطن العادى حاسس بيها؟

أ/ محمود: هاقولك إيه ولا إيه

مصباح: قل لى حضرتك شركة.. قول لى مثلا الناس فى بولاق الدكرور تقول إن دى شركة عاملها البنك الأهلى؟

(أشار محمود عبد العزيز الى شركة تنمية عقارية)

مصباح: ساعات تتكلم مع واحد يقول لك يا أخى ينعل أبو البنوك دول بيكسبوا ملايين ويعطوننا ملاليم، لكن لو عملت شركة تمس الوجدان الوطنى ووجدان المواطن صاحب أكل العيش.. ساعتها حتفرق حتى لو كانت الشركة دى صغيرة وملهاش فائدة مباشرة له.

أ/ محمود: طب حينمانعمل شركة لتعليم شباب الخريجين...

مصباح: هذا مفيد لأكل العيش فعلا إنما اللى تقعد فى الوجدان والتاريخ وتبقى حاجة مستمرة شغل تانى. صناعة الرموز، عمل مهم جدا، يمكنك إحيانا عمل حاجة لا تكلف كثيرا ولكن فيها رمز فيكون لها تأثير كبير.

أ/محمود: حينما أشترك فى ٢٠ اجتماع لبنك الفقراء ليل نهار هل هذه ليست صناعة رموز؟ اسمع فيه حتة هتعجبك قوى: الأهتمام برجال الأعمال الصغار.. الحوار بينى وبين رئيس الوزراء أيضا إن عدد رجال الأعمال المصريين القادرين والراغبين فى اقتحام مجال المشروعات الكبيرة لا يتجاوز المائة وهنا البنك يحاول زيادة العدد بخلق واكتشاف رجال الأعمال الجدد وتكوين طبقة تالية ممن يتوسم فيهم القدرة على الاستثماروالعطاء من هذا المنطلق نفذت مشروعاً مشروع لمديرى الفروع فى قبلى وبحرى، للبحث عن الذى لايريد أن يأتى للبنك وبيشتغل «على قده» ده إحنا نجرى وراه نحايله ونجيبه، حاجيب ١٥٠ واحد من دول نبتدى نعلمّهم فى قاعة المؤتمرات نطمئن ونعلّم يعنى إيه إصلاح اقتصادى وأوعيهم ونفهمهم ويعنى إيه التصدير، يدخل البنك ويربح واعط له التمويل اللى هوه عايزه فى

مشروعاته الجديدة بحيث الـ ١٠٠ كبار أو الـ ٧٠ الكبار المعروفين فى البلد أخلق وراهم ٣٠٠ أو ٢٠٠.

مصباح: كويس

أ/ محمود: هذا هو السبيل الأول مديرى الفروع يقوموا به أما السبيل الثانى. سيقوم به ناس كويسين فى مصر زى المجموعة اللى انت شفتها أحمد ومحمد أبو العينين، أحمد بهجت، عبد المنعم سعودى طلبت منهم يرسلوا لى بيانات (أشخاص) يعرفوهم وأنا من بياناتهم سأعرف ماذا يعملون واحد بيعمل شكمان، واحد بيعمل جلبة أو بستم أنا مش حاعرف أبيع سيارة للخارج لكن أعرف أبيع بطارية، لذلك لازم نساعد هؤلاء نزود تصدير منتجات قطع غيار، دى الموضة الجديدة تصدير شكمانات وغيره.

وهناك القناة الثالثة: شركة تجميع مخاطر الائتمان الصغير لأن كل ما أبحث عن رجال أعمال لا أجد سوى هؤلاء السبعين.

مصباح: كان المفروض تبدؤا بما كان ينبغى أنا لا أقول هذا لأوجد عملاً للجماعة بتوع علم الاجتماع أصحابنا كان مفروض البنك يقوم بدراسة أنثربولوجية يتولى تمويلها لعمل استقصاء رأى جهات مختلفة وطبقات من الشعب المصرى.

أ/ محمود: فكرة كويسة

مصباح: تكتشف رجال الأعمال من ناحية ومن ناحية ثانية اكتشاف وتعديل الثقافة المصرفية السائدة عند العامة.

أ/ محمود: أنا مستعد أعطى لك بيانات بشركاتنا الـ ١٦٠ «تتخض» حين تقر أهم.

مصباح: فيه شركات تحت التصفية وشركات بتخسر الناس بتقول لكم انتم نفسكم عندكم شركات خاسرة ازاى حتبقوا مستشار استثمارى كويس لمن يريد؟

أ/ محمود: حين أعمل ١٠٠ شركة فيهم ٣ بيخسروا مافيهاش حاجة إنما لما الخسارة تبقى ١٥٪ تبقى كارثة.

مصباح: فيه شركات عندكم عوائدها منخفضة جدا.

أ/ محمود: مفيش مانع ما هو أصل السوق يحتمل هذا وذاك لكن بفضل ربنا أن العوائد زادت عن الوضع الطبيعى خلال السنتين الماضيتين والشركات المتعثرة بدأت أحوالها تتحسن.

مصباح: من حقنا نسألوا ـ فعلاً ـ على طريقة الاسكندرانية (رغم ان مصباح من الغربية مش من اسكندرية) عن شركة «مايو» الوطنية ولماذا ساهمتم فيها وهى شركة حزبية؟

أ/ محمود: السرية تمنعنى أن أرد عليك.. لماذا «مايو»(*) الوطنية إنما حين طرحت الفكرة وطُلب من البنوك الوطنية الدخول فيها دخول رمزى ـ الكلام اللى بأقوله ده مش عاوزه يتسجل.........

خلاصة رأى الأستاذ محمود أن عثمان أحمد عثمان طلب من رئيس وزراء مصر وقتها ان يطلب من البنك الأهلى أن يشارك وقد رفض رئيس ومجلس إدارة الأخير وكاد يطاح بقيادة البنك وفى الآخر تقرر المشاركة بمبلغ رمزى وقد أنهى محمود عبد العزيز كلامه بالقول: أنا لو فرقت بين المصريين بسبب السياسة أو المعتقد أو الأيديولوچية أو.. أو.. تبقى كارثة، دى مفخرتى انى بنك لكل المصريين، بنك قومى!.

مصباح: أنا خايف إن **«اللعبة العثمانية»** لتأسيس الشركات التى مفادها قيام عثمان أحمد عثمان بتأسيس شركات من أموال غيره يؤسس ويجيب اقرباءه وأصدقاءه لإدارة مايخصها بمرتبات عالية وبعد شوية تنهار الشركة فيبدأ يصرخ طالبا نجده الدولة أو يتركها فأنا خايف البنك الأهلى يعمل ده ويقع فى نفس الخطأ ولو بحسن نية.

أ/ محمود: ما تخافش يا مصباح .. أقول لك حاجة ـ مش دفاع عن حد مش موجود ـ النظرية فيها تعجب إنما فيها احتمالات نجاح بدلا عن أن تدرس جدوى ٦ شهور.. اعمل ١٠٠ شركة ينجحوا ٨٠ شركة ويقع ٢٠ الـ ٨٠ اللى نجحوا يشيلو الـ ٢٠ اللى وقعوا.. هى نظرية.

مصباح: مفيش ولا شركة نجحت من شركات عثمان بصراحة.. البنك الأهلى طبعا ظروفه مختلفة لكن للأحوط أتمنى التدقيق فى أنشاء الشركات أو المشاركة الكبيرة فيها.

أ/ محمود: نحن لا نعمل أى شركة بدون دراسة جدوى والاطمئنان عليها لأن هدفنا هو النمو وأعتقد انه كان هدفه (أى عثمان) أيضا النمو ـ فى الغالب ـ بس الجو ماكانش ممهد قوى للكلام ده.

مصباح: المسئولين فى الجهاز المركزى للمحاسبات اشتكوا انهم منذ سنوات طويلة

(*) هى الدار التى تصدر صحفية « مايو » لسان حال الحزب الحاكم.

يتحدثون عن كثرة التسويات ويطالبون بوقفها لأن الأصل هو ما يسمى إعادة الجدولة إنما التسويات يتم فيها إسقاط جزء من الدين وبالتالى لا ينبغى أن يكون هناك تسويات وإنما إعادة جدولة.

أ/ **محمود:** ليس من العدل انه حينما يتعثر العميل لسبب ما لا يد له فيه كأن يقع عليه «حائط» لا أرحمه.. كيف؟ لابد أن نعذر العميل فيما لا شأن له به وينبغى أن أتحمل معه الهم الذى أصابه، ليس من العدل لما يكسب «أحضنه» ولما يخسر أَفَلِّسه.

مصباح: انت تعرض حالات خاصة

أ/ **محمود:** عندما يتعثر العميل ويقع عليه بيته مثلا ولا يتمكن من دفع الأصل والفوائد بسبب أن الحكومة «بيعته» البيت بتاعه أو أى سبب آخر لا يمكن أن نتركه.

نحن نعتقد أننا بنوك إسلامية أكثر من كثيرين يرتدون هذه العباءة من زاوية أن لدينا «مرحمة» إن الجدولة لاتكفى هنا صدقنى.

مصباح: أنا واثق من كلامك

أ/ **محمود:** احنا عملنا مؤتمر عن «التعثر فى البنوك المصرية» والجهاز المركزى حضر وليس من مصلحتنا أن يزداد التعثر.

مصباح: لكن المشكلة أنه لا توجد جهة قطاع خاص ـ بما فى ذلك الأهالى علشان ماتزعلش ـ ورقها مضبوط أو كامل وبالتالى فأنا أشك أن إدارات الاستعلام فى البنوك تستطيع أن تفعل هذا وترى كل شىء وتتأكد من ثقة كلام طالب التسوية أو حتى القرض.

أ/ **محمود:** العبرة عندى بالهوى والغرض مادام الموظف يده نظيفة خلاص، مادام ليس له غرض أو هوى فى قراره لا يسألنى عنه إلا من عيننى.

أنا مثلا أقدر أن هذا الرجل أوذاك تعثر بسبب سعر الصرف فاتخرب بيته، ولابد ان اتحمل معاه «حتة» وهو «حتة» والعالم كله ماشى على كده، احنا حنخترع العجلة!!

ـ **أهلا وسهلا بالمنافسة**... قالها محمود عبد العزيز حين سألته عن علاقة بنك مصر بالأهلى.

وأضاف: بنك مصر بنك عظيم وبنك خطير وقاعدته فى الريف المصرى وأعماقه إنما لا يمنع ذلك من التنافس لأننا لو تآلفنا فى كل شىء أصبحنا مع الاحتكار وضد المنافسة الشريفة وكل ما يمس بنك مصر بالخير يمسنا وأيضا ما يمسه بالشر يمسنا.

ونحن ـ فى البنك الأهلى ـ كبنك رائد نحترم المنافسة ولا نهملها لكن نضعها فى المكان السليم، والسياسة التى أقرها «اتحاد البنوك» أن نقلل حدة المنافسة وأيضا نوزع الخطر.

مصباح: يقولون إن البنك الأهلى له نفوذ سياسى بعض الشىء الأمر الذى يستغله البنك فى الحصول على المرتبة الأولى كل سنة ما تعليقك؟

أ/ محمود: تهمة لا ننكرها وشرف لا ندعيه، لن أقول أكثر من هذا، ربنا يعلم إذا كان لنا نفوذ سياسى أم لا.

مصباح: الأهرام ـ المؤسسة الصحفية ـ له نفوذ سياسى أنا أعتبر البنك الأهلى مثل الأهرام له أيضا نفوذ سياسى.

أ/ محمود: بالعكس.. أعتقد أن البنك الأهلى بأفكاره وسياساته قد يثير بعض المشاكل وأنا أُنْصَح (؟) أحياناً بتهدئة اللعب عكس ماتقوله تماما وعموما ربنا يسمع منك يا شيخ، عموما أنا لم أرث البنك الأهلى عن والدى وليس لى نفوذ سياسى (مرتبة سياسية) ولا أعرف أين يكون حزب العمل أو حزب التجمع، أنا أعرف الحزب الوطنى على النيل لأننى أذهب الى المجالس المتخصصة وأراه.

مصباح: على فكرة النفوذ السياسى فى مصر لا يأتى من الحزب الوطنى، احنا عارفين الثقل فين بالضبط؟

أ/ محمود: قلتها من شويه، ليس لى نفوذ سياسى..

نحن نستجيب للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، نتجاوب معها، والبنك الأهلى صانع الانتعاش والنمو وهذا شىء يشرفنا ومتقدمين جدا عن غيرنا فى النمو والإصلاح الاقتصادى وماشيين «زى الصواريخ».

مصباح: أريد أن أقول أنه لما كانت الدولة «اقتصاد مخطط» كانت البنوك تستجيب ولما أصبحت الدولة «اقتصاد حر» أيضا البنوك تستجيب، ما هو تفسيرك لهذا؟

أ/ محمود: يجب أن أكون فى المقدمة مع صاحب السياسة.. لازم نكون فى الطليعة من تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة ولسنا صناع سياسة عامة وإنما نحن صناع حرفة مصرفية فى ضوء سياسة عامة موضوعة فحينما يقال: نحن قررنا خصخصة البنك الأهلى لا أملك أن أعترض وإذا تقرر ألا يخصص البنك الأهلى فليس لى أن أعترض، أنا عمرى ما احتكيت بالسياسة والمسائل ماشية معايا «نكد» ودائما يقال لى: خف يابنك يا

أهلي خلّيك، ذوق شوية. أنت عارف انه حينما يكتب شيء لا يعجبني أرد عليه بعد ساعة والأرزاق على الله.

أنا ألعب دوري في حدود دوري ولا أسمح لأحد أن يلعب في دوري في حدودي أنا كما لا أسمح لنفسي أن ألعب في دور غيري.

مصباح: صحيح الدولة هي مالكة البنك الأهلي لكن آن الأوان أن يكون المودعون فعلا هم «ملاك» البنك الأهلي.

أ/ محمود: كلام صحيح وأنا أحييك على هذا (ثم قام ليشد على يد المحرر).

مصباح: ندخل على اسرائيل.. حقيقي انت حيرتني في برج العرب وبقيت مش عارف من كلامك في افتتاح فرعكم هل الأهلي يتعامل مع إسرائيل أم لا؟

أ/ محمود: اسرائيل والبنوك المصرية قصة.. اسرائيل كائن موجود بيننا وجزء من منطقة الشرق الأوسط، ذكاء المهنة ألا نبالغ في حجمه ولا نقلل من حجمه، نحن نستعد - كبنوك مصرية أن نصبح على قدم المساواة مع غيرنا في العالم بندية كاملة.

وبنتحالف عربيا لكي نخلق تحالف وتعاون مصرفي عربي يقدر يتعامل مع إسرائيل بقوة، عندما يحين الأوان وتلتزم ببعض الأمور التي نعرفها جيدا وهي:

١- أن تقتنع باستكمال حلقات السلام مع سوريا ولبنان والشعب الفلسطيني يأخذ حقه في بلده.

٢- عندما يبدأ التطبيع السليم للعلاقات ويستتب السلام ستكون جزء من المنطقة - شئنا أم أبينا - بما لها وما عليها - دون تسيد - بندية كاملة. هم لديهم في اسرائيل وعي مصرفي عالي ولكن على جميع الحالات البنوك المصرية أكثر صحة من البنوك الاسرائيلية، صحيح هم لديهم العادة المصرفية ضخمة ولكن نحن لدينا «بيئة خام»، البيئة الخام معدل نموها أعلى ونحن فرصتنا وتقدمنا وأسواق مالنا تتجاوزهم - بإذن الله - في الأجل المناسب خصوصا لو دخلنا مع المنطقة العربية ومن هنا نربط مصربالمنطقة المصرفية العربية و نعمل على تكوين حلف عربي مصرفي قوي حتى اذا دخلت اسرائيل شأنها شأن أي كائن.

مصباح: ولكن اسرائيل ليست قدراً، ودعونا ننظر للأمر بعد عشرين أو ثلاثين أو خمسين سنة.

أ/ محمود: ليس من الذكاء أن «تهرول» ولكن أيضا ليس من الذكاء أن «تهون» لكى لا تأتى على غفلة وتجدهم داخلين علينا ونحن غير قادرين على التحرك.

مصباح: سؤال عن التعامل مع اسرائيل وتحويل ثمن البترول الذى يتم تصديره الى اسرائيل عبر البنك الأهلى.

أ/ محمود: المبلغ يقارب المليار ونصف المليار أى عائد عشرات الملايين هل تريدنى أن أتركه لأنه يأتى من اسرائيل وكامب ديفيد؟! أترك هيئة البترول؟! لاحظ فيه ناس نفسها تأخذها بكره الصبح.

مصباح: ولماذا لا تترك هذه الجزئية لغيرك من أى بنك مصرى لنحافظ على صورة البنك الأهلى، عبرالزمن.

أ/ محمود: أناحريص على البنك الأهلى «أحرص» من أى شخص وحريص على عدم المساس به وموضوع دخولنا مع إسرائيل فى علاقات تم حسابه بدقة شديدة (اتحسب صح جداً) ما هو العائد؟ وما هو الضرر؟ وما هوتصورى؟ هذا الموضوع تم حسابه على أعلى مستوى ونحن لم نبدأ إلا بعدما جاءوا الى مصر، دول حتى كانوا عايزين يعرفوا مواعيد اتحاد البنوك العربية واتحاد بنوك مصر، رفضنا.

سؤال: الاسرائيلى الأمريكى حامل رسالة من «نتنياهو» من هو؟ ولماذا جاءك؟

جـ : اليهود الأمريكان كلهم يحملون جنسيات مزدوجة وهذا رجل منهم. يريدون أن يعملوا تليفونات فى غزة ونحن قمناب تمويل مطار غزة (فلسطين) فأحضر لى رسالة من نتنياهو أن نتولى تمويل عملية التليفونات فقلت له: أهلا وسهلا وإسرائيل نفسها تسهل التليفونات لغزة، وأنا الحقيقة لكى أكسب حاجة ثانية فى غزة قلت له: أنا جاهز ولكن لما أشوف الفلوس بتاعة التمويل الأول (المطار) أمول المشروع الثانى ولم يرد علىَّ، وراح أمريكا يتابع.

سؤال: التجارة البينية بين العرب ـ العرب ٨٪ فهل الأمر كذلك بين البنوك العربية؟

جـ : تعاملات البنوك العربية مع بعضها البعض تتزايد. البنوك تابع ولا توجد تجارة تتم من غير البنوك لكنها أكثر من ٨٪ ولا يمكن تكون أقل، ونحن مهتمين عربيا بموضوع تانى هو تسويق القروض عربيا فمثلا عندى دين بدلا من أن أبيعه للبنوك المصرية فقط ممكن تدخل معى بنوك عربية أيضا.

أيضا نعمل تشريع عربي موحد بين المصارف العربية أعمل Banking Data (بانكنج داتا) كل المصارف العربية.. كل مصرف يأخذ منها ويقول عنده كام وحقيقته وموقفه وتوجد استجابة عربية .

سؤال: تاريخكم الشخصي؟ أنت بدأت في البنك الأهلي وعبد المنعم بك رشدي كان يتنبأ منذ كنت موظفا صغيرا انك ستصبح قيادة كبيرة، الآن هل تكتشف أنت أحداً؟

جـ أكثر واحد بيحارب تركز السلطة أنا أكثر واحد بيحاول يقسّم العمل الأدوار، أنا خناقاتي دايماً هنا معظمها للحث على توزيع القوى.

سؤال: ما أسميته «عصور الظلام» كان تعبيرا شديد الوطأة وأنت أطلقته بعمومية؟

جـ : خليك دقيق أنا أقصد البنوك فقط ولا أتحدث عن تقييم شامل لمرحلة من تاريخ مصر أقسم لك بالله أن هذه المرحلة ظلمت البنوك المصرية وحولتها الى إدارات بيروقراطية.

سؤال: لست مختلفا معك ولكن لا ينبغي التعميم على الوضع العام واستهداف مرحلة بعينها؟

جـ : أنا باتكلم في إيه يا أستاذ ـ ما هو في البنوك فقط هوه أنا باتكلم في الاشتراكية.. فأكثر واحد يعطي تفويض في الاختصاصات أنا.. أنا نفسي ماحدش يدخل لي.. لا أريد أن أكون «غرقان». سلطات رئيس المجلس موزعة على «١٠» عشرة أعضاء كل شخص في الجزئية التي تخصه يشتغل كما يريد، بالعكس فيه ناس بتلومني وتقول محمود أفندي لا يعمل.. وطول وقته بره.

سؤال: البنوك والاقتصاد «التحتي» هذا الاقتصاد أنت قلت نسبة كبيرة جدا (٦٠٪) وبصراحة هذا الاقتصاد التحتي (قام على ذراعه) أي بنفسه.. لا بفضلك ولا بفضل الدولة ولا بفضلنا في «الأهالي» هذا هو الذي يستحق فعلا «تعظيم سلام»؟

جـ : هذا الاقتصاد الذي أنجح الإصلاح الاقتصادي.. الاقتصاد الخفي وهو (٦٠٪) في تقديري ـ وقد أكون مخطئاً ـ في تقدير «د. ابراهيم عويس» النسبة (٥٥٪) وأنا أقول النسبة أكبر من هذا أنا متفق معك تماماً.

هذا اقتصاد ذكي وغني ونبيه وبعيد عن الحكومة.. وحين أرى المؤشرات السليمة للحرية وحرية سعر الصرف أخرج ما في جعبته وجاب ٧٠ مليار دولار في ٣ سنوات في

الاقتصاد المصرى تحويلات واستثمارات وحركة، هو اقتصاد ذكى والذكاء لا لوم عليه.. أهلا بالاقتصاد الخفى مادام يزيد النمو والانتعاش ويخلق فرص عمالة فى مصر أنا عارف أن مشكلته إنه لا يريد دفع الضرائب العالية (٤٢٪) ضرائب عالية جدا عليه وعنده الكثير من الحق وعلى فكرة هذا الاقتصاد ليس هو غير الشرعى.. طبعا نحن ضد المخدرات والبلاوى الزرقاء، وليس هناك من له فضل عليه (على الاقتصاد الخفى) وهو له فضل علينا انه نجَّح الإصلاح.. والمصريين هم عُمُدْ الإصلاح.

سؤال: الفرع الرئيسى لأى بنك فى الحالة المصرية يستقطب الأضواء والنعم؟

جـ : خلاص المركزية انتهت واللامركزية أصبحت حقيقة واقعة.. توزع خدمتك وتجعل الماكينة تشتغل. التركيز انتهى. أنا حينما تسلمت راية القيادة نظرت إلى الفرع الرئيسى فى البنك الأهلى كان فيه ١٨٠٠ موظف، الآن ٦٧٠ ـ ٨٠٠ موظف ونصيبهم من أعمال البنك يومها كان ٣٠ ـ ٤٠٪ ومن أرباح البنك ٨٠٪ اليوم ربع هذا الكلام التركيز فى أى حاجة خطر.

سؤال: غسيل الأموال والقوانين والإجراءات الدولية وإمكانية الإفادة منها؟

جـ : بصراحة لا أعتقد أن عندنا «غسيل أموال» وتوجد مبالغة دولية فى الكلام عن هذا فى منطقتنا، يمكن فى أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، لكن ليس عندنا.

سؤال: لماذا؟

جـ : أنا لا أعتقد.. أنا كبنك أحس وأشعر بالغسيل من عدمه، فى بنوكنا المصرية اتحاد البنوك عامل ٨ مؤشرات.. يا بنوك مصر خذوا حذركم لو حدث هذا يبقى فيه غسيل.

الرد الفعلى بتاعنا وإحساسنا كبنوك عامة وخاصة لا يوجد غسيل لكن هذه التهمة تقال كى يهرب منا الناس يا أخ مصباح.

لكن أهلاً وسهلاً بالفلوس التى تأتى لتعمل تشتغل، وتساعد فى التنمية.. لو الناس عرفت إن فيه غسيل وتفتيش ع الغسيل، ومن أين لك هذا؟ لن يأتوا لاهم ولا أموالهم.

سؤال: أنا أخذت الكلام من د. ابراهيم شحاته.. أنا لست خبيراً، لكن فى بلدنا وفى العالم توجد حركة هادرة لهذه الأموال؟

جـ : ابراهيم رجل دولى.. أنا اتكلم عن مصر.

سؤال: فى أمريكا عندهم قواعد صارمة على الأقل بعضها مفيد، أكثر من ١٠٠٠٠ عشرة

الاف دولار فى أمريكا لازم كشف وتوضيح عن طبيعة المبلغ ومصدره؟

جـ : هذا الابتكار أوروبى أمريكى وقصد منه تتبع الأموال لأغراض سياسية.. وحاجات مخدراتية.. عايز يحاصر الحركات التى تعمل ضده مثل «الإرهاب» وأنا لا أريد أن ألعب فى هذه المنطقة.. البنوك لا علاقة لها بالسياسة لكى لا يُساء استخدام هذه النقطة.. من يضمن ان قرار السلطة باعتبارك إرهابى هو قرار أمين وليس تصفية حسابات. فيه كلام عن اصدار قانون فى مصر، لمنع غسيل الأموال أخشى أن تقولوا كلام كبير اعلامياً عن الغسيل فيصدر قانون يؤثر على البنوك ويؤدى إلى ضعف العادة المصرفية ـ الضعيفة أصلاً ـ ويستخدم لأغراض سياسية.

سؤال: بادروا أنتم بالعلاج بعوامل فنية؟

جـ : كلية الاقتصاد قامت بإجراء دراسة وليس عندنا شىء يستحق. الأموال تغسل فى مكان آخر لكن فى مصر لا يوجد، هناك ضوابط وضعها اتحاد البنوك، وهى فعالة وكافية.

سؤال: ألا تبلغون البنك المركزى مثل أمريكا؟

جـ : أنا ضد الحكاية دى.. نحن نختلف عن أمريكا.. هناك ملابسك الداخلية مرئية.. لكن أنا عندى ظاهرة ناس لا تريد أن تحيط الضرائب ولا البنوك ـ أحيانا ـ ولا الحكومة بأى شىء عنها.. هل مطلوب أقول لهم: لازم اسمك وزوجتك وأولادك ومن أين لك هذا؟ هل نحن فالحين إلى هذا الحد... قانون الكسب غير المشروع اللهم صلى ع النبى شغال قوى!! يعنى أقصد القول بأن هذا إزعاج آخر يهدد البنوك.. طبعا لا المخدرات ولا الكسب غير المشروع ولكن لا تضيقوا على الناس حياتهم!! هناك سرية مشروعة.

سؤال: اعتراضاتى على البنوك الشاملة منها أن البنوك حتتوه فى زحام عملها ويبقى فيه غسيل ومكوى؟

جـ : أهلا بأى اعتراض.. زى اقتراحك بشركة قابضة.. لكن أنا عامل حوائط صينية لكى «لا ينتكس» أحد فى غير مجاله ويستفيد من المعلومات الداخلية للبنك.. وكل ناس فى مجالها.

لقد ثبت بيقين عربيا أهمية تجربتنا فى البك الشامل.. كان هناك محافظ واحد يؤيدنى فى مؤتمر المصارف العربية بدمشق بعد فترة أصبح يؤيدنى محافظان وآخر اجتماع فى المغرب أيدنى ١٣ محافظ لدعوة البنوك العربية إلى التوجه للمصارف الشاملة وتم وضع

ضوابط لها فى مسقط.. وهذه ليست بدعة، ولقد عملها طلعت حرب وقلنا لألمانيا هذه مدرستكم.. لكن الذى أسسها عندنا طلعت حرب عام ١٩٣٣.

سؤال: شامل (البنك الشامل) سيزيد فقط من دور المركز الرئيسى فى كل الدول العربية وستظل الفروع الصغيرة على ما هى عليه؟

جـ : الذى ينشئ الشركات هو الفرع الرئيسى.. حينما أعمل قوانين الرهن والتأجير التمويلى أدخلهم فى هذه الأعمال (الفروع) ولكن حينما أنشئ شركات أو أبيع أو أؤجر يكون الفرع الرئيسى. نحن لا نغالى ولكن الوسطية.

الوظيفة التى لا تفيد مصر لا نعملها.. هناك يقولون لك النقل البحرى (فى الخارج) والتأمين البحرى، التأمين كله بيعملوه فى البنوك هناك،ولكن هنا أتخير ما يناسبنى تأسيس شركة تنمية عقارية سياحية ـ دخول شركة سمسرة ـ دخول شركة مخاطر مصرفية ـ الرهن العقارى.

سؤال: الرهن موضوع لا أريد أن أفتحه.. لا توجد فى مصر آليات مستقرة متقدمة لتسجيل الملكية وتسييلها.. ترفع قضية بخصوص شقة تستمر ٨ سنوات مثلا؟

جـ : هذا ليس عيبا فى البنوك.. هذا عيب فى نظام التقاضى.. لو حصل وأخذت منى ١٠٠ جنيه بإيصال أجرى وراك ٧ سبع سنوات رغم أنك وقعّت وأقررت على ورق عندى بأنك أخذتهم، لكن النظام كده.

سؤال: الفساد فى المنطقة الرمادية. أى الذى لا يحول إلى نيابات أو تحقيق داخلى، عندكم ما حجمه؟

جـ : بالأمس كنت ألقى محاضرة على وكلاء النيابة.. سألونى نفس سؤالك بالنص.. أنا أمتنع عن الإجابة لكن أريد أن أقول لك كلمة «الملائكة ليسوا على الأرض» نحن بشر.. المهم أن تتخذ من الإجراءات ما يحول دون اتساع دائرة الفساد، ألا يتم التوسع فيه، أن يصبح ظاهرة هذا خطر، أى واحد يقترب من شبهة المنطقة ليس الرمادية فقط، ولكن غير البيضاء قليلا، يجب بتره، وإلا أنا كرجل شريف «اروح فى داهية».

سؤال: حالات الفساد عندكم فى العشر سنين كم حالة (موظفون)؟

جـ : أتحدى أن يكون قد حصل عندى حالة تمس الأمانة غير حالة واحدة فى خلال ١٠ سنوات، حالة واحدة.. رجل مشكوك فى أمانته هو لم يقبض فلوس ولكنه «غطى» على

موضوع وخاف أن يبلغنا به «فى فرع النزهة» لن أقول أسماء ولكن هذا الموظف صرف تجاوز وزود ائتمان دون الرجوع لنا وبعدين أحس بالرعب سكت ع الموضوع لكن أنا أشهد أنه لم يستفد فائدة مباشرة والعبرة دائما بالنفع والهوى والغرض.

سؤال: أليس واردا أن موظفين يستخدموا أسماء وهمية ويحصلوا على قروض؟ لقد لاحظت أسماء غامضة فى تقرير المحاسبات، مثلا اسم فاطمة ومحمد على ك.م حاصلين على حوالى ٣٠ مليون جنيه من البنك الأهلى من فرع بالأرياف يعنى مفروض هؤلاء ناس كبار ونشاطهم واسع ونسمع عنهم، هل سمعت أنت عنهم؟!

جـ : بيحصل.. بيحصل.. لكن إريد عدم ذكر الأسماء كل شئ جائز.. عندنا واحد اتنصب عليه فى أحد الفروع، هو لم يأخذ شيئا لكنه مدير عجوز وشعره شايب ووقع ضحية نصب من الجماعة بتوع السيارات. لم يأخذ مليم ولكنه لم يأخذ عناصر القرار فى اعتباره، ولكن لم يكن له هوى أو غرض.. وافق على إعطائهم الأوراق لامضائها وختمها بالخارج.. فذهبوا وزوروا الورق لكن ده ليس فيه شبهة عدم الأمانة ؟ ولكن الظاهرة التى بدأت فى الظهور يخجلنى الاشارة إليها العيال اللى طالعين جدد ويسقطون فى الخطأ بسرعة.. رابطة المختلسين العرب بتاعة أحمد رجب..وعلى إيه.. ملاليم، سرقة طوابع الدمغة من اوراق قرض مثلا.. أكيد التربية لم تكن صح، لكن هذه ليست ظاهرة عندنا، فقط ٣ أشخاص من ١٠٠٠٠ شخص لهذا موظفو البنك زعلانين لأنى عايز أطرح القضية دى فى المؤتمر الذى نعده السنة دى لكل مدراء البنك وبيقولوا لاتقل فيه فساد فى البنك الأهلى لأن هذا ظلم للبنك ولنا.

هذه ليست ظاهرة عندنا، لكن انا لن اطاوعهم وسأتكلمَ فى كلمتى أنا وليس فى ورق المؤتمر سأقول: ألاحظ تسيب وعدم انضباط والبنك الأهلى لم يكن كذلك، كل الحكاية حالتان لكن قبل أن تستشرى أريد أن أبعث برسالة (ماسيج) للمديرين كلهم لأن هذا أول مؤتمر يجمع كل المديرين.

سؤال: ماذا عن العملاء المحولين إلى الشئون القانونية، العملاء وليس الموظفين هذه المرة؟

جـ : لا يوجد ـ ليس بهذا الحجم ـ لا تمثل ظاهرة فى العالم كله من ٣ ـ ٥٪ نسبة الديون المتعثرة إلى إجمال التسهيلات والقروض، المنطقة العربية ٤٪ ويخبئون الكثير لكن

نحن لا نخفى شيئا، عندنا جهاز مركزى «رزل» ودقيق وحنبلي، وبنك مركزى ورقابة وشكاوى.

النسبة عندنا من واحد إلى اثنين يا اخوانا أى ١ـ٢٪ نحن أفضل من غيرنا.

سؤال: المشكلة فى التعثر المصنوع يا ريس؟

جـ : لا أعتقد.. إذا كنت تقبل حكمي، لو هناك حالة فى كل ألف حالة.. هذه ليست ظاهرة.

سؤال: فى هذه الحالة واحد بيستفيد ٥ مليون ١٠ مليون وهذا مبلغ كبير جدا؟

جـ : أنا لا أقل لك لايوجد وليست معى عصا سحرية ويجوز لديك انت معلومة صحيحة ١٠٠٪ لو وصلت علمى سأتحرك فيها، مثل ما ذكرت منذ قليل معلومة محمد وفاطمة أنا سأبحث وأعرف لك الحكاية، وأتحدى إذا كان موظف مستتر وراء اسمهما، ما الذى يجعله يعمل هذا التصرف، نحن هنا نوزع العطاء على الكل، الموظف عندنا مفروض مليان وعينه مليانة ومفروض يشبع، المدير عندنا يأخذ ١٥٠٠ جم يتركناويذهب للاستثمارى يأخذ ٢٠٠٠جم فرق لا يستحق. كثيرا ما يستعطفوننا ليأخذوا هذه الكفاءة أو تلك لكن اتحداك أن يوافق المعنى.

سؤال: هل فيه أحيانا وساطات للحصول على القروض الكبيرة؟

جـ : لا لكن هناك وساطات للعاملين (لتشغيل الموظفين)

سؤال: سأكلمك بصراحة.

جـ : قول

سؤال: تعرف «فلان» هل هو قريبك؟

جـ: أيوه

سؤال: أنا سمعت إن فيه قرض كبير حصلت عليه شركة مالك أغلب أسهمها عربى وقريبك ساعده فى الاجراءات؟

جـ : هو أولا قرابة بعيدة لكن قرض إيه؟

سؤال: أنا سمعت قرض شركة (........) أخذت ٨٠ مليون دولار وكان قريبك فى الصورة؟

جـ : إطلاقاً هو مستشار الشركة وعمل دراسة ومعه عبد العال خليف وشركة السكر، أتحدى حد يعمل كما عملنا مع هذا المشروع، لقد ظل المشروع متوقفاً ٣ سنوات، تغير

شكل الملكية وخرج الرجل السعودى منه والأمريكان كفوا عن العمل فيه، وجئنا نحن لنقول لازم يتم التصنيع محليا، المشروع كله تعمله شركة السكر المصرية بأمانة...

احنا فى بلد الحقد، من حقك تسأل عن موضوع الحقد، والغيرة، والتشنيع، بالعكس أنا أعطيت تعليمات عشان حاجة تانية إن قرايبى كلهم أنا الذى يأخذ القرار بشأنهم فى البنك والتعليمات معروفة بشأن أى قريب لى والمدير العام عارفها، فى يوم من الأيام أيقظت مدبولى من النوم.. هوه ينام بدرى شوية الساعة ١٠ كده، قلت له يا مدبولى هل حصل كذا فى منطقة كذا (الجيزة) قال هذه، منطقة محمد الموجى، كلمت الموجى فى حالة معينة يمكن اسمى يكون تم استخدامه فيها.

مصباح: أنا عارف كويس فيه مسائل التشنيع دى.. أنا نَفسى اتعرض لها فى الأهالى ورئيس التحرير يقولك.

أ/ محمود: على فكرة فيه خصومة بينى وبين قريبة من الدرجة الأولى لى ولا نكلم بعضنا من سنتين ـ هى أكبر منى وهى التى ربتنى، بنتها هى التى لا تكلمنى بالمرة رفعت سماعة التليفونون وقالت لى: فيه شخص قريبى دخل البنك وبيعمل كذا، وكذا، وتشك فى احتمال أن يكون قد استخدم اسمى ويمكن هذه هى الحالة التى كلمت فيها مدبولى بالليل والموجى ويشاء ربنا بعد ٦ شهور إن الحالة دى تكشف حاجة وربنا يكرمنا ونكتشف موظف غير أمين.

سؤال: رجال البزنس منذ سنتين لم يصبحوا راغبين فى دخول البنوك العامة (ربما بعد ما استنزفوها..)؟

جـ : آه (تنهيده) يمكن مش عايزين يدخلوا الضرائب وأيضا لا يرغبون فى أن تعرف عنهم الحكومة شىء.. أحيانا حين تطلب من رجل أعمال كبير بيانات معينة يتوقف عن المشروع، ويقول البعد عنكم غنيمة..وفيه ناس تقول:مراقب البنك الأهلى مثلا فى الجهاز المركزى للمحاسبات أكيد سوف يبلغ زميله مراقب الضرائب بأسماء معينة وأنشطتها ويتم ترويج اشاعات كأن يقال فلان أخذ قرض ٢٠٠ مليون جنيه من البنك الأهلى فوجد مسئولى الضرائب بعدها بقليل يقومون بالتفتيش عليه، فهمتنى، أيضا هناك النظرية التى تقول لا تدخل استثمار به مساهمة قطاع عام أكثر من ٢٤٪ لأن نسبة الاستثمار العام لو أصبحت ٢٥٪ سيدخل المشروع تحت رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، اذن ابعد عنى

مش عايز فلوسك يا أخى مش عايز أكسب.

سؤال: الرقابة يفترض انها لصالح الجميع..ولصالح المساهمين أنفسهم؟

جـ : هذا يتوقف على أسلوب الرقابة، فالرقيب المعقول الهادئ يستطيع أن يكسب حب الناس للرقابة. الشرفاء يحبون الرقابة الشريفة المعتدلة انت مثلا عملت لى صداع فى أسئلة لكن لأن غرضك شريف، لابد أن أقدمَ غرضك.. المهم ألا يكون لدينا غرض أو نية «غير حسنة» فى البنك الأهلى.

الجهاز المركزى عندى «زى الفل» ويسعدنى أن بدء المناقشات معى يكون دائمابالقول: ليس عندى ملاحظات جوهرية على أدائك، الباقى مثل التى نقلت انت منها فى موضوع «الأهالى» [مصباح للتاريخ أهملنا الملاحظات النمطية وشبه الشكلية وغير المؤثرة عند عرض الملاحظات على البنك الأهلى فى «الأهالى» ومنها اسم المسئول الذى حصل على قرض بـ نصف مليون جنيه ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتجاوز عن قرار رئيس الوزراء فى مرتبات وحوافز المديرين وزيادة النقدية فى الصندوق.. إلخ.

سؤال: لكن ألم تلاحظ انسحابات لرجال الأعمال من عندك؟

جـ : يستحيل ينسحب من الأهلى من تعامل معه.. لو حدث تصبح أزمة وأحاسب مدير الفرع الذى يهرب منه عميل.

سؤال: قد لا يخرج ولكن أى زيادة فى تعاملاته يذهب بها لبنك آخر؟

جـ : ممكن يحصل.. لكن طبيعة المنافسة غالبة، وفى مؤتمر مديرى العموم فى النادى منذ فترة قريبة، بعضهم قال إن فيه ناس بتنافسنى وتعطى بـ ١٠,٥٪ وأن البنوك الخاصة أسرع هذا «منطقى».. أنا أدير بنك خاص.. هناك صاروخ ان وأضرب مثل: زميل فى البنك الخاص حادثنى هاتفيا على سفر للخارج لمهمة ووافقت له تليفونيا وسافر ورجع وأخذ بدل سفر ولا يوجد ورقة مكتوبة بهذا، قال لى: محمود بك.. أنا طالع لندن وراجع بعد باكر، قالت له ماشى.. لكن انظر عندنا حكاية مثل هذه تحتاج كام إمضاء ووقت وإجراءات.

سؤال:ولكن هذه مسئوليتك يا محمود بك.. ممكن القفز الإيجابى فوق اللوائح والقرارات؟

جـ : أنا أعمل ما أستطيع أن أفعله، لا أرفض طلب منطقى لأحد فى مثل هذه الحالات.. وأيضا بسرعة.. صواريخ، طبعا أنا كرجل مالى أقول ليس من الحصافة أن يسافر موظف

بدون قرار سفر، لانه لوحدث فرضا وتوفاه الله فى الخارج، فان موقفنا سيكون محرجاً أنا مفتش سابق لاحظ وهذه المهنة «بتنقح» عليَّ وفى بالى ما تقوله أنت، وبعد باكر سأخبره وأقول له: يا عادل اترك ورقة فى المكتب إنك مسافر فى مهمة كذا..

سؤال: فى خلال ٥ ـ ٦ سنوات رجال البزنس كما أتوقع سينشئون بنوك خاصة ويتركونكم بالمرة؟

جـ : القطاع الخاص لا يتحمل، فيه حدود خطيرة ما يقدروش عليها.

سؤال: رجال البزنس تطوروا سياسيا وماليا؟

جـ : ماليا لأ.

سؤال: كانوا بصراحة ـ وأنا أعرفهم ـ كانوا على الله أول ما بدأوا كانوا يمشون بجوار الحائط الآن يشعرون بأن العالم أمامهم ويشعرون بالكونية حتى وعيهم بمصالحهم السياسية ارتقى، لذلك وارد جدا أن يتركوكم؟

جـ : حجم أعمالنا ضخم جدا ولذلك فنحن نزيد رأسمالناومفتوحين للزيادة، وهذا ما قلته لعبد العال (يقصد أ. عبد العالم الباقورى ـ رئيس تحرير الأهالى) أنت لا يرضيك أن تُحَجِم البنك الأهلى لكى تكبر البنوك الأخرى، قال لى: لأ هذا لا يرضينى طبعاً.

أتحدى إن يوجد من يستطيع القيام بما نقوم به مع القطاع الخاص أو العام مرة واحد من بتوع القطاع الخاص أنا ذهبت اليه للتسويق وجدته «يتنمرد» عليَّ قلت له سيدنا عمر ـ يا فلان ـ حينما رأى نقطة مياه من سحابة نظر اليها وقال: أمطرى حيث شئتى فخراجك إلىَّ (عندى).. وحياة أهلى سترجع الينا وتتحايل عليَّ وتركته وخرجت، ولم يمض سوى ٣ شهور الا وجاءنى كما توقعت ،أخذت «ثأرى» منه لأن أى مشروع يتطلب ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون جنيه لا يوجد من يقدر عليه سوى البنك الأهلى، فهمتنى.

✩✩✩✩✩

انتهى الحوار ونرى من الضرورى أن نضيف إليه طائفة من أقوال محمود عبد العزيز فى المؤتمرات العامة، لتكتمل ملامح فكره المصرفى والسياسى رغم إصراره على انه..... ملوش فى السياسية خذ إليك:

ـ بدأنا مع ١٩٩٦ نموراً قبل أن نكون قططاً؛ وقد وضح أن لدى هذا الشعب وهذا البلد إمكانات ضخمة كانت تنتظر فرصة الانطلاق.

- البنوك ليست مضخة الانتعاش فحسب ولكن وجودها بجوار المستثمر يمنحه الأمان والثقة.

- بدون استثمار أجنبي لا أمل في نسبة نمو تزيد عن ٦٪؛ ولكي نصل إلى معدل ٥,٧٪ نحتاج إلى استثمارات أجنبية قيمتها ١٥٪ من جملة الاستثمارات المطلوبة لهذا المعدل وفي هذه الحالة فلا خوف من طغيان الأجنبي، وبالطبع فإن نهر الأموال الدولية له شروطه ليتدفق وأهمها المصلحة والأمان الشامل على أرضية بنية اجتماعية سليمة.

- كان طلعت حرب وطنيا فذا، لقد ضحى بموقعه على مقعد رئاسة بنك مصر ليحمي البنك من الحصار المضروب عليه من الحكومة والانجليز والذي تواكب مع وقوع أزمة سيولة عام ١٩٣٩. للأسف فإن البنك الأهلي - وكان تابعا للانجليز «وقتها» خذل بنك مصر.. بنك مصر المساند للصناعة الوطنية لحساب الصناعة الانجليزية، الآن الأهلي ومصر.. حبايب!

- كل معارضيَّ يفكرون في المكسب السريع، أنا لا أدينهم ولكن هذا المكسب لا يصنع نمواً ولا حتى ثروة.

- لدينا برنامج لتمويل التجارة البينية العربية، واتفاقات مع صندوق النقد العربي بهذا الخصوص لكن مرافقنا المصرفية ومنها الأهلي لازالت «كسلانة» في الوقوف وراء المصدر العربي والمستورد العربي للعرب.

- دخلنا أعلى المخاطر، دخلناتمويل شراء الأجنبي لمنتجات مصرية، وقمنا بتمويل ٧٠٪ مع صفقة تم بمقتضاهاتوريد معدات كهربائية لمحطة في أندونيسيا.

- ليست هناك نسبة محددة في التمويل بين الموارد الذاتية للعميل وما يقدمه البنك، لكنني أتحدى أن يستمر طويلا من تكون النسبة عنده ١٠:١ اللهم إلا في الحالات النادرة التي يتم فيهاعمل ابتكار جديد تكلفته رخيصة جداوسعر بيعه عال جداً. إن الحساب الصحيح لمشروع يكسب ١٥ - ٢٠٪ يقضي أن تكون نسبة التمويل ١ - ٣ أي واحد من البنك و ٣ذاتي، ومع كل فإننا في مشروعات تنمية الصعيد سنمول بنسبة ١:٥,٤. إنني أقول لمن يضربون المثل باليابان (وكوريا) وأن بنوكها تمول بـ ٣٠:١ انسوا هذا الكلام لقد كاد يؤدي إلى كارثة هناك أو هو أدى بالفعل ثم انهم توقفوا عنه.

- لا تقل دع القلق وابدأ الحياة ولكن قل أبدأ القلق أبدأ النجاح.

ـ ليس من المعقول أن نقول الإسرائيليين شطار فى التسويق ونخاف، لابد أن نجيد هذا الفن ونفتحه ونخترق مواقع التحدى والذى نطوله نلعب به وننسق مع الشوام فهم شطار فى هذا الأمر.

ـ مكاتب التمثيل والريموت باكنج قد يغنيان عن فتح فروع جديدة فى مناطق الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفيتى سابقا.

ـ أخاف من الإعلان الواسع عن قروض فجوات الصناعة وللوقوف خلف الصادرات وبفوائدها المنخفضة (٩٪ فى الوقت الذى فيه السعرالعادى ١٣,٥٪) حتى لا يحدث إبدال ائتمانى واسع بمعنى أن يجىء عملاء لأخذ قروض الفجوات ويستغلوها فى حاجات عادية.

ـ أنا استطيع أن أمول إسرائيل.. لكن هى متقدرش تمولنى، لازم نلاعبهم ومنخفش!

ـ لا نقبل حصانة خاصة ونشجع الخطأ فى حدوده.

ـ كازبلانكا كان مؤتمر إزالة الجليد بين العرب وإسرائيل، عمان مؤتمر استعراض الأوراق الاقتصادية للتعاون، وكان المأمول أن يكون مؤتمر القاهرة مؤتمر التعاقدات لكن تأخير خطوات السلام أخرّ التعاون الإقليمى، انه أيضا قلل الاستثمارات الداخلة إلى إسرائيل بنسبة ٥٠٪ وزاد الداخلة إلى مصر بنفس النسبة تقريبا.

تحدث عن الجبن الرومى وصيام المسيحيين والفول المكمور وعقود الحكومة والجنيهات "الذهب". من خبير مصرفى صديق إلى مؤلفىّ الكتاب:

لا تظلموا البنوك. لا تظلموا العملاء !

لمزيد من إرضاء الضمير اتصل مصباح قطب بقيادة مصرفية فى بنك مصر عملت لفترة فى المركز الرئيسى، وتشغل الآن موقعاً قيادياً فى إحدى محافظات بحرى. قيادة توقع لها كثيرون أن تتبوأ مقعداً هاماً خلال سنوات، رغم شبابها، بسبب جمعها بين الموقف الفكرى والسياسى المحدد من ناحية، وخبرتها العملية "وشطارتها" من ناحية أخرى (هذا إذا كانت المعايير موضوعية).

المهم أننا طلبنا إلى صديقنا هذا أن يطالع التقريرين المنشورين فى "الأهالى" عن البنك الأهلى ١٩٩٤، واللذين أعدنا نشرهما هنا، وحدثناه عن إتجاهات كتابنا ومضمون ما ورد فى بقية التقارير، وقلنا له: عليك أن تضع نفسك، بما لديك من خبرة واقعية.. وأمانة هى محل ثقتنا المطلقة، فى موقع المدافع عن البنوك والعملاء فى حدود كشف الظروف والملابسات التى تدفعهما دفعاً إلى ارتكاب مخالفات متدرجة الشدة.

استجاب الصديق المصرفى وقال لنا ما يلى:

مما لا شك فيه أن مسئولية القائمين على منح التسهيلات المصرفية هى إدارة المخاطر الناشئة عن هذه التسهيلات وتختلف درجة الخطر وتقديرها من مسئول لآخر، وبالتالى فإن القرار الائتمانى برغم أنه يستند إلى معايير الجدارة الائتمانية (كفاية الموارد الذاتية / الخبرة / ملائمة رأس المال / طبيعة النشاط / الظروف التى تحكم النشاط على المستوى المحلى والدولى/ السمعة/ الحرص على السداد ونية التصميم عليه) إلا أنه أيضاً يستند إلى جانب شخصى من متخذ القرار بحيث أن الأخير لا يتخذ القرار إلا إذ توافرت له "الراحة النفسية" حيال طالب التسهيل.. ربما كانت هذه المقدمة ضرورية للانتقال إلى جانب آخر من مشاكل التسهيلات الائتمانية وهو التجاوز عن حد التسهيل الائتمانى (التجاوز يعنى الخروج على شروط التسهيل بما يخدم مصالح البنك والعميل ولضرورة موضوعية تكون موضع قناعة متخذ قرار التجاوز) وطالما أن هناك متغيرات عديدة فإن

التجاوز يكون أحد الوسائل للتعامل مع هذه المتغيرات للخروج إلى بر الأمان ويمكن رصد حالات كثيرة لأشكال التجاوز فى كافة مجالات النشاط الأئتمانى.

أولاً: التسليف بضمان بضائع:

يلجأ الكثير من العملاء إلى البنك لتمويل احتياجات نشاطهم سواء كانوا تجاراً أو أصحاب مصانع، وخاصة إذا كانت أحتياجاتهم ذات طبيعة موسمية أو تُستورد من الخارج وتتعرض لتقلبات سعرية على مدار العام.

ويتم التخزين إما فى مخازن البنك أو مخازن العميل المستوفاه لشروط الرهن الحيازى وأهمها أن تكون مفاتيح هذه المخازن لدى إدارة البنك وعادة يساهم العميل فى هذه البضائع بنسبة ما بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ طبقاً لطبيعة السلعة، ويطلق على مساهمة العميل (المارج) أى أن البنك يغطى ما بين ٨٠٪ إلى ٦٠٪ من نسبة هذه البضائع.

التجاوز أثناء التخزين:

نظراً للتكنولوچيا الحديثة فى جمع المحاصيل الزراعية فإن موسم هذه المحاصيل بعد أن كان يستغرق عدة شهور (من شهر إلى ثلاثة فى الأرز - ومن شهر إلى ٤٥ يوم فى الفول) فإنه الآن لم يعد يستغرق سوى أيام (٢٥ يوم للأرز - و١٥ يوم للفول) وعلى صاحب مضرب الأرز أن يوفر كل الأحتياجات للتعامل مع المحصول خلال هذه الفترة وحتى لا يتعرض لتقلبات سعرية عالية فإن البنوك تلجأ إلى التجاوز إذ القاعدة أن يتم التخزين ثم يتم التسليف وإذ تم إعمال القاعدة فلن يتم التخزين طبقاً لاحتياجات النشاط فيكون التجاوز بأن يتم توقيع العميل على إيصال أمانة لمدة معينة (من ١٥ إلى ٤٠ يوم) لتدبير كافة إحتياجاته - ثم يقوم بتوريد البضائع إلى المخازن أو الشون وطبقاً للتعليمات فإن الفترة ما بين الإقراض والتوريد تسمى «تجاوز» تحت كامل مسئولية متخذ القرار (وهى مخالفة فى النهاية مما يرصده جهاز المحاسبات) وقد يكون هناك شكل آخر من أشكال التجاوز أثناء التخزين فيمكن أن تصدر من إدارات البنك العليا إلى فروعها منشورات بأسعار حكمية ٢٠٠جم بينما أسعار السوق ما بين ٢٣٠ - ٢٥٠جم.

القاعدة الإلتزام بأسعار المنشور، والتجاوز التعامل بأسعار السوق.

مثال آخر مع تجار الجبن الرومى: كما أسلفنا القاعدة تقول التخزين أولاً ثم التسليف ولو تم إعمال القاعدة فلن يلجأ التجار إلى البنوك حيث أن الجبن الرومى يحتاج إلى

تجهيز يستغرق فى حده الأدنى شهران قبل الدخول إلى الثلاجات- هنا أيضاً يتم التسليف بالتجاوز بتحرير إيصال أمانة على العميل وتحت مسئولية متخذ القرار..

وفى كل الأحوال عندما يحضر أحد مفتشى البنك فى مأمورية للتفتيش على أعمال البنك فإنه يرصد هذه التجاوزات ويحررها كمخالفات وتتم مطالبه الفرع بسدادها ويرد الفرع بالإعتبارات الموضوعية ليبرر هذا التجاوز فإن كانت هذه التجاوزات قابلة للتصفية التدريجية أو الذاتية يمكن أن تكون هناك قناعة من إدارة البنك وإذ لم تتوافر هذه القناعة يتم تحويل متخذ القرار إلى التحقيق!

التجاوز فيما بعد التخزين:

قد يكون هذا التجاوز بسبب قيد الفوائد والعمولات والأرضيات والمصاريف الأخرى على حسابه فى نهاية كل شهر إذ أن الفائدة تحسب شهرياً.. وقد يقوم العميل بسداد هذا التجاوز أو قد لا يقوم أستناداً إلى إنه سيتم سداد هذا التجاوز عند بيع البضائع.. ويمكن أن يظهر هذا التجاوز بشكل أخطر إذ ما تعرض سوق السلفة لحالة ركود غير مسبوقة.. فمثلاً صادف موسم الفول هذا العام ١٩٩٦ ظروف غير مسبوقة إذ أنه سلعة يتم إستهلاكها بشكل شبه منتظم على مدى شهور العام إلا أنه نظراً لوجود سلع بديلة للاستخدام فى السندوتشات وما أشبهها وبأسعار أقل مثل البطاطس والباذنجان هذا العام فقد تعرض لركود نسبى غير مسبوق، الأمر الذى أدى إلى التجاوز بالفوائد لشهور عديدة ولم يبدأ السوق فى التحرك إلا خلال شهر يناير حين ارتفع سعر البطاطس نسبياً وتغير الموقف...

القاعدة تقول أنه يتم إخراج البضائع من الشون أو المخازن مقابل سداد نسبة التسليف (من ٨٠٪ إلى ٦٠٪) ولكن قد يتم التجاوز نظراً لظروف الركود التى يتعرض لها سوق السلعة، مثلاً الجبن الرومى نظراً لتداخل صيام الأخوة المسيحيين مع رمضان وصيام المسلمين فإن الطلب على الجبن الرومى انخفض بنسبة كبيرة وتعرضت السوق لحالة ركود، وهناك فترة تخزينية متفق عليها لا تزيد عن ٦ شهور.. يمكن هنا أن يتم الخروج على القاعدة بالتجاوز بتسليم العميل بضائعه مقابل تقديم شيكات أو كمبيالات على عملاء ممتازين حسنى السمعة من عملائه..

وفى خلال فترة التحصيل فإن أى مراقب حسابات أو مفتش يرصد هذا التجاوز حتماً

سيسجله وسيطالب بتصحيحه.

مثل آخر: قد يكون التجاوز بسبب العميل.. قد يخشى على السلعة المخزنة من التلف لأنقضاء الفترة المقررة للتخزين وعدم وجود سحب وتعرض السوق لحالة من الركود حينئذ يمكن التجاوز بتسليمها للعميل مقابل إيصال أمانة لمدة محددة.

أيضاً مثل جديد:

القاعدة تقول أنه لا يجوز تخزين أى سلعة لمدة تزيد عن ٦ شهور فإذا أنقضت فترة التخزين يتم زيادة المارج (نسبة مساهمة العميل) شهرياً بمعدل ٥٪ فإذ لم يدفعه العميل فإن ذلك يكون تجاوزاً برغم عدم الخوف من تعريف السلعة (الثلاجات وأجهزة التكييف).

وهناك العديد من أشكال التجاوز المصرفية التى تستند إلى اعتبارات موضوعية ودون الإخلال بمصلحة العميل والبنك وطبعاً كحالة كل عميل على حده مطبقاً لظروف النشاط الاقتصادى.

ثانياً: التسليف بضمان التنازل عن عمليات حكومية:

يلجأ مقاولو القطاع الخاص إلى البنوك لتمويل المقاولات المسندة إليهم من الجهات الحكومية بعد أن يتم التنازل عن مستحقات العمليات لصالح البنك ويتم التسليف بنسب من ١٠٪ إلى ٣٥٪ طبقاً لقوة ومتانة المركز المالى للعميل ويتم الصرف تدريجياً طبقاً لتقدم سير العمل فى العملية المسندة؟.

ويحدث التجاوز نتيجة أسباب عديدة نذكر منها تأخر الجهات الحكومية فى صرف مستحقات العملية والذى ينتج عنه تجاوز بالفائدة والمصروفات المقيدة شهرياً ويؤدى التأخر فى ورود المستحقات إلى إرباك السيوله المالية للعميل وأحياناً يتم اللجوء إلى التجاوز لتفادى غرامات التأخير برغم تأخر ورود المستحقات وتعانى البنوك حالياً من العمليات التى يتم إسنادها من إحدى الجهات السيادية أو من خلال هيئة الأبنية التعليمية.

وذلك نتيجة تأخر إدراج اعتمادات فى الموازنة العامة للدولة لهذه العمليات ويتم تسليم العمليات إلى الجهات الحكومية برغم من تأخر المستحقات وهنا تظهر حسابات العميل طرف البنوك كحسابات متجاوزة.

ثالثاً: التسليف بضمان كمبيالات وشيكات:

يتم تقديم الشيكات والكمبيالات للبنوك ويتم التسليف عليها بنسب تبلغ من ٥٠٪ إلى

٧٥٪ طبقاً لقوة ومتانة المركز المالى للعميل وطبقاً لنوعية الكمبيالات والشيكات المقدمة من حيث الاسم والسمعة، وعلى ضوء نسب التحصيل يتم السماح بالتجاوز من عدمه طبقاً لحاجة ونشاط العميل، فمثلاً عميل تجارة أخشاب وردت له بضائع من الخارج وليس لديه سيولة لدفع الرسوم الجمركية فيتم التجاوز له عن النسب المقررة لكى يتم الإفراج عن البضائع وبيعها وتعطيه التجاوز بكمبيالات جديدة ناتجة عن البضائع التى تم الإفراج عنها.. إذا أن هذا تجاوز طبيعى وطبقاً لظروف موضوعية أملاها نشاط العميل ولكن مراقبى الحسابات والمفتشين يرصدونها كمخالفة للتعليمات.

* وإذا كان المتعارف عليه أن إقراض شركات القطاع العام هو مما يبعد عن حقل الاتهام بالفساد المصرفى، وإن كان يوجه إليه النقد من زاوية أخرى هى أن البنوك تدارى سوءات هذا الإقراض تحت عباءة «من أجل المصالح القومية». إذا كان هذا هو السائد فإننى أحب أن أضيف زاوية أخرى: إن الكثير من الفروع المصرفية ـ العامة على الأقل فى حدود معرفتى ـ يلجأ إلى تقديم هدايا من عينة الجنيهات الذهب ـ غسالة ـ ثلاجة ـ غرفة نوم أحيانا ـ فيديو.. إلخ، إلى رؤساء شركات عامة حتى تحصل الشركة على قرض كبير من الفرع، وذلك حتى تتحقق خطة الفرع فى تقديم القروض والتسهيلات من ناحية، ويكفيه الله شر الجرى وراء الزبائن الصغار من ناحية أخرى، وحين لا تسمح ميزانية العلاقات العامة فى الفرع بمثل هذا الإنفاق فإن الموظفين يكملون من جيوبهم على أساس انهم سيعوضون ذلك من حوافز تحقيق الخطة وتجاوز المستهدف. وطبعا هناك مكاسب أخرى لهذا النوع من الإقراض منها انها تبعدك عن وجع الدماغ الذى ينجم عن التعامل مع الشركات الخاصة، المتمثل فى التلسين عليك أو التلويح بفسادك أو طلب مقاسمتك «النفحة» التى يفترض انك لابد أنك أخذتها لتقديم التسهيل، وأيضا المكسب المتمثل فى مواجهة التعثر ببال مستريح فأنت بنك حكومة والمستلف هو الحكومة (شركاتها) وعليها هى أن تحل المشكلة.

* ملاحظة أخرى: فى التقارير الصحفية أو فى أوساط الرأى العام يشيع نقد مبدأ تقديم القروض بدون ضمانات (أى بالضمان الشخصى فقط دون وجود ضمانات عينية كالأصول أو البضائع أو الأوراق المالية) وتسجل أجهزة الرقابة ذاتهاملاحظات حول ذلك، لكن بالنسبة لى كبنكير، وأعتقد أن رأيى هنا هو رأى كثيرين، فإننى أفضل القروض

بالضمان الشخصى لأنها قروض تتم عادة دراستها جيدا.. من خلال دراسة مركز العميل المالى وميزانيته وربحيته الخ وإمكانيات السداد كما يتم مراقبة الغرض المخصص له القرض بدقة لا تتوفر فى الأنواع الأخرى. إضافة الى أن مثل هذا القرض سريع الدوران عن القرض المشروط بضمانات عينية. إن معظم مشاكل البنوك هى من القروض بضمانات لا من القروض بدون ضمانات!.

* نقطة أخرى تحسب على العملاء هذه المرة ولم يحسمها القانون المصرى، وهى طريقة حساب سعر الفائدة. إن القانون المصرى ينص على حساب السعر آخر كل سنة، بينما فى الواقع العملى يتم حسابها بـ «النِّمَر» كل شهر، ولذا فأول ما يفعله العميل الذى يشم اننا سنحيله الى الشئون القانونية أو أحلناه فعلا، هو رفع دعوى «تحاسب» أمام المحكمة، ويكون أول ما يذكره فيها أن البنك خالف القانون واحتسب علىّ فائدة كل شهر بدلا عن كل سنة.. وقد بات من الضرورى أن يتم حسم هذه النقطة فوراً.

✩ ✩ ✩ ✩ ✩

* فى النهاية فإن ما يمكن أن يقال كثير، غير أن ما قيل عن أن القروض المتعثرة لا تتجاوز ٢٪ من إجمالى القروض والتسهيلات فى الجهاز المصرفى غير دقيق.. انك ببساطة تستطيع أن تعرف أن إذا قسمت إجمالى المخصصات لهذا الغرض على إجمالى القروض وستجد أن النسبة لا تقل عن ١٠٪ وبطبيعة الحال فإنه لو لم تكن المخصصات كبيرة لكانت هناك إمكانية ليس فحسب لزيادة الأرباح فهذه بديهية (لأن المخصصات تجنب من الأرباح) ولكن أيضا كان يمكن زيادة سعر الفائدة للمودعين!!.

إن الشعار السائد فى الفروع هو: يدوخ الشغيلة لجمع الثمار والأرباح للبنك، ويضيع كل ذلك على باب الفرع الرئيسى.. ليس هذا تمجيدا فى الفروع على حساب الرئيسى، فالمقولة إلى جانب ما فيها من فكاهة تبين أن الفاسد مرتبط بقروض الكبار أساساً.. وكذا الخلل والاضطراب وهذه تتم فى كل البنوك العامة والخاصة من الفروع الرئيسية..

على ضوء ما تقدم فانه يمكن النظر إلى التجاوزات على أنها مسأله طبيعية عليها ظروف موضوعية تستدعى دعم وتقديم العميل ومساعدته على مواجهة موجات السوق المتلاحقة وبشرط القدرة على تصفيتها تدريجياً من خلال دراسة عن مستقبليات النشاط وبشرط أيضاً ألاّ تكون لأغراض شخصية خارج النشاط الذى تم عليه التسليف كشراء

أراضى أو مبانى أو سيارات أو ڤيلات وبشرط جوهرى أخر أن تحقق مصلحة البنك وتتم بشرف وأمانة..

وعلى ضوء ما يثار حالياً من لغط شديد حول البنوك فقد آثر الكثير من العاملين فى مجال البنوك إلى الارتكان إلى الجدار ورفض العمل فى هذه الظروف التى تتخبط فيها القرارات تارة مع عدم توافر عناصر الشفافية والإفصاح تارة أخرى، فضلاً عن مسألة مهمة للغاية وهى عدم توافر معلومات عن الأسواق فى الخارج وأثر ذلك على الأسعار المحلية ونحن بصدد مقابلة الجات وجهاً لوجه ونظام المشتقات الذى تتفرع عنه العقود الأصلية والمبادلات والخيارات على أساس مستقبلى.

«بعد أن تقرأ»
«المستندات المطلوبة للحصول على قرض»
وخطتنا البديلة

تطلب البنوك المستندات التالية عند الحصول على قرض:

١ـ السجل التجارى وملخص قيده.

٢ـ البطاقة الضريبية.

٣ـ عقد الشركة وملخصه.

٤ـ سجل المصدرين، المستوردين ـ السجل الصناعى ـ سجل المقاولين.

٥ـ ترخيص مزاولة النشاط.

٦ـ عقد تمليك أو إيجار مزاولة النشاط.

٧ـ آخر ثلاث «٣» ميزانيات ونتائج الأعمال معتمدة من محاسب قانونى.

٨ـ الموقف الضريبى والتأمينات الاجتماعية معتمدين من محاسب قانونى.

٩ـ بيان بقيمة ونوع المعدات والآلات معتمدة من محاسب قانونى وقيمتها المالية وتاريخ شرائها.

١٠ـ بيان بالمعاملات مع البنوك الأخرى وأسماء البنوك وعناوينها.

١١ـ طلب استعلام عن العملاء «تصريح بالاستعلام عن كافة الشركاء».

١٢ـ بيان بقيمة وعنوان الممتلكات إن وجدت،والمستندات المؤيدة للملكية.

١٣ـ تكاليف دورة النشاط الواحدة «مرفق النموذج» يعتمد من المحاسب القانونى.

١٤ـ صور البطاقات الشخصية والعائلية لجميع الشركاء بالشركة.

١٥ـ طلب تسهيلات ائتمانية.

١٦ـ السجل الصناعى.

١٧ـ الجريدة الرسمية المشهر بها الشركة.

١٨ـ قوائم الدخل التقديرية «مرفق النموذج» يعتمد من المحاسب القانونى.

١٩ـ قائمة الدخل عن آخر ٣ سنوات عمل «مرفق النموذج» يعتمد من المحاسب

القانونى.

٢٠ـ عدد العاملين خلال السنوات الثلاث الأخيرة ونوعياتهم.

٢١ـ نبذة عن النشاط والأنشطة الأخرى التى قد يشارك بها أى من الشركاء المتضامنين.

٢٢ـ بيان بأهم الموردين وعناوينهم.

٢٤ـ الموازنات التخطيطية (جارية و استثمارية).

٢٥ـ جدول تدفقات نقدية.

٢٦ـ نبذة عن العميل؟!

مما سبق نرى أنه مطلوب من العميل ٢٦ طلب يتعين عليه إحضارها للبنك واستيفاؤها للحصول على «تسهيل ائتمانى» أى «قرض» وبالطبع فهناك بعض الطلبات الهامة والضرورية إلا أن هناك طلبات أخرى تأتى من باب «لزوم الشىء» والبعض الآخر يأتى «فبركة» ومن باب استكمال واستيفاء الأوراق ليس أكثر ويأتى البنك ـ طالب هذه الطلبات ـ فى مقدمة العارفين بأن هذه الطلبات مجرد شكل ديكورى لا أكثر!!

ونحن نرى أن «إحكام الدائرة الائتمانية» والحفاظ عليها من الثغرات يتأتى عن طريق التركيز على الطلبات الجوهرية والتى يمكن للبنك ومسئولى الائتمان فيه تقييم وضع العميل ـ طالب القرض ـ تقييما موضوعيا وواقعيا من خلالها وبعيدا عن أشكال الاستيفاء هذه وثمة سؤال:

ـ وكم من عملاء تقدموا إلى البنوك بهذه الطلبات وربما أكثر ولم يسعدهم الحظ فى الفوز «بحصة ائتمانية» فى سوق الائتمان؟ إن الضوابط التى يحتكم اليها متخذ القرار فى عملية «منح» أو «منع» الائتمان ليست واضحة بما يكفى لإزالة اللبس أو الغموض أو التلغيز عن هذه العملية.

إن هناك أمورا أخرى وطلبات أخرى غير مدونة وغير مكتوبة وغير مرئية تعد شرطا أساسيا للحصول على الائتمان والتمتع به وبالطبع يعرفها أولئك الذين «ائتمنوا» على «منح» الائتمان وأيضا «منعه» وكذا الذين شاءت لهم أبراجهم الفلكية أن يكونوا من المحظوظين بالتسهيلات.

الأمر فى حاجة إلى «جلاسنوست» مصرفى (مش من النوع اللى بيوقع زى بتاع

جورباتشوف!) أى قدر كاف من الشفافية المصرفية وتقليل مساحة «الظلام» التى تكتنف عملية التسهيلات الائتمانية وتصاحبها، وكأن الائتمان لا يقوى على السير والنهوض وممارسة دوره فى النمو والانتعاش إلا تحت أجنّحة الظلام!!

وفيمايتلعق بالمستندات المطلوبة للحصول على تسهيل ائتمانى (قرض) - وكحل فى الأجل القصير - فنحن نرى أن قائمة الطلبات التى يطلبها البنك لمنح الائتمان طويلة وأكثر من كونها طلبات واقعية تستند إلى الحقيقة والبنك أول العارفين بذلك فمثلا معظم المستندات المطلوب اعتمادها من محاسب قانونى يتم فيها «ضرب» المستندات بطريقة كل شىء كان فمثلا:

المستند رقم (٧) وهو آخر ٣ ميزانيات ونتائج الأعمال للعميل معتمدة من محاسب قانونى تطلب البنوك ذلك وهى تعرف أنه من المؤكد أن غالبية العملاء لا يمسكون دفاتر محاسبية منتظمة وليس لهم بالمرة ميزانيات أو قائمة نتائج أعمال وإزاء إصرار البنك على طلبها كشرط من الشروط اللازمة للحصول على القرض يلجأ العميل إلى التحايل واستيفاء هذا الطلب من محاسب قانونى دون أن يكون لذلك سند من الواقع.

أيضا المستند رقم (١٣) المتعلق بتكاليف دورة النشاط الواحدة معتمدا من محاسب قانونى، يمكن أن يكون به كثير من الأمور التى لا علاقة لها بالحقيقة وفقا لمصلحة العميل من حيث تضخيم أو تقليل تكاليف دورة النشاط بما يخدم غرضه الأساسى فى الحصول على القرض.

أيضا المستند رقم (١٨) وهو قوائم الدخل التقديرية المعتمدة من المحاسب القانونى تتعرض للتلاعب وفقا لمصلحة العميل وبما يحقق أهدافه. ومن ثم فإن تقليل هذه الطلبات إلى الحد الأدنى الممكن دون إخلال بضرورة التأكد من «حلاوة العميل» من شأنه أن يشجع الكثيرين من أصحاب الأعمال على التعامل مع البنوك وتوسيع دائرة الاستثمار وزيادة عدد طلبات الائتمان مما ينعكس إيجابيا على كل من البنك والعميل. أما فيما يتعلق بالحل - فى الأجل الطويل - فإن الأمر بحاجة إلى تشريع مصرفى جديد قادر على تلبية مصالح المجتمع المصرى وتنميته وبعيداً عن ضغوط وتعليمات البنك الدولى أى أن التشريع الذى ندعو إليه لا ينبغى أن يستجيب لمطالب البنك الدولى وإنماينبغى أن يتم فى إطار وطنى يمكن أن يصبح نواة لتكامل مصرفى عربى يساهم بشكل فعال فى إقامة التكتل

الاقتصادى العربى الذى لا مفر من ضرورة إنجازه.

المستند رقم (٩) بيان بقيمة ونوع المعدات والآلات معتمدة من محاسب قانونى وقيمتها الحالية وتاريخ شرائها.

يمكن التلاعب أيضا فى هذا المستند سواء فى تاريخ الشراء أو أن يكون البيان متضمنا نوعية من المعدات مخالفة للحقيقة كما أن القيمة الحالية للمعدات مسألة «عايمة» فمن الذى سيقوم بالتقييم وعلى أى أساس؟!

أسئلة كثيرة تطرح نفسها أمام معظم المستندات المطلوبة للحصول على قرض!!

المستند رقم (١٠) بيان بالمعاملات مع البنوك الأخرى وأسماء البنوك وعناوينها:

يمكن فى هذا المستند للعميل «صاحب النفوذ» وما أكثرهم فى بلدنا وبعلاقاته مع رجال البنوك أن يأتى بمستندات تدل على تعامله الواسع والمتعدد مع بنوك أخرى (تسهيلات عن الهوا) ليوصى للبنك الذى يطلب منه التسهيلات بأنه عميل مهم ويحظى بثقة بعض البنوك والكل يجرى وراءه لكى يتعامل معه وما إلى ذلك من أساليب التحايل والدهاء..

كما أن بعض العملاء يلجأ إلى الحصول على تسهيلات من بنك معين ليسدد بها مديونيات فى بنك آخر.. وهكذا «من بنك للثانى.. يا مودع لا تحزن»!!

المستند رقم (١٩) «قائمة الدخل عن ....»

ما احناش عارفين: هل قائمة دخل عن آخر ٣ سنوات عمل معتمدة من محاسب قانونى تعنى أن كل شىء تمام وأن الدخل عال العال؟!

يطلب البنك هذا الطلب وكأن اعتماده من محاسب قانونى يعنى الحصول على «ختم الحصانة» التى تجعل العميل ـ طالب الائتمان ـ «سيد قراره»، نقول هذا ونعذر الكثير من المحاسبين القانونيين لأنه لا حيلة لهم مع شروط هشة بهذا الشكل ولابد من المجاراة وعمل شىء لزوم الشىء،

المستند رقم (٦) عقد تمليك أو إيجار.

هل هناك صعوبة فى الحصول على عقد إيجار (بلاش تمليك) وهى من شخص ما لصديق له مزنوق فى واحد ائتمان على الريحة! لكى يستكمل به الإطار الوجيه للطلبات!!

وبالطبع ما أكثر المقترحات التى يمكن أن تقال، بيد أننا نكتفى بما سلف، وفى حدود ما يخدم رسالة كتابنا، ونتمنى أن يأتى اليوم الذى تغيب فيه ظواهر الائتمانات الوهمية،

ويتم فيه وضع العميل المتعثر «عن عمد» فى لستة سوداء تحرمه من أى قدرة على التعامل مع البنوك فيما بعد. نتمنى أن تراقب أجهزتنا المحاسبية الديون الجيدة مثلما تراقب الرديئة لأن كتابنا يكشف أن ثمة لعب يمكن أن يحدث فى هذه المنطقة. نتمنى ـ كما تمنى مراقبوا جهاز المحاسبات فى رسائل إلينا ـ أن تختفى ظاهرة التسويات التى تضيع فيها الملايين (أحيانا يحصل العميل على التسوية ويذهب فى اليوم التالى وبعد أن يُخرج ما تحت البلاطة ليسدد كل ما عليه مرة واحدة وبعد أن يكون قد استولى على الفرق بين ما سدده وما حصل عليه).

نتمنى أيضا أن تغيب ظاهرة المساومات التى لا تستند على أى أسس وذلك عند عمل إعادة جدولة أو تسوية ففى ظل المساومة فى الأجواء المعتمة ـ بين العميل ومسئول الائتمان فى البنك ـ يضيع الذى يضيع، وتتضخم ثروات بعض مسئولى الائتمان.

نتمنى ونتمنى.. وأخيراً فوفقا للتقرير السنوى الصادر من البنك المركزى لعام ١٩٩٥/١٩٩٦ فإن إجمالى الودائع بالبنوك المصرية كافة فى يونية ١٩٩٦ هو ١٧٤٨٥٨ (مائة أربعة وسبعون مليار وثمانمائة وثمانية وخمسون مليون جنيه) [بالعملة المحلية] وإجمالى الودائع فى يونيه ١٩٩٦ بالعملات الأجنبية هو ٥٠١٣٤ (خمسون مليار ومائةو أربعة وثلاثون مليون جنيه).

ويرصد تقرير البنك المركزى أن ودائع القطاع العائلى تبلغ نسبتها ٦٢,٥٪ من إجمالى الودائع فى نهاية يونيو ١٩٩٦ بالعملة المحلية بينما تمثل ودائع قطاع الأعمال الخاص ١٠,٩٪ من جملة الودائع بالعملة المحلية فى حين أن التسهيلات الائتمانية التى حصل عليها هذا القطاع بلغت ٤٣,٥٪ من جملة التسهيلات الممنوحة بالعملة المحلية فى يونيو ١٩٩٦.

أى أن التسهيلات الائتمانية التى حصل عليها قطاع الأعمال الخاص تبلغ ٤ أمثال قيمة ودائعه. وقد يقول أحدهم أن تشجيع القطاع الخاص ضرورة وأن حصوله على القروض هكذا طبيعى إلا أن القطاع الخاص بهذا يستثمرويتوسع ويكسب (بفلوس غيره) ويغلق شركاته لحسابه ولو أن البنك ابتكر طريقة لتمويل احتياجات المودعين (غير المستثمرين) لأدى خدمة جيدة لأصحاب الودائع وهم الأولى والأجدر بالحصول على التسهيلات من هؤلاء ولقل أيضا الفائض من الودائع التى يحصل عليها المستثمرون المحترفون وبالتالى تقل المخاطر الناجمة عن ذلك.

الفصل الأخير
مفردات مصرفية

❖ تعريفات مصرفية

معدل التداول أو (نسبة السيولة) وهى = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

وهناك نسبة السيول السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة – المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

المعيار النقدى = $\frac{\text{النقدية المتداولة}}{\text{الخصوم}}$

❖ **الاحتياطى:** تعنى الكلمة فى الأعمال المصرفية نسبة الودائع التى يطلب من البنك الاحتفاظ بها لدى البنوك الأخرى

وقوانين البنوك عادة تطلب من البنوك التجارية العاملة فى البلد أن تودع البنك المركزى نسبة معينة من ودائعها.

❖ **الفائدة المركبة:** هى الفائدة التى تدفع ليس فقط على المبلغ الأصلى ولكن أيضا على الفوائد المكتسبة خلال فترات سابقة

❖ **شيك الشباك:** هو أحد المستندات الخاصة بالبنك المخصصة لتسهيل عملية السحب للعملاء داخل مقر البنك فى حالة عدم وجود شيكات مع العميل أو رغبة فى توفير دفتر الشيكات لاستخدامه للغير أى أنه لا يمكن استخدام شيكات الشباك للتعامل بها خارج البنك كما أنه (الشيك) غير قابل للتحويل أو التظهير أو التداول وفى هذا النوع من الشيكات يكون المسحوب عليه هو البنك المصدر له.

ولا يوجد فيه شخصان يمثلان الساحب والمستفيد بل لابد أن يكون المستفيد هو نفسه الساحب أو وكيله.

❖ **شيك لحامله:** هو صك مكتوب وفقا لأوضاع قانونية محددة وهو غير قابل للتظهير وغير محدد به اسم المستفيد ولذلك ففى حالة فقد هذا النوع من الشيكات وعثور أى

شخص آخر عليه وتقدم به للمسحوب عليه يمكنه صرفه دون أية مساءلة قانونية للمسحوب عليه ما لم يخطر قبل التقدم للصرف.

◆ **إعتماد:** الاعتماد هو عقد يتم بمقتضاه وضع مبلغ معين من النقود تحت تصرف العميل خلال مدة محددة يقوم خلالها العميل بصرف المبلغ كله أو بعضه أو بسحب شيكات عليه أو بتحرير أوراق تجارية مسحوبة عليه أو أية طريقة أخرى يتم الاتفاق عليها بين البنك وعميله. وفى مقابل هذا يتعهد العميل برد المبالغ التى قام بسحبها عند استحقاق الاعتماد وما قد يتم الاتفاق عليه من فائدة محددة مضافا إليها عمولة أقصى رصيد مدين والمصاريف البنكية التى يتحملها البنك لخدمته.

◆ **الكمبيو:** كلمة لاتينية تعنى مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية وقسم الكمبيو فى البنك هو القسم المسئول عن عملية تحويل النقد داخليا أو خارجيا وشراء وبيع العملات الأجنبية وشراء واستبدال الشيكات السياحية وإصدار الشيكات المصرفية المسحوبة على بنوك فى الداخل أو الخارج.

◆ **الخصوم:** وهى عبارة عن المبالغ المدين بها البنك للغير وتمثل النسبة العظمى منها ـ وخاصة البنوك التجارية ـ الودائع بجميع أنواعها، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل قصير أو متوسط أو طويل أو ودائع توفير، سواء كانت بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية المختلفة، ويتكون إجمالى الخصوم من ـ حقوق المساهمين [رأس المال + الاحتياطيات (حقوق الملكية) + الأرباح المحتجزة] وكذلك المطلوبات الخارجية، ممثلة فى المستحق للبنوك الأخرى، كما تدخل المخصصات بجميع أنواعها والاحتياطيات بجميع أنواعها تحت بند الخصوم.

النائب العام الأمريكي يهاجم قوانين سرية البنوك

المصدر : الفايننشال تايمز ـ ٢٤ ابريل ١٩٩٦ ـ صفحة ٨

وجه النائب العام الاتحادي بالولايات المتحدة نقدا شديد اللهجة للبنوك التي تقوم بتحويل الاموال دون معرفة اية شيء عن العملاء او الغرض من التحويل ، كما هاجم مستر جون موسكو نائب المدعي العام لمنطقة مانهاتن قوانين سرية البنوك و حذر من اجراء صارم قد تتخذه الولايات المتحدة في هذا الشان ، و قد جاء ذلك خلال مؤتمر غسيل الاموال الذي عقد في لشبونة .

و يقول مستر موسكو الذي كان قد تم تعيينه سنة ١٩٨٩ للتحقيق في قضية بنك الاعتماد و التجارة الدولي انه ينتقد بشدة رجال البنوك الذين يقومون بذلك نظير اجر ، و اضاف انه في قضية بنك الاعتماد و التجارة " كان لدينا مبلغ ٣ بليون دولار محولة من مصر عن طريق نيويورك الى ناسو في جزر البهاما ثم يعاد تحويلها ثانية لنيويورك ، و لا اعتقد ان حجم التعاملات بين مصر و جزر البهاما قد وصل الى مبلغ الـ ٣ بليون دولار في اي وقت من الاوقات ."

لذا كان على رجال البنوك الذين يتسمون بالشرف و الامانة ان يتساءلوا ما هي طبيعة هذا النشاط او هذه التعاملات التي يقوم بها العملاء .

و قد هاجم مستر موسكو بشدة قوانين سرية البنوك قائلا " ان المفهوم التقليدي القديم الذي ينادي بالاحتفاظ بسرية البنوك و الذي يرجع الى التاريخ الذي كان السادة من صفوة المجتمع يحتفظون فيه بحسابات شيكات بينما لا يحتفظ بنبضها العامة ، هذا المفهوم يجب الغاؤه ليحل محله الواقع الحالي ، ان قوانين سرية البنوك في الحسابات الدولية انما يستخدمها اللصوص و المتهربين من الضرائب و النصابين و مهربي رؤوس الاموال و تجار المخدرات ، بينما لا يحتاج اليها الشرفاء الذين يقومون بتحويلات نظيفة لا غبار عليها ." و اضاف قائلا انه لا معنى لعدم وجود قوانين صارمة لسرية البنوك في فانانو و لايعنيني ما يقومون به من تعاملات بين بعضهم البعض و انما يعنيني محاولاتهم فرض سيطرتهم على نيويورك و (غيرها من بلاد العالم المتحضر) لحماية تجار المخدرات .

و قد تحدث في المؤتمر أيضا مستر روان بوسورث دافيز الخبير البريطاني في غسيل الاموال قائلا ان المعالجة الامريكية تشكل تهديدا للشركات التي تتعامل مع عملاء لديهم اتصالات غير مباشرة مع بريطانيا .

يحار المرء حيال الالحاح الأمريكي على الغاء قوانين سرية الحسابات فنحن من ناحية لسنا من انصار السرية ومن ناحية أخرى نخش أن يستغل الأمريكان ذلك في تجريف اسرار بنوكنا

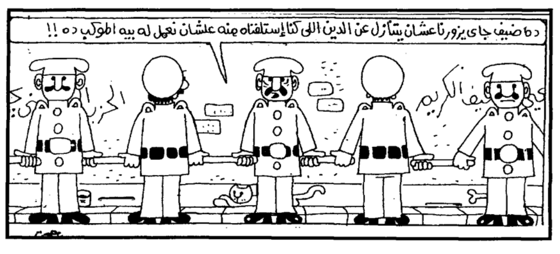
أنغام كاريكاتورية
على الأحزان البنكية

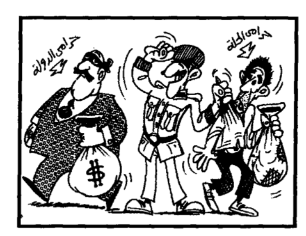




« قبل أن تبيع الحكومة احد البنوك العامة »






حرامي الحلة
حرامي الدولة

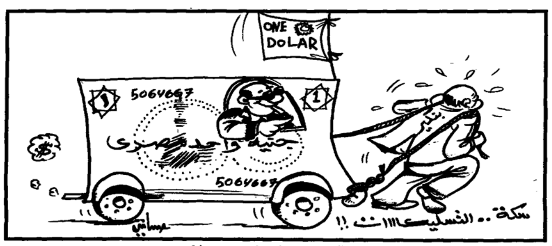

الحمد الله أنا إتولدت منهار..
إنهيار بنك الإعتماد
إنهيار أموال
التعليم زمان كان كالماء و الهواء
أما دلوقتي كالجنيه والدولار


أوعى يا هنزه..
أنا داخل بفلوسى
......!!
مجلس الشعب


تسمح لى يا عمى أطلب إيد بنتك ؟
تحت أمرك يا إبني!؟







الاهالى عدد «٥١٧» ٤ ستبمبر ٩١



العربى عدد «١٤٢» ١ يناير ٩٦









ترى هل يتمسك مسئولوا البنوك ـ الفاشلين بالكراسى بنفس الطريقة؟

دليل الكتاب

الموضـــــوع	الصفحة

هذا الكتاب

«البنكير والمليونير».. كتاب يمشي بقدمين عاريتين علي غابة من الشوك، ويزعم أنه أول كتاب يحاول رصد العلاقة بين بعض رجال (البزنس!) ورجال البنوك من واقع تقارير البنك المركزي وجهاز المحاسبات ومراقبي الحسابات.

كتاب يحاول فيه الصحافي المتميز مصباح قطب وصديقه السياسي المصرفي علاء أبوزيد تقديم تجربة متميزة في كيفية التعامل مع المعلومات الحساسة، ليس باعتبارها سلعة قابلة للبيع وقادرة على (إسعاد) مالكها !! بل باعتبارها أمانة يجب أن تصل إلى أصحابها الحقيقيين.. وهم القراء، دون أدنى إدعاء بأنهما أصحاب الصواب الوحيد إذا ما كانا مصيبين، أو أصحاب الخطأ الأخير إذا كانا مخطئين.

إنها محاولة جادة لرفع الحصانة عن المعلومة أياً كانت حساسيتها، ومهما عظم شأن المسئولين عن تداعياتها السلبية، في زمن نحن أحوج الناس فيه إلى نوع من البصيرة المعلوماتية، بشكل عام، وفيما يخص أعماق أعماقنا وخلايا تكويننا، على وجه الخصوص والدقة.

وفي هذا السياق لا يسعنا إلاّ أن نضم صوتنا إلى صوت الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ونقول: ليس المهم الآن أن نبحث عن كيف تسربت هذة المعلومات.. ففي رأينا أن في هذا السؤال فضيحة لنية سائلية.أذ أنه يتضمن أكثر من معني للتستروالتعتيم !! علينا أن نجتهد في البحث عن سبل الإصلاح والتجديد والتطوير، تحت قيادة مدركة لأهمية التطوير والتحديث. كما نضم صوتنا إلي صوت الأستاذ مصطفى أمين عندما قال: إن اضرار إساءة استخدام المعلومات أهون مائة مرة من أضرار التعتيم والتضليل والتكتيم.

أشرف عامر

المؤلفان

مصباح عبد الجليل قطب

- مواليد عزبة مجاهد / مركز قطور - غربية.
- يتولى مسئولية التحرير العسكرى والاقتصادى بجريدة الأهالي.
- قال عنه الأستاذ أحمد بهاء الدين في عموده بالأهرام في ٨٨/١/٢٤ إنه أفضل محقق صحفي عام ٨٧.
- له كتابان هما «أعوام فاصلة في تاريخ الأمن والأمان» و«مشروع للانتحار القومي».

وله تحت الطبع «الميهجون أو زمن الدكتور عاطف عبيد»
وله فوق الطبع نص أدبي لم يكتمل بعنوان «فصوص من الكبد واللؤلؤ».



علاء محمد أبوزيد

- مواليد الهجارسة مركز كفر صقر بالشرقية.
- محاسب ومصرفي (في بنك استثمارى مصرى - عربى)
- انخرط في العمل السياسي منذ عام ١٩٨٠.
- يشغل الآن موقعاً قيادياً في حزب التجمع.
- عضو المنظمتين المصرية والعربية لحقوق الإنسان.

الإعلامية
للنشر
أشرف عامر وشركاه